عدد خاص

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الاحد
2026/11/29
No. : 8138

الحوار والشراكة..

معا، من اجل الحقوق الدستورية



الحوار الوطني





رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

اخبار العراق واقليم كردستان

الاتحاد والبارتي: الوقوف معا دفاعا عن الحقوق الدستورية لشعب كوردستان

ترامب يدعم إجراءات الزيدي وواشنطن مع إقليم كوردستان مستقر

فيكتوريا تايلور: بيان ترامب ينحاز لبغداد ويضعف دور واشنطن كوسيط

رئيس الجمهورية: اهمية العمل بروح الشراكة والتعاون لتجاوز التحديات الراهنة

الزيدي: نتفهم خصوصية الإقليم الذي تشكل بنضال الشعب الكردي وتضحياته

عماد أحمد: الإقليم بين الدستور والتوازن والحكمة السياسية

لطيف نيرويي..الاوضاع الراهنة تتطلب سياسة هادئة لاتصرفات وخطابات متطرفة

مسعود محمد : بافل طالباني وإعادة ترتيب العلاقة مع بغداد

د. شيلان فتحي : حين تضيق الشراكة عن اتساع الوطن

هاوار نصر الدين : أصدق صور الوطنية تكون عبر الدستور

ديندار زيباري : حول الوضع الدستوري لإقليم كوردستان والعلاقة مع الحكومة الاتحادية

خبير دستوري: المشكلة سياسية وليست دستورية مع ثلاث حلول

تقرير خاص..حرية الإعلام ام اعلام الكراهية؟

خضر دوملي : الغباء الإعلامي في تصعيد الأزمة بين بغداد وأربيل

تقرير خاص..إقليم كردستان وليس الشمال

نظرة فاحصة.. أوجه الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان؟

وزير النفط: نعمل مع إقليم كوردستان لرفع الطاقة الانتاجية والتصديرية

رئيس الجمهورية: النجف الأشرف مدينة عريقة وشاركت في نضال العراقيين

رؤى حول قضايا العراق

محمد شيخ عثمان: عن عراق الكرد وعراقهم..بين تأسيسين

عبد المنعم الأعسم: تهـــــريب وتألـــــيب

المرصد السوري و الملف الكردي

تحولات موازين القوى في واشنطن وانعكاساتها على مستقبل سوريا والقضية الكردية

علي شمدين: لا بد من فتح صفحة جديدة وتفعيل الوفد الكردي المشترك

رؤى حول قضـايـــا عالميـــــة

مركز دراسات : حروب الطاقة وصناعة النفوذ

مركز دراسات : إعادة الاصطفاف في الشرق الأوسط!

حلف مكة.. من التعهد السياسي إلى بناء القدرات

الاخيرة..مؤتمر الحوار الوطني وخيمة الدستور..



الوقوف معا دفاعا عن الحقوق الدستورية لشعب كوردستان

أصدر الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، السبت ٢٠٢٦/١١/٢٨ بلاغا مشتركا، بعد انتهاء اجتماع الوفدين رفيعي المستوى للطرفين في السليمانية اليوم، فيما يأتي نصه:

عقد يوم السبت ٢٠٢٦/١١/٢٨، في مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في السليمانية، اجتماع الوفدين رفيعي المستوى للحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني.

خصص الاجتماع لبحث تطورات الأوضاع في العراق واقليم كوردستان، وتوحيد المواقف إزاء القضايا المستجدة والعلاقة بين اقليم كوردستان والمؤسسات الاتحادية.

وقد اتفق الطرفان على تبني الحوار بهدف حل المشكلات، والمشاركة بموقف موحد في اجتماع يوم ٢٠٢٦/١٢/١، المقرر عقده في بغداد، والتأكيد على حل المشكلات كافة في إطار الدستور العراقي الدائم، والدفاع معا عن الحقوق الدستورية لشعب كوردستان.

ترحيب بمبادرة رئيس مجلس القضاء لاجراء حوار وطني شامل

اصدرت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٦/١١/٢٦ بيانا حول الاوضاع الراهنة والخلافات القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، فيما يأتي نص البيان:

تُعرب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب، عن دعمها للمبادرة الوطنية التي دعا إليها السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور فائق زيدان، بهدف إجراء حوار وطني شامل لحل القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان عن طريق العودة الى الدستور، الذي تُؤكد ديباجته على ضرورة الحفاظ على التوازن والتوافق والشراكة الحقيقية التي أصبحت أساساً لبناء العراق الجديد.

نؤكد مجدداً على ضرورة أن يكون الدستور بمثابة خارطة طريق لحل القضايا وضمان حقوق جميع ابناء الشعب العراقي، وخاصة الشعب الكوردي الذي قدم تضحيات كبيرة من أجل ترسيخ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لجميع العراقيين.

كما تؤمن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني أيضاً بأن الحوار والتفاهم المشترك هما الضمانة لوحدة العراق وبناء مستقبل اكثر اشراقاً.

في الوقت نفسه، نعرب عن دعمنا لأي خطوة من شأنها حماية شفافية الإيرادات العراقية، والقضاء على الفساد، وحماية الثروات العامة للبلاد.

كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني
في مجلس النواب العراقي

تحالفنا يصب في خدمة مواطني كوردستان

في هذه الاثناء زار وفدٌ من الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة شالاو كوسرت رسول، مساء السبت ٢٠٢٦/١١/٢٨، حراك الجيل الجديد في السليمانية، وأكّد استمرار التحالف القائم بينهما.

وبعد انتهاء الاجتماع بين الجانبين، صرّح شالاو كوسرت رسول، خلال مؤتمر صحفي، قائلاً: «بعد الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، أردنا أن نجتمع اليوم مع رفاقنا وحلفائنا في الجيل الجديد، وأن نقدّم لهم إيضاحاً حول اجتماعنا اليوم مع الإخوة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والذي ناقشنا فيه أوضاع إقليم كردستان والمستجدات الأخيرة».

وأضاف شالاو كوسرت رسول: «نريد إجراء حوار جاد حول كيفية حل المشكلات معاً بين إقليم كوردستان وبغداد عبر الحوار وفي إطار الدستور، وأن نكون متفقين بشأن ملفات الشفافية، والمعيشة، والخدمات، والرواتب، وجميع القضايا الراهنة، وكيفية حل هذه المشكلات والأزمات؛ وفي الوقت نفسه نشكر رفاقنا في الجيل الجديد الذين يشاركوننا الرأي والتوجه ويدعموننا».

وأشار إلى أن «أزمةً قد برزت، وهي أزمةٌ قائمة ومتراكمة منذ سنوات طويلة بين الإقليم والحكومة التحادية، والآن يريد العراق معالجتها برؤية جديدة، ونحن نرحّب بأي اجتماع يكون في مصلحة المواطنين من أجل تقديم الخدمات والرواتب ومعيشة أهالي إقليم كردستان، وحماية كيان إقليم كوردستان، كما أن حوارنا اليوم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني كان مقتصراً على المشكلات القائمة بين الإقليم وبغداد».

من جهته قال همداد شاهين المتحدث باسم حراك الجديد الجديد، خلال المؤتمر الصحفي: «اتفاقنا مع إخوتنا في الاتحاد الوطني الكوردستاني هو اتفاقٌ لتحسين معيشة المواطنين وخدمتهم وإعادة التوازن، ويقوم على مجموعة من المبادئ التي تصب جميعها في خدمة مواطني كوردستان».



ترامب يدعم إجراءات الزيدي وواشنطن مع إقليم كوردستان مستقر

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الجمعة، دعمه جهود رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي الرامية إلى بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء العراق، ووقف تهريب النفط والقضاء على الفساد وحصر السلاح بيد الدولة، في ظل تصاعد الخلافات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان.

وقال ترامب، في منشور على منصته «تروث سوشال»:

ندعم جهود رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي في فرض سلطة الدولة في جميع أنحاء العراق، ووقف تهريب النفط العراقي، وإنهاء الفساد، وحصر جميع الأسلحة تحت السيطرة الحصرية للدولة.

كما ندعم جهود رئيس الوزراء الزيدي لبناء عراق موحد ومزدهر وقوي، يتخذ قراراته السياسية بنفسه.

الخارجية الامريكية: ندعم عراق اتحادي موحد وإقليم كوردستان مستقر

الى ذلك أكدت وزارة الخارجية الأمريكية دعم الولايات المتحدة لعراق موحد اتحادي وذي سيادة، وإقليم كوردستان مستقر ضمن إطار الدولة العراقية، مشددة على ضرورة حل القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كوردستان عبر الحوار، وبما ينسجم مع الدستور العراقي.



فيكتوريا تايلور: بيان ترامب ينحاز لبغداد ويضعف دور واشنطن كوسيط

حذّرت الباحثة الأمريكية والدبلوماسية السابقة، فيكتوريا تايلور، من تداعيات التصعيد بين بغداد وأربيل على الحكم الذاتي لإقليم كردستان، داعية الولايات المتحدة إلى استخدام نفوذها لاحتواء التوتر والتوسط لإيجاد تسوية تحافظ على التوازن بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

وقالت في «تدوينة» لها،على منصة (X):

إن بيان الرئيس الأمريكي الصادر اليوم أشبه بإلقاء قنبلة في قلب الخلاف بين بغداد وأربيل. فبدلا من الدعوة إلى نبذ العنف، والتفاوض، والالتزام بالدستور العراقي، جاء بيان الرئيس الأمريكي منحازا بصورة حاسمة إلى رئيس الوزراء علي الزيدي ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، ويبدو أنه يشير إلى دعم الحكومة الأمريكية لمزيد من مركزية السلطة في بغداد.

وإذا لم يكن هذا، في الواقع، هو موقف الحكومة الأمريكية، فإن البيان جاء في توقيت

سيئ للغاية، قبل أيام قليلة فقط من الاجتماع المقرر في الأول من كانون الأول بين القيادات العراقية والكردية. إن هذا الانحياز الواضح إلى رئيس الوزراء يقوض أي جهود حقيقية للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا المزمنة والمعقدة، كما يضعف موقف الحكومة الأمريكية بوصفها وسيطا موثوقا به.وهذا لا ينبغي أن يكون موقف الحكومة الأمريكية.

ينبغي للولايات المتحدة أن تحث على الالتزام بالدستور العراقي، والتفاوض بشأن نقاط الخلاف بدلا من اللجوء إلى استخدام القوات الأمنية، وأن تذكّر جميع الأطراف بدعمها لكردستان قوية ومتماسكة داخل العراق. وهناك دعم راسخ، من الحزبين، لهذا الموقف في واشنطن، ولا أرى أي سبب يدعو الحكومة الأمريكية إلى الخروج عنه.

أتفهم وجود رغبة لدى الحكومة الأمريكية في دعم المركزية، وربما الاعتقاد بأن التعامل مع قائد واحد في كل مرة سيكون أسهل. لكن لنكن واضحين، حتى في بغداد، وحتى بين الشيعة، لا يمكن التعامل مع قائد واحد فقط. فالإطار التنسيقي نفسه بات يضم الآن أكثر من ١٢ قياديا!

وأخيرا، فإن هذا البيان في توقيته الحالي لا يتعلق بتهريب النفط. فلا ينبغي لأحد أن يخلط بين مبيعات النفط من كردستان ومبيعات النفط التي تقوم بها كتائب حزب الله في جرف الصخر. فالأولى إقليم شبه مستقل يتمتع بحماية دستورية وله حكومته الخاصة، والثانية جماعة إرهابية مصنفة.

لدى بغداد تساؤلات مشروعة بشأن كمية النفط التي يجري بيعها والجهة التي تذهب إليها عائداته، لكن هذه القضايا ينبغي حلها عبر التفاوض مع حكومة إقليم كردستان. وأرى أن هناك عمليات تهريب أخرى حقيقية تجري في جنوب العراق، ينبغي أن تحظى بأولوية أكبر، وهي مرتبطة فعليا بأهم أولويات الحكومة الأمريكية: نزع سلاح الميليشيات.

فيكتوريا ج. تايلور
٢٧ تشرين الثاني

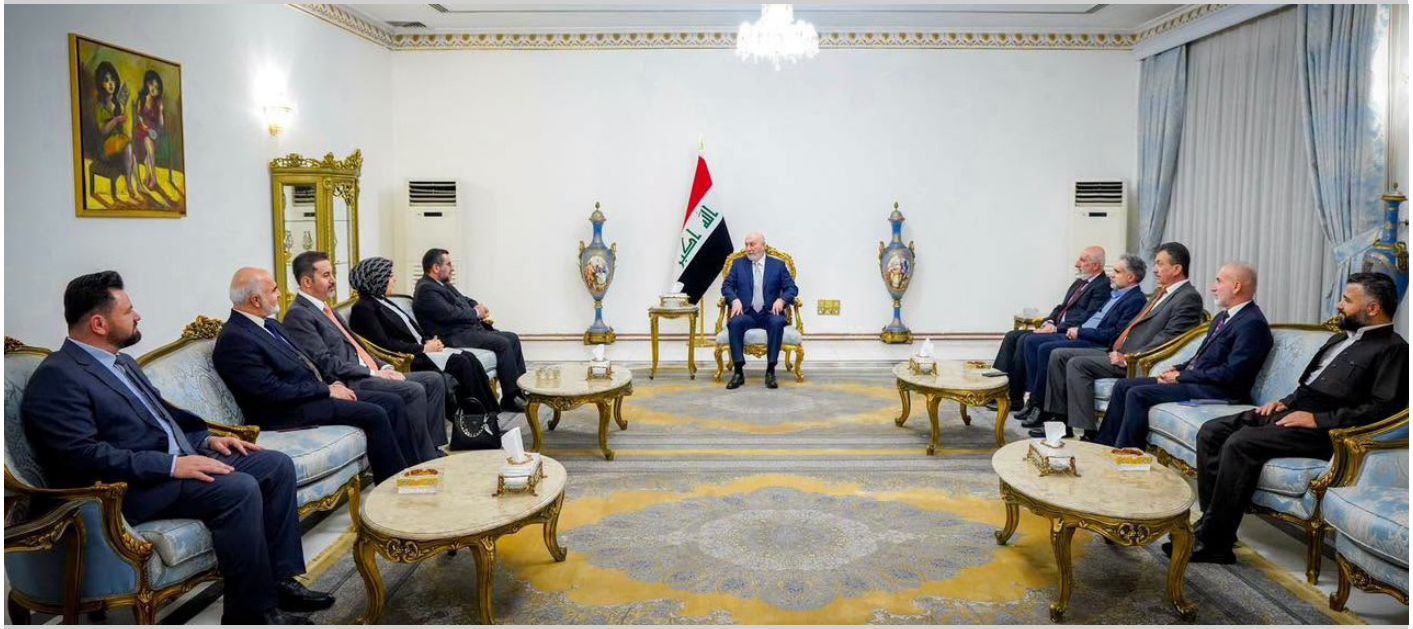

رئيس الجمهورية:اهمية العمل بروح الشراكة والتعاون لتجاوز التحديات الراهنة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في بغداد، وفد ممثلي الكتل الكردستانية الثلاث المتحالفة في مجلس النواب الذي ضم السادة، رئيس كتلة تيار الموقف الوطني السيد ريبوار كريم، ورئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني السيد مثنى أمين نادر، ورئيس كتلة جماعة العدل الكردستانية السيد أحمد حمه رشيد، والوفد المرافق لهم.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع العامة في البلاد، وأهمية التنسيق والتفاهم بين القوى السياسية بما يسهم في دعم العملية السياسية وترسيخ الاستقرار، حيث أكد السيد الرئيس أهمية اعتماد الحوار البنّاء وتوحيد الرؤى والمواقف إزاء القضايا الوطنية، والالتزام بالدستور والقانون في حل جميع القضايا العالقة، والعمل بروح الشراكة والتعاون لتجاوز التحديات الراهنة، وبما يحقق المصالح العليا للبلاد ويلبي تطلعات المواطنين.

وأشار السيد الرئيس إلى أهمية المضي في محاربة الفساد والحفاظ على الثروات الوطنية وصولاً إلى تحقيق التقدم والتنمية الشاملة في عموم العراق.

بدورهم، أعرب ممثلو الكتل الكردستانية عن تقديرهم لجهود فخامة رئيس الجمهورية في تقريب وجهات النظر ودعم الحوار بين القوى السياسية، مؤكدين حرصهم على مواصلة التنسيق والعمل المشترك إزاء الاستحقاقات الوطنية.

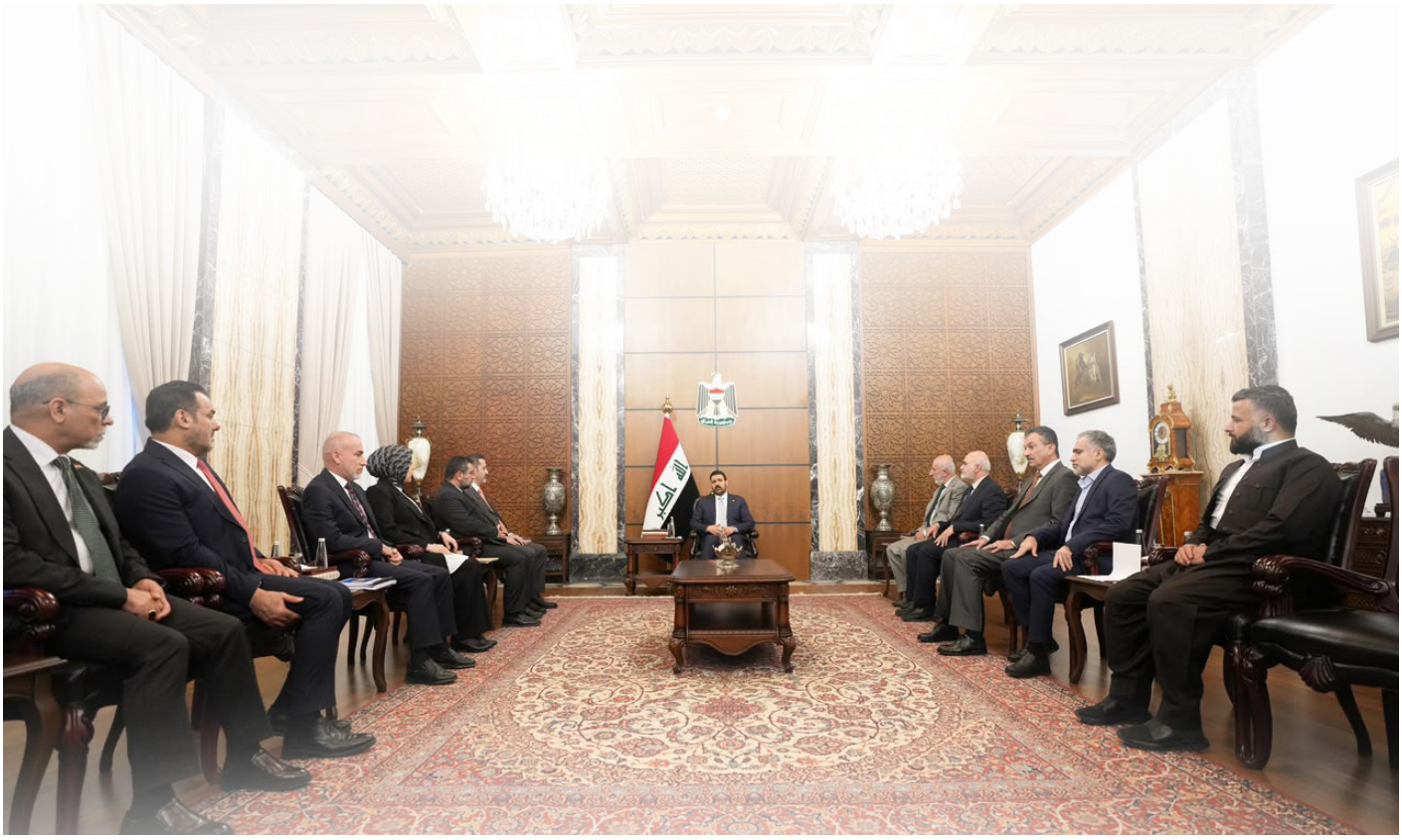

الزيدي: نتفهم خصوصية الإقليم الذي تشكل بنضال الشعب الكردي وتضحياته

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، اليوم الخميس، ممثلي الكتل الكردستانية الثلاث المتحالفة في مجلس النواب الذي ضم السادة؛ رئيس كتلة تيار الموقف الوطني ريبوار كريم، ورئيس كتلة الاتحاد الكردستاني مثنى أمين نادر، ورئيس كتلة العدل الإسلامية أحمد حمه رشيد، والوفد المرافق لهم.

وجرى، خلال اللقاء، بحث تطورات الأوضاع العامة في البلاد بمختلف مجالاتها، وأهمية تضافر جهود جميع القوى السياسية والوطنية، من أجل تعزيز الاستقرار ودعم العمل الحكومي الخاص بتنفيذ الخطط والبرامج التنموية والخدمية.

وأوضح سيادته أن هناك من يريد زج أبناء شعبنا الكردي في أزمة تهريب النفط، من أجل حماية نفوذه وأمواله وحساباته الخاصة من الملاحقة القانونية، وتذهب واردات الإقليم إلى جماعات معينة ولا توزع على الشعب العراقي، وأن تظل حدود البلد مليئة بالثغرات، لذلك فإن جيشنا الذي يضم كل المكونات سيتواجد على الحدود وليس داخل المدن، وأن الحكومة تتفهم خصوصية الإقليم الذي تشكل بنضال الشعب الكردي وتضحياته.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة ماضية في تنفيذ برنامجها، القائم على حفظ الأمن وإنفاذ سلطة

الدولة والقانون في جميع أنحاء العراق، استناداً لصلاحياتها الدستورية والقانونية، مشدداً على أنه لا تراجع عن خطط حصر السلاح بيد الدولة ومكافحة الفساد وملاحقة التهريب وحفظ الثروات الوطنية لأبناء الشعب العراقي الكريم، بكل أطيافه المتآخية.

العبودي: نتطلع إلى الحوار المرتقب بروح وطنية

أكد الناطق باسم الحكومة حيدر العبودي، الجمعة، أن الحكومة تتطلع إلى الحوار المرتقب في الأول من كانون الأول بروح وطنية تستند إلى الدستور، فيما أشار إلى أن احترام الوضع الدستوري لإقليم كردستان تحت مظلة النظام الاتحادي يمثل التزاماً قانونياً ثابتاً.

وقال العبودي: «نتطلع إلى الحوار المرتقب في الأول من كانون الأول بروح وطنية تستند إلى الدستور وتغلّب المصالح العليا لجميع العراقيين».

وأضاف أن «احترام الوضع الدستوري لإقليم كردستان تحت مظلة النظام الاتحادي يمثل التزاماً قانونياً ثابتاً»، لافتاً إلى أن «الكرد جزء أصيل من النسيج الوطني العراقي، وجميع العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات».

وأشار إلى أن «الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء علي فالح الزيدي لن تحيد عن مبادئها الوطنية وبرنامجها الحكومي: لا سلاح خارج سلطة الدولة، ولا تهريب للنفط أو الأموال، ولا استنزاف لثروات الشعب العراقي في أي مكان من أرض العراق».

المالكي: لا أحد يتجاوز الدستور والحكومة والقوى السياسية لن تتساهل مع المخالفين

من ناحيته أكد رئيس ائتلاف دولة القانون نوري كامل المالكي، السبت، أن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، طبيعية ولا توجد أزمة، وإنما هناك ضرورة للذهاب إلى الدستور والالتزام بما نص عليه.

وقال المالكي في كلمة له خلال مؤتمر أعيان النجف الأشرف، «لا توجد أزمة، وإنما هناك ضرورة للذهاب إلى الدستور والالتزام بما نص عليه»، مؤكداً أن «لا أحد يعطي أو يأخذ حرفاً خارج ما حدده الدستور، ومن لا يلتزم به لن يجد تساهلاً من الحكومة أو القوى السياسية والعشائر».

وشدد على أن «العراق ملك لجميع أبنائه، ولا فضل لأحد على أحد في ما يقدم، فالشراكة تعني أن ثروات البلد ملك لجميع الشعب العراقي، وهذا هو الأساس الذي اعتمد في كتابة الدستور».

وأشار إلى أن العراق «تمكن من تجاوز قضايا السلاح وجمعه، كما تصدى القضاء لقضايا السرقات»، محذراً في الوقت ذاته من أن «استقرار جزء من البلاد لا يمكن أن يتحقق على حساب حرمان جزء آخر من ثروات العراق أو العيش في ظروف الضنك والمشكلات».

وأكد أن «العراق إما أن يعيش جميع أبنائه في خير واستقرار وأمان ويستفيدوا من ثرواته، أو لا يمكن أن يستفيد أحد فيما يبقى الآخر محروماً».



عماد أحمد:

الإقليم بين الدستور والتوازن والحكمة السياسية

في الماضي، كانت أجود الأراضي من نصيب العمدة «الآغا»، وكانت له أيضا الأولوية في نوبة المياه. وكان الفلاح يعرف مسبقا مقدار حصته المقررة من المياه، لكنه حين تصل النوبة إلى حقله، لا يجد منها إلا القليل، بعد أن تكون الحصة الأكبر قد استُهلكت في الطريق.

واليوم، كلما تأملت بعض أوجه الخلاف بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، استحضرت هذه الصورة؛ فالدستور يحدد حقوق كل طرف ويرسم حصته، لكن عند الانتقال من النص إلى التطبيق، لا يكون الاحتكام دائما إلى ما أقره الدستور، بل كثيرا ما يتدخل ميزان القوى ليفرض واقعا يحدد من يحصل على حقه كاملا، ومن لا يصل إليه من حصته إلا النزر اليسير.

إن القرارات التي اتخذها السيد علي الزيدي، رئيس مجلس الوزراء العراقي، في ٢٤ تشرين الثاني، أعادت طرح هذه المسألة إلى الواجهة مجددا، فقد بدأت القضية بالتحقيق في جرف الصخر وتهريب النفط من هناك باتجاه الإقليم. وتشمل قرارات الزيدي أيضا إدارة الحقول النفطية التي تتولى قوات البيشمركة حمايتها، كما تتناول مسألة إسناد إدارة المنافذ الحدودية للإقليم إلى قوة مشتركة من الإقليم والسلطات الاتحادية.

وعلى الرغم من أن الأطراف العراقية الرئيسية، عقب البيان المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، سواء ضمن الإطار التنسيقي الشيعي أو في إطار الرئاسات الأربع، أكدت مجددا ضرورة الحوار على أساس الاحتكام إلى الدستور، فإن ذلك أتاح فرصة للحكومتين للتوصل إلى تفاهمات بشأن سبل المعالجة، قبل اتخاذ أي خطوة تصعيدية.

إن تهريب النفط يلحق الضرر بمواطني كردستان والعراق عموما، وأيا كان الشخص المتورط فيه، وأيا كانت درجته أو موقعه، ينبغي أن يمثل أمام القضاء ويقدم إجابات عن أفعاله.

لكن لا يجوز اتخاذ هذه القضية ذريعة للمساس

بالمكانة الدستورية للإقليم، لأن الطريق الصحيح يتمثل في احترام الحقوق والواجبات الدستورية.

ويمكن لحكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، في هذا الإطار، التنسيق والتعاون فيما بينهما لمواجهة شبكات تهريب النفط، تماما كما تتعاونان في مواجهة الإرهاب.

للعراق تاريخ طويل من الحكم المركزي والتفرد والدكتاتورية، وبالمقارنة مع ذلك التاريخ، لا تزال الفيدرالية والديمقراطية تجربتين وتقاليد حديثة العهد.

لقد كتبنا دستورا جديدا، وصوتت له أغلبية الناخبين في الاستفتاء لكن منذ نشأة العراق، وعلى مدى سنوات طويلة، كانت الأوامر تصدر من بغداد بصفتها مركز السلطة، وكان الجميع ينفذونها.

إن تغيير هذا التقليد الراسخ في العقلية المركزية، والتكيف مع مبادئ ومفاهيم الدولة الاتحادية، يحتاج إلى وقت، وقد ورد في العديد من مواد الدستور تعبير «ينظم ذلك بقانون». والمشكلة أن تأخر تشريع أحد هذه القوانين في كل مرة يترك فراغا، وتسعى كل جهة، بحسب حجم قوتها، إلى خلق أمر واقع وملء ذلك الفراغ بما يخدم مصالحها.

بموجب المادة ١١٢ من الدستور، تتولى الحكومة الاتحادية، بالتعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية، كما أن المادة ١٢١ تمنح الإقليم صلاحية تنظيم قوى الأمن الداخلي، بما فيها حرس الإقليم و لكل واحدة من هذه القضايا طريقها الخاص للحل، فملف النفط والغاز يحتاج إلى قانون واضح.

وبشأن حصة الإقليم من الموازنة ونفقات قوات البيشمركة، ينبغي للحكومتين التوصل إلى اتفاق والالتزام به.

كما حدد الدستور خطوات تنفيذ المادة ١٤٠، ولا يزال سكان المناطق المتنازع عليها ينتظرون استكمال تلك الخطوات.

> **لا يجوز اتخاذ هذه القضية ذريعة للمساس بالمكانة الدستورية للإقليم**

هل تقع المشكلة كلها في بغداد؟

نعتقد أن جانبا مما نشهده اليوم هو نتيجة لسياساتنا وسلوكياتنا نحن أيضا. فعندما نقدم إلى بغداد رقمين مختلفين بشأن إيرادات الإقليم، فإننا نضعف موقف بعضنا بعضا، ونجعل مهمة الأطراف التي تريد فرض إرادتها على الإقليم أكثر سهولة.

إن تنظيم البيت الداخلي يبدأ من معرفة المواطنين بحجم إيرادات الإقليم وأوجه إنفاقها فزيادة الإيرادات، ومنع هدر المال العام، وتقديم حسابات واضحة أمام المواطنين، كلها أمور تبدأ من عندنا نحن. ومن خلال هذا الطريق تستطيع السلطة استعادة ثقة مواطنيها.

وفي هذا السياق، تقع على عاتق الاتحاد الوطني الكردستاني مسؤولية خاصة، فقد دأب الاتحاد على التأكيد على الحوار والعودة إلى الدستور. كما أعلن مجلس قيادة الاتحاد الوطني معارضته دخول الجيش العراقي إلى مناطق إقليم كردستان أو القيام بأي تحرك فيها خارج الأطر الدستورية، وفتح الباب أمام الحوار المشترك مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، بهدف إيجاد حلول سياسية وقانونية للخلافات بين الإقليم وبغداد.

وهـذه المبادرة تشمل جميع الأطـراف، كبيرها وصغيرها، فإذا كان من المقرر أن يتوجه وفد باسم الإقليم إلى بغداد، فمن الضروري أن يستمع أولا هنا إلى جميع الأطراف.



الاوضاع الراهنة تتطلب سياسة هادئة لاتصرفات وخطابات متطرفة

حذّر مسؤول بورد الإعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني لطيف نيرويي، الخميس ٢٠٢٦/١١/٢٦ من تداعيات التصرفات والخطابات المتطرفة التي ترافق الخلافات السياسية بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، مؤكداً أن المرحلة تتطلب اعتماد سياسة هادئة وحكيمة ومسؤولة، بعيداً عن الممارسات التي قد تسيء إلى الإقليم وتقلّص دائرة داعميه.

وقال نيرويي في مقال تحليلي: إن بعض التصرفات، مثل تمزيق جواز السفر العراقي والإساءة إلى العلم العراقي، وإطلاق الشعارات القومية المتشددة والتهديدات ضد الطرف الآخر، فضلاً عن استعراض القوة العسكرية، تمثل ممارسات خطيرة قد تلحق أضراراً بمكانة الإقليم، وتحرج أصدقاء الكورد في العراق، وتمنح القوى المناوئة له فرصة لتعزيز مواقفها.

وأضاف: أن تحويل الخلافات السياسية والقانونية والدستورية إلى صراعات قومية ينطوي على مخاطر كبيرة، وقد يقود إلى تداعيات عميقة وطويلة الأمد، مشيراً إلى أن بعض الخطابات الإعلامية والتصرفات الانفعالية، سواء في الإقليم أو في وسائل الإعلام العربية، تسهم في تأجيج التوتر بدلاً من تهيئة الأجواء للحوار.

وشدد نيرويي على ضرورة التعامل بحذر مع المواقف والتصريحات الصادرة عن شخصيات من أجزاء كوردستان الأخرى، ولا سيما تلك التي قد تؤثر سلباً في الرأي العام العربي، مؤكداً أن الحفاظ على حقوق الإقليم ومكانته يتطلب خطاباً مسؤولاً ومواقف مدروسة.

وأشار إلى أن الجهود الداخلية والإقليمية والدولية لاتزال تبعث على الأمل في التوصل إلى حلول سلمية، لافتاً إلى وجود إرادة لحل الخلافات عبر الحوار والتفاوض، بالاستناد إلى الدستور العراقي.

ودعا نيرويي الأطراف المعنية، على المستويات السياسية والإعلامية والجماهيرية، إلى توظيف مواقفها وإمكاناتها بما يخدم إنجاح المفاوضات، وعدم السماح للأخطاء والتصرفات الانفعالية بجرّ إقليم كوردستان والعراق إلى أوضاع غير مرغوب فيها، ستكون كلفتها باهظة على الجميع.



مسعود محمد :

بافل طالباني وإعادة ترتيب العلاقة مع بغداد

قراءة دستورية في استباق الأزمة وفهم تحولات الموقف الأميركي

يمكن قراءة إصرار بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، على إعادة ترتيب العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، باعتباره رؤية سياسية تتجاوز الخلافات التقليدية حول الموازنة والرواتب والنفط، وتتصل بمستقبل الكيان الدستوري للإقليم في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

وتستحق هذه الرؤية الدراسة انطلاقاً من فرضية أن طالباني ربما كان أكثر إدراكاً لمخاطر استمرار العلاقة المأزومة مع بغداد، ولطبيعة التحولات في المقاربة الأميركية للشرق الأوسط، التي يعكس جانباً منها خطاب توماس براك بشأن مركزية الدولة وموقع الكيانات والقوى المحلية ضمن النظام الإقليمي الجديد.

غير أن التقاطع بين رؤية طالباني ومقاربة براك لا يعني بالضرورة وجود تفاهم مسبق بينهما، وإنما قد يعكس قراءة متقاربة لاتجاه التحولات السياسية.

بغداد ليست خصماً خارجياً بل مركز الشراكة الدستورية

تقوم إحدى أهم ركائز رؤية بافل طالباني على إعادة تعريف العلاقة مع بغداد، والانتقال بها من منطق المواجهة المستمرة بين المركز والإقليم إلى منطق الشراكة في إدارة الدولة الاتحادية.

وهذه المقاربة ليست وليدة الأزمة الراهنة. ففي دراسة نشرها معهد الشرق الأوسط في واشنطن في ١٣ آذار / مارس ٢٠٢٣، تحت عنوان «بافل في بغداد: ملامح استراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق الاتحادي»، أشار الباحث وينثروب رودجرز إلى أن طالباني زار بغداد نحو ٣٥ مرة منذ مطلع عام ٢٠٢٢ وحتى آذار / مارس ٢٠٢٣، في مؤشر على استراتيجية متعمدة لتعزيز الحضور الكردي في السياسة الاتحادية. (١)

لقد انطلق طالباني من فكرة مفادها أن المصالح الكردية لا يمكن حمايتها حصراً من داخل حدود الإقليم، وأن المشاركة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي في بغداد يمكن أن تشكل إحدى أهم ضمانات استمرار التجربة الفيدرالية الكردستانية.

ومن هذا المنظور، فإن الانفتاح على بغداد لا يعني بالضرورة التنازل عن مكتسبات كردستان، بل يمكن أن يكون وسيلة لتحويل هذه المكتسبات من واقع سياسي تحميه موازين القوى إلى حقوق دستورية تحميها مؤسسات الدولة.

الأساس الدستوري لرؤية بافل طالباني

إن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ لم يمنح إقليم كردستان حكماً ذاتياً إدارياً فحسب، بل اعترف به إقليماً اتحادياً قائماً بسلطاته ومؤسساته، وهو ما يضع العلاقة بين بغداد وأربيل ضمن إطار دستوري يختلف جذرياً عن العلاقة التقليدية بين العاصمة والمحافظات. (٢)

إن قراءة هذه المواد مجتمعة تقود إلى نتيجة مهمة، وهي أن الفيدرالية العراقية لا تقوم على استقلال الإقليم عن الدولة الاتحادية، ولا على خضوعه المطلق للسلطة المركزية، وإنما على توزيع دستوري للصلاحيات.

وبالتالي، فإن الصراع المستمر مع بغداد لا يشكل بالضرورة دفاعاً عن الفيدرالية، كما أن التعاون معها لا يشكل بالضرورة تخلياً عنها. المعيار الحقيقي هو مدى احترام الدستور من الطرفين.

هل كان بافل طالباني يستبق الأزمة؟

تسمح مراجعة مواقف طالباني منذ عام ٢٠٢٢ بطرح فرضية أنه كان يدرك مبكراً خطورة استمرار العلاقة غير المستقرة مع الحكومة الاتحادية، خصوصاً في ظل اعتماد الإقليم مالياً على الإيرادات النفطية والتحويلات الاتحادية، وغياب تسوية دائمة لملفات النفط والغاز والموازنة والرواتب والمناطق المتنازع عليها.

فالإقليم الذي يمتلك مؤسسات سياسية وأمنية خاصة به، لكنه لا يمتلك نظاماً مالياً مستقراً أو اتفاقاً مستداماً مع الحكومة الاتحادية بشأن إدارة الموارد، يبقى معرضاً لأزمات دورية يمكن أن تتحول من أزمات اقتصادية إلى أزمات سياسية تمس وجوده المؤسسي.

وقد كشفت التطورات الأخيرة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٦ عن اتساع الخلافات لتشمل إدارة النفط والمنافذ الحدودية والسياسة الجمركية والصلاحيات الاتحادية في بعض المناطق. (٣)

من هنا، يمكن فهم إصرار طالباني على ترتيب العلاقة مع بغداد باعتباره محاولة للانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجة أسبابها البنيوية.

لكن هذه السياسة حملت أيضاً بعداً حزبياً؛ إذ ساهم التنافس مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في دفع الاتحاد

الوطني إلى تعزيز علاقاته بالقوى السياسية العراقية في بغداد. ولذلك ينبغي التمييز بين البعد الاستراتيجي الوطني لهذه المقاربة وبين المصالح الحزبية التي رافقتها.

بافل طالباني وتوماس براك: أين تتقاطع الرؤيتان؟

تكتسب هذه القراءة أهمية إضافية عند مقارنتها بالمواقف التي عبر عنها المبعوث الأميركي توماس براك خلال تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٦.

فقد أكد براك دعم الولايات المتحدة لإقليم كردستان قوي وموحد يعكس تنوعه، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن ضمان حقوق الإقليم والمكونات العراقية الأخرى مسألة عراقية داخلية ينبغي تسويتها بالحوار بين بغداد وأربيل، وأن دور واشنطن يتمثل في الدعم السياسي وتقديم المشورة. (٤)

كما عبر خلال مشاركته في فعالية بمعهد تشاتام هاوس في لندن عن استيائه من الخلافات الكردية الداخلية وتأثيرها في الاستقرار الاقتصادي ومصالح الشركات الأميركية والدولية.

وفي المقابل، أعلن بافل طالباني اتفاقه مع تشخيص براك لضرورة معالجة المشكلات الداخلية في حكومة الإقليم. (٥)

غير أن التقاطع ليس كاملاً. ففي الوقت الذي شدد فيه براك على وحدة إقليم كردستان، طرح طالباني خلال الأزمة الداخلية احتمال تكريس إدارتين منفصلتين، وهو ما يمثل نقطة اختلاف جوهرية بين المقاربتين. (٥)

من الحماية الأميركية إلى الضمانة الدستورية

لعل إحدى أهم الرسائل التي يمكن استخلاصها من خطاب توماس براك هي أن العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة والقوى الكردية لا تعني وجود ضمانة أميركية غير مشروطة لجميع خياراتها السياسية والاقتصادية والأمنية.

فالولايات المتحدة تتعامل مع العراق بوصفه دولة ذات سيادة، ومع إقليم كردستان بوصفه كياناً اتحادياً معترفاً به دستورياً داخل هذه الدولة.

وهنا يمكن قراءة توجه طالباني نحو بغداد باعتباره إدراكاً مبكراً لحدود الاعتماد على الحماية الخارجية، ولأهمية بناء ضمانات داخلية أكثر استدامة.

إن الدعم الأميركي يمكن أن يشكل عاملاً مساعداً في حماية التجربة الكردستانية، لكنه لا يستطيع أن يحل بصورة دائمة محل الاتفاقات الدستورية والمالية والسياسية التي ينبغي أن تنظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

مأزق النفط والرواتب والمنافذ الحدودية

تكمن خطورة الأزمة الراهنة في أنها لم تعد محصورة بالخلاف على الإيرادات النفطية، وإنما باتت تمس توزيع الصلاحيات والسيادة الاقتصادية داخل النظام الاتحادي.

ففي موضوع المنافذ الحدودية، على سبيل المثال، ينبغي التمييز بين رسم السياسة الجمركية، الذي يدخل ضمن الاختصاصات الاتحادية الحصرية بموجب المادة ١١٠، وإدارة الجمارك، التي تندرج ضمن الاختصاصات المشتركة بموجب المادة ١١٤.

وهذا التمييز مهم، لأن امتلاك بغداد صلاحية رسم السياسة الجمركية لا يحسم تلقائياً جميع الخلافات المتعلقة بإدارة المنافذ الحدودية.

والأمر نفسه ينطبق على النفط والغاز، حيث لا يمكن اختزال النصوص الدستورية في ملكية الحكومة الاتحادية للثروات، ولا في حق الإقليم المطلق في التصرف بها بمعزل عن بغداد.

إن غياب التشريعات والاتفاقات المستدامة التي تنظم هذه الملفات جعلها عرضة للتفسيرات المتعارضة والقرارات الأحادية والمساومات السياسية.

ومن هنا تظهر أهمية ترتيب العلاقة مع بغداد قبل أن تتحول كل أزمة مالية أو نفطية إلى مواجهة بشأن مستقبل الفيدرالية نفسها.

التحدي الداخلي في رؤية طالباني

على الرغم من الأبعاد الاستراتيجية للانفتاح على بغداد، فإن هذه الرؤية تواجه تحدياً أساسياً يتمثل في ضرورة ألا تتحول العلاقة مع الحكومة الاتحادية إلى أداة في الصراع بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

فإذا كانت بغداد شريكاً دستورياً للإقليم، فإن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مع إقليم كردستان ومؤسساته، لا مع حزب كردي في مواجهة حزب آخر.

كما أن المادة ١١٧ من الدستور تعترف بإقليم كردستان وسلطاته القائمة، بينما تتيح المادة ١١٩ تشكيل أقاليم وفق إجراءات محددة. لكن تطبيق المادة الأخيرة على محافظات تقع أصلاً ضمن إقليم اتحادي قائم يثير إشكاليات دستورية وقانونية لا يمكن حسمها بمجرد قرار حزبي أو إعلان سياسي.

ومن هنا فإن نجاح رؤية طالباني يتطلب الجمع بين مسارين متكاملين: ترتيب البيت الكردي الداخلي، وترتيب العلاقة الدستورية مع بغداد.

إن إضعاف وحدة الإقليم لا يشكل بالضرورة وسيلة لتعزيز موقعه التفاوضي، بل قد يمنح القوى الداعية إلى إعادة المركزية فرصاً إضافية لتقليص مكتسباته.

العودة إلى فلسفة جلال طالباني

تحمل مقاربة بافل طالباني بعض ملامح المدرسة السياسية التي أسسها والده جلال طالباني، والتي قامت على فكرة أن حماية القضية الكردية تقتضي المشاركة في صناعة القرار العراقي، لا الاكتفاء بممارسة السلطة داخل كردستان.

لقد كان وجود جلال طالباني في بغداد جزءاً من معادلة سياسية جعلت الأكراد شركاء في إعادة بناء النظام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وأتاحت لهم ممارسة نفوذ يتجاوز حدود الإقليم الجغرافية.

لكن الظروف اليوم مختلفة؛ فالتوازنات الإقليمية تغيرت، والنزاعات داخل البيت الكردي ازدادت تعقيداً، كما أن العلاقة بين بغداد وأربيل باتت أكثر ارتباطاً بالقضاء والاقتصاد وإدارة الموارد.

ولذلك فإن استعادة فلسفة جلال طالباني لا ينبغي أن تعني العودة إلى التفاهمات الشخصية بين الزعماء، وإنما تحويل تلك الفلسفة إلى علاقات مؤسسية تحكمها النصوص الدستورية.

هل فهم بافل طالباني رسالة توماس براك مبكراً؟

في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، أكد بافل طالباني مجدداً أن الدستور العراقي والحوار الجاد يمثلان السبيل لمعالجة الخلافات وضمان حقوق المواطنين، مشدداً على سيادة القانون والاستقرار وحماية الوضع الدستوري للإقليم. (٦)

وعند مقارنة هذا الموقف باستراتيجيته تجاه بغداد منذ عام ٢٠٢٢، يمكن القول إن هناك أساساً موضوعياً لفرضية أن طالباني استبق جانباً من التحولات التي يعبر عنها براك اليوم، خصوصاً ما يتعلق بضرورة معالجة القضايا الكردية ضمن النظام الاتحادي العراقي وعدم التعويل حصراً على التدخل الأميركي.

لكن لا توجد أدلة منشورة تكفي للجزم بأنه كان على اطلاع مسبق على توجهات براك، أو أنه كان الوحيد بين القيادات الكردية الذي أدرك طبيعة هذه التحولات.

إن الاختبار الحقيقي لهذه الرؤية ليس في مدى قربها من الموقف الأميركي، وإنما في قدرتها على حماية صلاحيات إقليم كردستان الدستورية، وتأمين حقوق مواطنيه، وتعزيز مشاركته في القرار العراقي، ومنع تحول الفيدرالية إلى مجرد عنوان سياسي تفرغه الأزمات المتكررة من مضمونه.

فبغداد ليست بالضرورة المكان الذي يخسر فيه الأكراد مكتسباتهم، بل يمكن أن تكون المكان الذي يثبتون فيه هذه المكتسبات ويحمونها دستورياً، شريطة أن يدخلوا إليها بوصفهم شركاء في الدولة، لا أطرافاً متنافسة تبحث عن دعم المركز في مواجهة بعضها بعضاً.

وفي النهاية، فإن المعركة الأساسية التي تواجه إقليم كردستان اليوم ليست معركة إثبات وجوده، فقد اعترف الدستور العراقي بهذا الوجود، وإنما معركة تحويل الاعتراف الدستوري إلى نظام سياسي واقتصادي ومؤسسي قابل للاستمرار، لا يخضع لتقلبات التحالفات الدولية ولا لموازين القوى الحزبية المؤقتة.

* (١) وينثروب رودجرز، معهد الشرق الأوسط، دراسة عن استراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق الاتحادي، ١٣ آذار ٢٠٢٣.
* (٢) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المواد ١ و ١٣ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٧ و ١١٩ و ١٢١ و ١٢٦.
* (٣) تقارير عن الخلافات الاتحادية والإقليمية، تشرين الثاني ٢٠٢٦؛ بيانات النشر التفصيلية غير متاحة في النص السابق.
* (٤) تصريحات توماس براك بشأن العلاقة بين بغداد وأربيل، تشرين الثاني ٢٠٢٦؛ بيانات النشر التفصيلية غير متاحة.
* (٥) تصريحات براك في تشاتام هاوس وردود بافل طالباني تشرين الثاني ٢٠٢٦؛ بيانات النشر التفصيلية غير متاحة.
* (٦) تصريحات منسوبة إلى بافل طالباني، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦؛ لم تتوفر بيانات المصدر التفصيلية لإعادة التحقق



د. شيلان فتحي :

حين تضيق الشراكة عن اتساع الوطن

إلى بعض الشركاء الاعزاء في الوطن ..

ليست الخطابات والمواقف الأخيرة التي نشهدها تجاه إقليم كردستان وخصوصا الخطاب الشوفيني المتحامل على كل ماهو كردستاني باسم محاربة الفساد مجرد اختلاف في الرؤى أو سجال سياسي بين حكومتين، فقد تجاوز وقع الخطاب العسكري الأخير للحكومة العراقية حدود الخلاف السياسي ليوقظ في الذاكرة الكردية تاريخاً مثقلاً بالقمع والاضطهاد، ويعيد الثقة بين الكرد والعرب، وما بُذل لترميمها من جهود وتضحيات طوال العقود الماضية إلى نقطة بالغة الخطورة. وكأن عقوداً من محاولات بناء السلم المجتمعي لم تكن كافية لإقناع البعض بأن العراق لا يُبنى باستعادة ماضيه المأساوي، بل بالتحرر من الخطابات التي تبنى وفق الأفضلية والأغلبية .

إن من يعرف الشعب الكردي يعرف أن هذا الشعب لم يكن يوماً سهل الانكسار، وأن إرادته لم تُصنع في غرف السياسة حتى تُبددها تصريحات المسؤولين. لقد جرّبت الأنظمة السابقة كل صنوف البطش: السجون والاعتقالات والإعدامات، والقصف بالطائرات والمدافع، والأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا وحملات الأنفال التي أزهقت أرواح نحو ١٨٢ ألف إنسان، فضلاً عن المقابر الجماعية والدفن أحياءً. ومع ذلك، لم تستطع تلك الآلة الوحشية أن

تنتزع من الكرد هويتهم أو تُخضع إرادتهم.

لذا فأي لغة تهديد يمكن أن تُخيف شعباً اجتاز كل ذلك؟ وهل لم يبقَ في قاموس التصعيد إلا أن نتساءل، بمرارة، إن كان التهديد سيبلغ حد السلاح النووي؟ إن استحضار هذا الاحتمال ليس اتهاماً، بل تعبير عن عبثية إعادة التفكير بمنطق القوة في مواجهة شعب خبر أقصى تجلياتها ولم ينكسر.

يقول ابن خلدون: «الظلم مؤذن بخراب العمران». ولعل هذه الحكمة أبلغ ما يمكن أن يُذكّر به كل من يتصور أن إخضاع الشعوب يصنع استقرار الدول. فالأزمات بين بغداد وأربيل لا تفتقر إلى الحلول؛ إذ تتسع أمامها أبواب الدستور والقانون والقضاء والحوار والدبلوماسية وحتى اللجوء إلى التحكيم الدولي . أما التلويح بالاجتياح العسكري، فليس حلاً سياسياً، بل استدعاء لمنطق أثبت التاريخ فشله، ودفع العراقيون جميعاً أثمانه.

وهنا لا اريد أن لا يُساء فهم موقفي، فإن الدفاع عن حقوق الشعب الكردي ليس دفاعاً عن سياسات كل الحكومات السابقة في الإقليم، ولا اعتراضاً على مكافحة الفساد أو إخضاع المسؤولين للمساءلة؛ فليس أحد فوق القانون. لكنه اعتراض على أن تتحول محاسبة الحكومات إلى عقوبة جماعية والى تهديد السلم المجتمعي ، وأن يصبح المواطن الكردي ضحية خلافات لا يملك قرارها. فثمة فارق جوهري بين مساءلة الفاسدين ، وتهديد شعب بأكمله بهدم تجربته ونضاله السياسي وهويته وكينونته.

إن الكرد ليسوا ضيوفاً على العراق، ولا طارئين على تاريخه وجغرافيته؛ إنهم شعب أصيل، عاش على هذه الأرض منذ آلاف السنين، وناضل وضحّى وأسهم في بناء الدولة العراقية. ومن ثم، فإن الشراكة الوطنية ليست منّة تمنحها سلطة وتسحبها أخرى، بل حق دستوري وتاريخي لا يجوز إخضاعه لموازين القوة أو تقلبات السياسة.

أما تبرير التصعيد بعبارة «نكم قد بدأتم بمحاربة الفساد والتهريب من أنفسكم»، إذا كان المقصود بها ما جرى في جرف النصر، فيستدعي التذكير بقاعدة مهمة : لا تُحمّل الجماعة وزر الفرد، ولا يُعاقب شعب على فعل جماعة فاسدة

> **الشعوب قد تصبر على الجراح، لكنها لا تنسى الإهانة**

أو جهة سياسية. فقد يملك الأب أن يؤدب ابنه إذا أخطأ؟ نعم، في حدود القانون والعدل؛ لكن هل يملك الحق نفسه في معاقبة ابن أخيه أو ابن جيرانه؟ قطعاً لا. فكيف يصبح ما لا يستقيم في أبسط العلاقات الإنسانية منطقاً مقبولاً في إدارة دولة وشعب ومكونات وطنية؟

وقد أوصى الإمام علي بن أبي طالب في عهده لمالك الأشتر: «وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم». وهي وصية تختصر جوهر الحكم الرشيد: أن تكون السلطة ضمانة للحقوق، لا مصدراً للخوف؛ وأن تكون الدولة مظلة لجميع مواطنيها، لا أداة للضغط على بعضهم.

إن أخطر ما يمكن أن يفعله الخطاب السياسي هو أن يحوّل الخلاف مع حكومة إلى خصومة مع شعب، وأن يستبدل لغة الشراكة والحوار الدبلوماسي بلغة الإخضاع. فالأخوة بين الكرد والعرب ليست مجاملة سياسية، ولا شعاراً موسمياً؛ إنها مسؤولية تاريخية وأخلاقية، لا يجوز التفريط بها تحت ضغط الحسابات السياسية.

لا تختبروا ذاكرة شعبٍ لم تكسره المآسي، ولا تعيدوا فتح جراح ظن العراقيون أنها بدأت تلتئم. فالدولة التي تخيف مواطنيها لا تعزز هيبتها، والوطن الذي يُطلب من بعض أبنائه الصمت عن كرامتهم لا يصنع وحدة حقيقية.

وتذكّروا أن الشعوب قد تصبر على الجراح، لكنها لا تنسى الإهانة، وأن القوة قد تفرض الصمت، لكنها لا تصنع الولاء. وما عجز عن تحقيقه سياسة الأنفال لن تحققه لغة التهديد؛ فالعدل وحده هو الذي يصنع الدولة، والإنصاف، وحده هو الذي يحفظ الوطن.



هاوار نصر الدين :

أصدق صور الوطنية تكون عبر الدستور

*ترجمة : نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

في الوضع الراهن للشرق الأوسط ومع ظهور أحد أكبر المشاكل التي أعترضت طريق السياسة وتطور المجتمع متجسدة في الصراعات القومية والدينية والطائفية، غالبا ما يعرف مفهوم «الوطنية » بصورة ضيقة ومن منطلق تلك الصراعات ، بمعنى آخر تعرف «الوطنية » على أساس رابطة الدم ، او وحدة اللغة ، أو الرابطة الدينية ، ويتسبب هذا في تهميش الآخرين و خلق حالة من التعقيد السياسي والإجتماعي ، وتتسبب هذه الرؤية الضيقة والنظر الى هذا المفهوم من بعد ضيق في التأثير على تنفيذ الدستور والمواد القانونية للبلاد، في حين إن فلسفة السياسة المعاصرة ، تعرض مفهوما مهما وحديثا يعتبر بديلا ممتازا لحل معظم الأزمات السياسية وهو مفهوم «الوطنية الدستورية».

الوطنية الدستورية عبارة عن تلك الفكرة المصرة على إرتباط ومحبة المواطنين لوطنهم ، على أساس الوفاء للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ثبتت في دستور بلادهم ، وليس على أسس مثل الأمة الواحدة، الدم الواحد ، أو التأريخ المشترك الأسطوري ، أي إن مايربط المجتمع مع بعضه البعض هو إحترام القانون وأسس الحرية والمساواة والعدالة، وليس الدم و الأصل والنسب

المشترك أو المحاربة في جبهة نضالية واحدة من أجل هدف واحد مشترك.

صاغ الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (٢٠٢٦-١٩٢٩) هذا المفهوم في ثمانينيات القرن الماضي على هيئة نظرية فلسفية تجسدت في السياسة العملية لكل من أوروبا وألمانيا، ومن نفس هذا المنطلق تمنح الحكومة الألمانية حقوق المواطنة للنازحين والمهاجرين الذين يتوجهون الى بلادهم ،شريطة ان يثبتوا بأنهم يمتلكون كفاءة نيل المواطنة.

لقد صاغ «هابرماس « هذا المفهوم في الأساس كرد على أزمة الهوية في دولة ألمانيا التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، بعد أن خرب الفكرالقومي الكفيف وتعصب النازيين جزءا من أوروبا ، كان «هابرماس « يعتقد بأن الألمانيين ليس في إستطاعتهم أن يفتخروا بتأريخهم وأمتهم بنفس الطريقة التقليدية السابقة ، لذلك يجب عليهم صنع هوية جديدة ، وكان يقصد أن يتعلم المواطنون أن يقولوا «أحب بلادي لأن دستوره يحترم رفعة الإنسان ، وحرية التعبير وحقوق الأقليات « بدلا من أن يقولوا «أحب بلادي لأن دمي وجنسي ملك لذلك البلد».

أما اليوم فقد توسع هذا المقصد كثيرا وأصبح أساسا للتعايش في المجتمعات المتعددة الألوان والأعراق ، لأنه ،إذا تالف مجتمع من قوميات وأديان متعددة ومختلفة ، فمن المحال أن يُجمعوا جميعا على تأريخ واحد أو لغة واحدة ، وكان يمكن جمعهم جميعا على أساس دستور عادل ، وأن يُعمل على أن يشعر الجميع بأنهم أصحاب الوطن الذي يسكنون فيه .

مع إن مفهوم «الدستورية الوطنية « خيار جيد للعراق الذي هو بلد متعدد القوميات واللغات .....وإلخ،ولكنه من الواضح بأن هذا الجانب لم يؤخذ بنظر الإعتبار ، وكذلك إعتماد المنافسة السياسية على مبدأي القوة والضعف ، وقد ينتج عن هذه العوامل انتقاما وتهميشا كبيرين.



فلسفة السياسة المعاصرة تعرض مفهوم «الوطنية لدستورية»كبديل ممتاز لحل معظم الأزمات





ديندار زيباري :

حول الوضع الدستوري لإقليم كوردستان والعلاقة مع الحكومة الاتحادية

إن قراءة واقع إقليم كوردستان والعلاقة بين أربيل وبغداد تتطلب العودة إلى الخلفية الدستورية والسياسية التي تشكّلت بعد عام ١٩٩١، ولا سيما بعد إقرار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. ومن وجهة نظري، فإن التحدي الأساسي اليوم لا يكمن في غياب النصوص الدستورية، بل في استمرار عدم تنفيذ عدد من الالتزامات والاستحقاقات التي نصّ عليها الدستور، وما ترتب على ذلك من تراجع الثقة ومبدأ الشراكة بين الأطراف.

الخلفية الدولية والدستورية لإقليم كوردستان

شكّل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ نيسان ١٩٩١ محطة مهمة في تطورات القضية الكوردية والعراقية، وما أعقبه من ترتيبات دولية وإنسانية في شمال العراق. وفي عام ١٩٩٢، أُجريت الانتخابات في إقليم كوردستان، وتأسست مؤسسات الحكم الذاتي والإدارة الكوردية، لتبدأ مرحلة جديدة في إدارة شؤون إقليم كوردستان.

وبعد عام ٢٠٠٣، أقرّ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النظام الاتحادي، واعترف بإقليم كوردستان وسلطاته القائمة، ولا سيما في المادتين ١١٧ و١٢١، فضلاً عن المادة ١٤٠ المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، والمادة ١٤١ التي أقرت استمرار التشريعات والقرارات الصادرة عن مؤسسات إقليم كوردستان وفق أحكام الدستور.

استمرار عدم تنفيذ الاستحقاقات الدستورية

أرى أن استمرار عدم تنفيذ عدد من المواد الدستورية يمثل أحد أبرز أسباب الخلاف بين بغداد وأربيل. فالمشكلة ليست في وجود خلافات سياسية بحد ذاتها، بل في عدم استكمال الالتزامات الدستورية التي يفترض أن تنظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان.

وتبرز المادة ١٤٠ مثالاً واضحاً على ذلك، إذ حددت ثلاث مراحل لمعالجة ملف المناطق المتنازع عليها: التطبيع، ثم الإحصاء السكاني، ثم الاستفتاء. وقد اتفقت الحكومتان الاتحادية والإقليمية في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٧ على تمديد الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المادة، بهدف استكمال متطلباتها الدستورية. إلا أن هذه المادة لم تُنفذ حتى الآن بصورة كاملة، ولا تزال المناطق المعنية تواجه تحديات إدارية وأمنية وسياسية، الأمر الذي يستدعي معالجة دستورية جادة تحفظ حقوق سكانها.

كما أن المادة ٩٢ من الدستور، المتعلقة بتنظيم المحكمة الاتحادية العليا، لا تزال تثير إشكالات دستورية وتشريعية تتعلق باستكمال الإطار القانوني المنصوص عليه فيها، رغم عمل المحكمة بموجب قانونها رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. ومن الضروري معالجة هذا الملف بما يضمن استقلال المحكمة وشرعيتها الدستورية، ويعزز الثقة بمؤسسات الدولة.

مبدأ الشراكة والتوافق في صنع القرار

من وجهة نظري، فإن استمرار عدم تنفيذ المواد الدستورية، إلى جانب تغليب منطق الأغلبية على مبدأ الشراكة والتوافق في عملية صنع القرار في بغداد، يمثل خسارة سياسية ودستورية جديدة للعراق.

فالتوافق ليس تنازلاً سياسياً، بل هو أحد الأسس التي قامت عليها العملية السياسية والنظام الاتحادي بعد عام ٢٠٠٣. وإن اتخاذ القرارات المصيرية من دون مراعاة حقوق ومواقف المكونات والشركاء، ولا سيما إقليم كوردستان، يؤدي إلى إضعاف الثقة بين الأطراف، ويعمّق الخلافات بدلاً من معالجتها. وأرى أن تراجع التوافق السياسي يعني عملياً تراجعاً في روح الشراكة الوطنية، ويهدد الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه إدارة الدولة ومؤسساتها الدستورية.

اتفاقية سنجار وحقوق السكان

إن اتفاقية سنجار الموقعة في ٩ تشرين الأول ٢٠٢٠ بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، وبرعاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، كانت تهدف إلى تنظيم الإدارة والأمن وإعادة الاستقرار والخدمات، وتهيئة الظروف لعودة النازحين.

لكن الاتفاقية لم تُنفذ بصورة فعلية، ولا تزال سنجار تواجه تحديات أمنية وإدارية وخدمية، فضلاً عن تعثر إعادة الإعمار وعودة النازحين، ولا سيما من أبناء المكون الإيزيدي. ومن الضروري تنفيذ الاتفاقية بما يضمن عودة سلطة القانون، ويحفظ حقوق السكان، ويهيئ الظروف لعودة آمنة وكريمة وطوعية للنازحين.

النفط والغاز والحقوق المالية والإدارية

لا يزال غياب قانون اتحادي شامل للنفط والغاز أحد مصادر الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان. وقد أدى عدم وجود إطار تشريعي متفق عليه إلى استمرار الخلافات بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتوزيع الإيرادات والمسؤوليات الدستورية.

وأرى أن معالجة هذه الملفات تتطلب حواراً مؤسسياً قائماً على الدستور، بعيداً عن القرارات الأحادية أو استخدام الملفات الاقتصادية والمالية وسيلة للضغط السياسي، مع ضرورة ضمان الحقوق الدستورية والمالية والإدارية لإقليم كوردستان.

التضحيات في مواجهة تنظيم داعش

لا يمكن تناول العلاقة بين بغداد وأربيل من دون الإشارة إلى التضحيات الكبيرة التي قدمتها قوات البيشمركة في الحرب ضد تنظيم داعش، وما قدمته من شهداء وجرحى خلال الدفاع عن إقليم كوردستان والعراق وتحرير مناطق واسعة من التنظيم.

ومن المؤسف أن بعض المناطق التي شهدت تلك التضحيات، ولا سيما المناطق المتنازع عليها، لا تزال تنتظر حلولاً دستورية وإدارية وأمنية مستدامة تضمن الاستقرار وتحمي حقوق سكانها.

التزامات العراق الدولية وحقوق الإنسان

إن العراق، بما في ذلك إقليم كوردستان ضمن الاختصاصات الدستورية لحكومة الإقليم، ملتزم بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وبالتوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة، ومن بينها الاستعراض الدوري الشامل. وقد شهدت الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للعراق في كانون الثاني ٢٠٢٥ مناقشة سجل العراق في مجال حقوق الإنسان وتقديم توصيات جديدة.

ومن المهم أن تُترجم هذه الالتزامات إلى سياسات وإجراءات عملية، وأن يجري التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والجهات المعنية لضمان تنفيذ التوصيات الدولية، وتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات.

إن وجهة نظري هي أن مستقبل العلاقة بين بغداد وأربيل لا يمكن أن يُبنى على المعالجات المؤقتة أو القرارات الأحادية، بل على التطبيق الكامل للدستور، واحترام النظام الاتحادي، وتنفيذ الاتفاقات والاستحقاقات الدستورية، وترسيخ مبدأ الشراكة والتوافق في إدارة الدولة.

لقد شكّلت تطورات عام ١٩٩١، وما أعقبها من تأسيس مؤسسات إقليم كوردستان، ثم الاعتراف الدستوري بالإقليم عام ٢٠٠٥، مساراً سياسياً ودستورياً مهماً في تاريخ العراق الحديث. ومن شأن عدم احترام هذا المسار وتعطيل استحقاقاته أن يؤدي إلى مزيد من التباعد وفقدان الثقة.

إن قوة العراق واستقراره لا يتحققان بفرض إرادة طرف على آخر، بل باحترام الدستور، وضمان حقوق جميع مكوناته، والالتزام الحقيقي بالشراكة والتوافق، باعتبارهما أساساً لبناء دولة اتحادية مستقرة وعادلة.



خبير دستوري: المشكلة سياسية وليست دستورية مع ثلاث حلول

أعلن خبير في القانون والدستور، أن التوصيات التي أصدرتها إحدى لجان بغداد بشأن تسليم المنافذ الحدودية والنفط والحدود «مخالفة للدستور»، وخاطئة من الناحية الإجرائية، لأنها لم تحظ بمصادقة مجلس الوزراء.

قال هاوري توفيق، الخبير في القانون والدستور، لشبكة رووداو الإعلامية إنه وفقاً للدستور العراقي، فإن إدارة المنافذ الحدودية وحقول النفط عملية «مشتركة» بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، وليست حكراً بيد بغداد. وأشار أيضاً إلى أن إقليم كوردستان يمتلك البيشمركة «حرس الإقليم» الذين تقع على عاتقهم مهمة حماية حدوده، وأن وجود الفساد ليس مبرراً لتحريك القوات وانتهاك الدستور.

يعتقد هاوري توفيق، أن المشكلة «سياسية وليست دستورية»، واقترح ثلاث خطوات لحل الوضع؛ أولاً، أن يقاطع الممثلون الكورد في بغداد البرلمان والحكومة لمدة أسبوع. ثانياً، المطالبة بتشكيل لجنة مشتركة بين أربيل وبغداد لإيجاد «طريق ثالث». وأضاف أنه إذا أصدرت المحكمة الاتحادية قراراً بشكل مهني، فإن «جزءاً كبيراً منه سيكون في صالح كوردستان» وهذا نص الحوار:

روداو: يدور حديث كثير عن الدستور، وأن يكون الدستور هو الحكم، ماذا يقول الدستور بشأن هذه المشاكل التي نشأت الآن بين أربيل وبغداد؟

هاوري توفيق: إن هذا الحدث ذو شقين، شق سياسي بامتياز، وشق دستوري. أما الشق الدستوري، فدستور العراق قد نص على أن العراق دولة جمهورية برلمانية اتحادية. ونص دستور العراق على أن العراق، من الناحية الإدارية، ذو نظام لامركزي، يتكون من العاصمة بغداد، والمحافظات، والأقاليم، التي ليس لدينا منها حالياً سوى إقليم كوردستان. وبموجب الدستور أيضاً، هناك مادة تعترف رسمياً بكيان إقليم كوردستان بوصفه كياناً اتحادياً.

القرارات التي صدرت عن لجنة توصيات تابعة للجنة تحقيق، تواجه مشكلتين؛ إحداهما دستورية، والأخرى تتعلق بالإجراءات الشكلية. أولاً، لدينا مجلس وزراء وفقاً للنظام الداخلي والدستور، وليس لدينا شيء اسمه رئيس الوزراء، بل لدينا رئيس مجلس الوزراء. وهذان المصطلحان ليسا مجرد اختلاف لغوي، بل اختلاف في المهام الدستورية. هذه التوصيات لم تُعرض على مجلس الوزراء للمصادقة عليها لتصبح قراراً لمجلس الوزراء، لأنه لو أصبحت قراراً لمجلس الوزراء، لأمكن الطعن فيها بوصفها إجراءً أمام المحكمة الإدارية أو المحكمة الدستورية. هذه النقطة الأولى.

من حيث المضمون والجوهر، إذا قيّمناها بشكل متوازن ومهني، أولاً، إقليم كوردستان لديه حرس إقليمي، يسمى بـ (حرس الإقليم)، ووظيفته حماية كيان إقليم كوردستان وحدود إقليم كوردستان. ولكن بخصوص أن الجيش الوطني أو الجيش الاتحادي له سلطة الانتشار والتمركز على الحدود، في الحقيقة، إذا تحدثنا بمهنية، فإن هذا الحق يمكن القول مهنياً في الأنظمة الاتحادية بأن للجيش الحق، بالتنسيق مع الأقاليم، في حماية الحدود معاً، لكن في دستور العراق، هذه المهمة أوكلت أيضاً إلى حرس الإقليم. نحن لدينا حرس إقليم.

الفقرة الثانية، عندما يتحدث عن تسليم المنافذ الحدودية بالكامل إلى هيئة المنافذ الحدودية الاتحادية، فهذا يخالف الدستور تماماً. كيف؟ ينص الدستور على أن منافذ الأقاليم تدار بشكل مشترك. أي أن عملية إدارة المنافذ الحدودية هي عملية مشتركة وليست عملية اتحادية. لذا فإن تجاهل هذا الأمر هو مخالفة صريحة لجوهر الدستور.

نقطة أخرى تتعلق بمسألة النفط وحقول النفط؛ أولاً، أوضح الدستور أن الحقول التي كانت موجودة قبل عام ٢٠٠٣، تُدار بشكل مشترك، والحقول اللاحقة تكون لها إدارة مشتركة. في كلتا الحالتين، ليس لدينا إرادة أو قرار اتحادي، بل لدينا إدارة مشتركة.

هناك نقطة أخرى أرى من المهم جداً ذكرها، وللأسف جرى تجاهلها في بيانات معظم المؤسسات التي صدرت، وآمل أن تؤكد حكومة الإقليم أيضاً على هذا الموضوع؛ لدينا المادة ١٤٠ التي تسمى المناطق المتنازع عليها. ماذا تعني المادة ١٤٠؟ «متنازع عليها» تعني أنها بين الإقليم وبغداد، لا هي تابعة لبغداد ولا هي تابعة للإقليم، إذاً هي متنازع عليها. ولكونها متنازعاً عليها، لنا الحق في إدارتها بشكل مشترك. فكما توجد شرطة اتحادية، يجب أن تتواجد هناك أيضاً شرطة وزارة الداخلية.

لذلك، باعتقادي، إذا نظرنا إلى هذا الحدث بمنطق دستوري، لأنه كما قلت له شقّان؛ شق سياسي وشق دستوري، فمن

الحق أن يتم الرد دستورياً، فقرة بفقرة، على الفقرات المكتوبة. أعتقد أنه كان يجب التأكيد أولاً على أن هذه لجنة تحقيق أصدرت مجموعة توصيات، وهذا ليس من اختصاصها، بل إنها لم تُعرض حتى على مجلس الوزراء.

روداو: إذا ما عرض هذا الموضوع على المحكمة الاتحادية، فهل سيكسب إقليم كوردستان القضية من الناحية الدستورية والقانونية؟ وهل الحجج الدستورية لإقليم كوردستان أقوى من حجج العراق؟

هاورى توفيق: إذا أردت جواباً مهنياً، فالجواب هو نعم، ولكن في بعض المواضيع يجب أن تكون الأمور مشتركة. على سبيل المثال، مسألة النفط، فليس مسموحاً أن تقوم بتصديره بشكل أحادي. كما أن التعامل مع بعض الدول لشراء وبيع النفط الخاضعة لعقوبات دولية أو عقوبات من بعض البلدان ليس مسموحاً به. أي أننا لا نستطيع النظر إلى هذا الموضوع بشكل مطلق.

جزء كبير من المواد التي تحدث عنها لا يتوافق مع الدستور من الناحية الدستورية. وجزء آخر مما تحدث عنه يجب أن يكون ضمن صلاحية مشتركة. ولكن بخصوص اللجوء إلى المحكمة الاتحادية، وكما قلت، فإن للموضوع شقين، أحدهما دستوري والآخر سياسي، فهذه القضية تبدو كأنها مشكلة دستورية، لكن جوهرها مشكلة سياسية.

فهل اللجوء إلى المحكمة الاتحادية في خضم مثل هذه التعقيدات السياسية، وفي ظل عدم ترسيخ دولة ديمقراطية المواطنة الحقيقية بعد، يبعث على الثقة لدى الخصوم بأن المحكمة ستصدر قرارها بحيادية ومهنية؟ هذا بحد ذاته سؤال. أنا لا أشك في سيادة المحكمة الاتحادية، ولكن في تعقيد من هذا النوع، ومستواه عالٍ جداً، وهو تعقيد كبير جداً، أرى أن هذا سؤال يجب أن نتوقف عنده. إذا أصدرت المحكمة قرارها بشكل مهني وحيادي، فأعتقد أن قراراتها ستكون متوازنة، وسيكون جزء كبير منها في مصلحة كوردستان وبعضها في مصلحة الحكومة الاتحادية. ولكن كإجراء، كخطوة، أعتقد أن أمامنا ثلاث مراحل.

الأولى، يمكن لجميع ممثلي الكورد في بغداد، دون تمييز حزبي، مقاطعة لمدة أسبوع، سواء على مستوى البرلمان أو على مستوى مجلس الوزراء، ومنح فرصة للحكومة العراقية لتشكيل لجنة مشتركة مع حكومة الإقليم للتحقيق والمتابعة، وإيجاد طريق ثالث للحل. أعتقد أن هذه قد تكون خطوة عملية مناسبة لتهدئة حدة هذا الصراع. على العكس من ذلك، إذا أصر كل طرف على أن جميع شروطه يجب أن تتحقق، فإننا نتجه نحو وضع تصادمي وقد تترتب عليه جميع الاحتمالات الأخرى.

روداو: ذكرتَ في مقالتك أنه لا ينبغي التهديد بتحريك القوات تحت ذريعة الفساد أو الهدر. إقليم كوردستان يمتلك قوات البيشمركة، فهل تحريك القوات وتوجيهها نحو الحدود صحيح من الناحية القانونية والدستورية؟

هاورى توفيق: بالتأكيد وجود الفساد ليس مبرراً لانتهاك الدستور، سواء كان ذلك في البصرة أو في السليمانية أو

في أي مكان في العالم. لمكافحة الفساد إجراءاتها الخاصة. يمكن التنسيق مع الأجهزة الأمنية لحكومة الإقليم، وحتى إذا لزم الأمر إرسال قوات خاصة، يمكن التنسيق مع حكومة الإقليم. بل إن ما أثار القلق لدى شعب كوردستان ولدى الأطراف السياسية أيضاً، هو أنه تحت هذه الذريعة يبدو أن هناك هدفاً سياسياً لتقليص الصلاحيات الدستورية لكيان إقليم كوردستان. لأنه عندما يأخذون المنافذ الحدودية منك، وتصبح اتحادية بشكل أحادي، ويتواجد الجيش الاتحادي على جميع الحدود، والأمن الوطني في جميع المنافذ، والشرطة الاتحادية، حينها لن تبقى لك بصفتك إقليماً، أي سلطة أمنية أو اقتصادية، وستصبح إيراداتك غير النفطية صفراً.

رووداو: هل مطالب العراق غير دستورية؟

هاوري توفيق: يجب أن نحللها واحدة تلو الأخرى لكي يكون جوابي موضوعياً وصحيحاً. سأكرر المثال، في الدستور العراقي وفي ما يتعلق بمسألة المنافذ الحدودية، فإن رسم السياسة الجمركية هو من الصلاحيات الاتحادية. ماذا نعني بهذا الكلام؟ نعني به أن التعريفة الجمركية اتحادية، لكن إدارة وتنفيذ المنافذ الحدودية مشتركة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية. هذا ليس كلامي، هذا كلام الدستور. أي أن إدارتها من قبل طرف واحد فقط لا ينسجم مع منطق الدستور. لقد أوضح الدستور أنها تكون بشكل مشترك.

فرسم السياسة اتحادي، والتنفيذ مشترك. على سبيل المثال، بخصوص هذه الفقرة، الفقرة الثانية، القول بإرسال الجيش، أولاً وقبل كل شيء، نحن لسنا في حالة حرب حتى تستدعي الحاجة قدوم الجيش، أو لم تأت أي دولة، أو لم يصبح إقليم كوردستان تهديداً لجيرانه. ولدينا حرس الإقليم، ولعلمكم، فإن حرس الحدود الآن يتبع للحكومة الاتحادية. أولئك الذين يحمون إقليم كوردستان، إضافة إلى قوات البيشمركة، يتبعون لوزارة الداخلية الاتحادية، ورواتبهم وأوامرهم اتحادية، ولا يتبعون وزارة الداخلية في حكومة إقليم كوردستان.

أي صحيح أنهم من حيث الهوية القومية هم كورد وينتمون إلى مدن إقليم كوردستان، لكن من حيث المؤسسات والدستور، فإن حرس الحدود هؤلاء لا يتبعون حكومة الإقليم، بل يتبعون الحكومة الاتحادية ووزارة الداخلية. لذلك، باعتقادي، وأكررها، كخطوة عملية، ربما لا يفيدنا كثيراً الآن في هذه الدقيقة أن نقول هذا دستوري أو ذاك غير دستوري.

رووداو: كخطوة عملية، تتحدث في مقالك عن سحب الثقة من رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، أو أن يطلب رئيس الجمهورية سحب الثقة من رئيس الوزراء، لكن هذا أيضاً له شروط، هل يستطيع الكورد فعل ذلك؟ هل سيفعله رئيس الجمهورية؟

هاوري توفيق: بالطبع وضع الدستور عدة ضمانات لمنع إساءة استخدام السلطة. أولها هو أنه ليس لدينا رئيس وزراء، بل لدينا رئيس لمجلس الوزراء، كما ذكرت. يجب أن يصدر كل شيء عن مجلس الوزراء. والمجلس يعني قراراً جماعياً، أي ائتلاف، وأحزاب وقوميات ومجموعات مختلفة. للأسف، بعد حكومة السيد نوري المالكي، بدأ دور مجلس الوزراء يتراجع تدريجياً، مرحلة بعد مرحلة، ويتجه الأمر نحو سلطة رئيس الوزراء. في الدستور، لا يستطيع تعيين أي

رئيس هيئة، أو مؤسسة، أو رتبة عسكرية، بل يجب أن يصوت عليه مجلس الوزراء. ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد، بل يجب أن يذهب إلى البرلمان ليتم التصويت عليه. ولا ينتهي الأمر عند ذلك أيضاً، بل يجب أن يصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بتعيينه.

ثلاثة فلاتر، ثلاث مراحل، لمنع التفرد بالسلطة، ولمنع انتهاك الدستور. لقد أصبح من المألوف الآن أن يقوم رئيس مجلس الوزراء، وأحياناً مكتب رئيس الوزراء السابق أيضاً، للعلم، بالقول: «أصدرنا أمراً بتكليف فلان برئاسة جهاز المخابرات الذي هو بدرجة وزير، وتكليف الفريق فلان قائداً عسكرياً للمكان الفلاني». لا مجلس الوزراء على علم بذلك، ولا رئيس الجمهورية. هذا بحد ذاته عرف سيء، وانتهاك دستوري خطِر، ومن الواجب رفع الصوت ضده. وهذا من عمل أعضاء البرلمان الذين يجب أن يمارسوا الرقابة.

على سبيل المثال الآن، جرت إقالة رئيس هيئة المنافذ الحدودية، إن تعيين رئيس الهيئة هذا، الذي هو بدرجة وكيل وزير، مخالف للدستور، وإقالته أيضاً مخالفة للدستور. لأنه لم يُعرض على مجلس الوزراء، وهذه درجة خاصة وهذا ما ينص عليه الدستور. لدينا وضع من كلا الجانبين، ولكي نتحدث بتوازن، هناك بعض المواد التي ربما لم نلتزم بها نحن أيضاً –كيان إقليم كوردستان – بشكل كامل. يجب ألا نفسر كل شيء على أن المشاكل كلها في بغداد. جزء كبير منها في بغداد ويتعلق بسوء الفهم أو التعقيدات السياسية التي لم تسمح بتطبيق نصوص الدستور كما هي. علينا أيضاً أن نعترف بحقيقة أن كيان إقليم كوردستان فرض بعض الحقائق كأمر واقع، والآن بعد أن استعادت الدولة العراقية قوَّتها، وعادت إلى النصوص الدستورية، فإنها تَسْلبنا بعضاً من هذا الأمر الواقع.

أنا أتحدث عن خطوات عملية، وفي اعتقادي، نحن الآن في وضع معقد كل دقيقة فيه كالذهب. في رأيي، حان الوقت الآن لاتخاذ خطوات عملية. قد تكون هذه المحادثات مجرد محادثات سطحية ولا تسفر عن أي نتائج. أكرر، إذا تعامل الشريكان الرئيسان مع هذه القضية بطريقتين مختلفتين، فسيصبح الوضع معقداً جداً، ولن ينتهي لصالح الإقليم. آمل أن يقوم الشريكان الرئيسان، ثم الأحزاب الأخرى، حزمةً واحدةً، بتشكيل غرفة عمليات في بغداد في أسرع وقت ممكن بين الكيانات الكوردستانية، لتوحد غرفة العمليات هذه الصفوف، وليتم تكليف غرفة العمليات هذه بتمثيل إقليم كوردستان، سواء في مجلس الوزراء أو في البرلمان، وأن نتخذ عدة خطوات.

الخطوة الأولى، عدم الذهاب إلى البرلمان لمدة أسبوع تعبيراً عن الاحتجاج. الخطوة الثانية، مقاطعة مجلس الوزراء لمدة أسبوع والمطالبة بأن تجلس حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية معاً لإيجاد طريق ثالث. قد تكون هذه خطوات عملية، وإلا فإن تحدث بعضنا مع بعض عن بعد، أعتقد أنه سيقودنا إلى ردود فعل معقدة وعنيفة.

لقد أتاح الدستور لرئيس الجمهورية طريقاً لطلب سحب الثقة من رئيس الحكومة، ولكن عندما يقدم هذا الطلب، يجب أن يوافق البرلمان على الطلب بأغلبية ٥٠+١. وأنت تعلم أن أغلبية الـ ٥٠+١ هي الآن في يد المكون الشيعي. أي أنه يجب عليك تقديم هذا الطلب عندما تكون الظروف داخل البرلمان مواتية لتنفيذه. وإلا، إذا قدمت هذا الطلب وأرسلته إلى البرلمان ولم تحصل على أغلبية ٥٠+١، فعندها على العكس من ذلك، قد يدفع ذلك رئيس الوزراء إلى رد فعل أقوى، وبدلاً من أن يجعله يراجع نفسه، سيقويه ويجعله أكثر عناداً.



حرية الإعلام ام اعلام الكراهية؟

لماذا هذا الصمت ازاء شغف الانقضاض على اقليم كردستان ووصفه بالشمال؟

حرية الإعلام ليست امتيازا لمن يملك المنبر، ولا تعني أن تتحول وسائل الإعلام إلى ساحات مفتوحة للتحريض والكراهية وتصفية الحسابات السياسية. ففي الدول الديمقراطية، لا تقاس حرية الصحافة فقط بقدرتها على انتقاد السلطة ومساءلة المسؤولين، وإنما تقاس أيضا بمدى التزامها بالحقيقة، واحترامها للتعددية، ومسؤوليتها في حماية السلم المجتمعي وصون حقوق المواطنين والمكونات.

ومن هنا تبرز إشكالية حرية الإعلام في العراق، ليس بوصفها قضية مهنية تخص الصحفيين والمؤسسات الإعلامية وحدهم، بل باعتبارها قضية تتصل بطبيعة الدولة، ومستقبل النظام الدستوري، والعلاقة بين مكوناتها، وحدود المسؤولية في استخدام الكلمة والمنبر والتأثير في الرأي العام.

لقد أثارت المبالغة بالترحيب بخطوات رئيس مجلس الوزراء الاتحادي ازاء اقليم كردستان نقاشا مهما حول الفارق بين حرية التعبير وبين توظيف المؤسسات الإعلامية في صناعة الاستقطاب والكراهية، وهي إشكالية تضع العراق أمام اختبار حقيقي: هل نريد إعلاما يراقب أداء الدولة ويناقش سياساتها، أم منصات تستثمر في الخلافات وتدفع المجتمع نحو مزيد من الانقسام؟

الدستور لا يبرر التحريض

مع بدء تحركات رئيس الوزراء الزيدي تجاه إقليم كردستان، أكد أن خطواته تستند إلى الدستور ولا تستهدف الإقليم أو حقوق شعب كردستان، فيما أعلنت المحكمة الاتحادية دستورية الإجراءات المتخذة. وفي المقابل، أكد إقليم كردستان ضرورة الاحتكام إلى الدستور واعتماد الحوار والتفاهم لمعالجة الخلافات والاختلافات القائمة.

كان من المفترض أن تفتح هذه التطورات المجال أمام نقاش سياسي وقانوني وإعلامي مسؤول، يتناول طبيعة الإجراءات الحكومية، وأسانيدها الدستورية، وحقوق الإقليم، والآليات الممكنة لمعالجة الملفات العالقة بين بغداد وأربيل.

لكن ما فاجأ الشارع الكردستاني هو تصاعد نبرة العداء والتحريض في عدد من المنصات الإعلامية المرئية والرقمية، فضلا عن حسابات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى بدا في بعض الأحيان أن القضية تجاوزت حدود الخلاف حول إجراءات حكومية أو تفسير دستوري، لتتحول إلى حملة تستهدف إقليم كردستان ومكانته وحقوق شعبه.

إن الاختلاف مع حكومة الإقليم أو انتقاد سياساتها وقراراتها حق مشروع، كما أن من حق الحكومة الاتحادية الدفاع عن صلاحياتها الدستورية وتطبيق القانون، لكن ذلك كله لا يبرر الانتقال من نقد السياسات إلى استهداف المجتمع، ولا من مناقشة الصلاحيات إلى التشكيك في الحقوق القومية والدستورية، ولا من الخلاف السياسي إلى خطاب يستحضر مفردات الإقصاء والعداء.

فالدستور الذي تستند إليه الحكومة الاتحادية هو نفسه الذي يستند إليه إقليم كردستان، ولا يجوز أن يكون مرجعا عند تطبيق الالتزامات على طرف، وأن يصبح موضع تشكيك أو انتقاص عندما يتعلق الأمر بحقوق الطرف الآخر.

حين تستعيد المنابر لغة الماضي

إن ما يثير القلق في بعض الخطابات المتداولة ليس مجرد حدتها، بل طبيعة المفردات والرسائل التي تحملها، والتي تذكر بعقليات سياسية وإعلامية كانت حاضرة في مراحل سابقة من تاريخ العراق، بما فيها مرحلة النظام الدكتاتوري، حين كان التعامل مع القضية الكردية يجري بمنطق الإخضاع والإنكار، لا بمنطق الشراكة والاعتراف بالحقوق.

لقد بدا في بعض هذه المنابر أن كردستان أصبحت هدفا سهلا لتفريغ الاحتقان السياسي، وأن تحميل الإقليم مسؤولية الأزمات والخلافات يمكن أن يتحول إلى مادة يومية للتعبئة الإعلامية ووصل الأمر إلى تداول تعبيرات تنتقص من اسم الإقليم ومكانته، وكأن المسألة لم تعد خلافا بين حكومتين دستوريتين، بل محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين العراق وكردستان خارج الأسس التي قام عليها النظام الاتحادي.

إن هذه اللغة لا تخدم الدولة، ولا تساعد الحكومة على تنفيذ مسؤولياتها، ولا تقرب وجهات النظر بين بغداد

وأربيل. بل إنها تعيد إنتاج مناخات الانقسام، وتضعف الثقة المتبادلة، وتمنح المتشددين مساحة أوسع للتأثير في الرأي العام.

والأكثر إثارة للتساؤل أن بعض المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة، ومنها صحيفة «الصباح»، أثارت طريقة تناولها لهذه التطورات علامات استفهام بشأن مدى التزامها بالمسافة المهنية المطلوبة من الخلافات السياسية.

فالإعلام المملوك للدولة يفترض أن يكون مساحة جامعة لجميع العراقيين، وأن يعكس تنوعهم وحقوقهم الدستورية، لا أن يبدو وكأنه يتبنى سردية طرف واحد في قضية وطنية حساسة.

أين القضاء من خطاب الكراهية والمحتوى الهابط؟

هنا تبرز مسؤولية المؤسسات القضائية، ويصبح من المشروع طرح سؤال واضح: أين القضاء العراقي من هذه الحملات الإعلامية التي تتجاوز في بعض نماذجها النقد السياسي إلى استخدام مفردات التحريض والانتقاص القومي وإثارة العداء بين مكونات الشعب العراقي؟

لقد أعلن مجلس القضاء الأعلى في مناسبات سابقة اتخاذ إجراءات لمواجهة المحتوى الهابط، ووجه محاكم التحقيق بمتابعة صناع هذا المحتوى واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين. كما أصدر في السادس من أيلول ٢٠٢٦ توجيها إلى محاكم التحقيق المختصة وأعضاء الادعاء العام لرصد استخدام المصطلحات والعبارات الطائفية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، عندما يكون الغرض منها إثارة الفتنة والانقسام المجتمعي لتحقيق مصالح سياسية أو شخصية.

وفي حديثه أمام منتدى تشاتام هاوس في لندن، يوم ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٦، أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي فائق زيدان، أن القضاء يوازن بين حرية التعبير عن الرأي والالتزام بأحكام القانون، ويميز بين ممارسة هذه الحرية والتجاوز على حقوق الآخرين.

هذه المواقف تضع أمام المؤسسات القضائية سؤالا لا يمكن تجاوزه: إذا كانت هناك معايير لملاحقة المحتوى الهابط، وإذا كان القضاء قد أعلن بوضوح رفض استخدام الإعلام ومواقع التواصل لإثارة الانقسام والفتنة، فهل تشمل هذه المعايير أيضا الخطابات التي تستهدف الكرد وإقليم كردستان، وتثير العداء القومي، أو تنتقص من الحقوق الدستورية لمكون من مكونات العراق؟

لا نقصد بذلك المطالبة بتقييد النقد أو ملاحقة أصحاب الآراء المخالفة، ولا اعتبار كل انتقاد للإقليم أو لحكومته محتوى هابطا أو جريمة. فهذا سيكون خلطا بين حرية التعبير والتجريم، وهو ما لا يخدم الديمقراطية ولا استقلال القضاء. وإنما المقصود أن تكون المعايير القانونية والمهنية واحدة، وأن تخضع الخطابات التي تتضمن تحريضا أو تمييزا أو تهديدا للسلم الأهلي للفحص والتقييم وفق القانون، بصرف النظر عن الجهة التي تصدر عنها أو المكون الذي تستهدفه.

ومن المهم هنا التمييز قانونيا بين مفهوم المحتوى الهابط، الذي ارتبط في المعالجة القضائية العراقية بقضايا الآداب والأخلاق العامة، وبين جرائم التحريض على الكراهية والعنف والتمييز، التي لها أوصافها ونصوصها القانونية الخاصة. فليس كل خطاب كراهية محتوى هابطا بالمعنى القانوني، لكن ذلك لا يعني

أنه خارج نطاق المساءلة القانونية إذا توافرت أركان جريمة يعاقب عليها القانون.

كما أن قواعد البث الإعلامي الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات تحظر صراحة بث المواد التي تتضمن تحريضا على العنف أو الكراهية أو إثارة الشغب بين العراقيين، بما في ذلك الكراهية العرقية والدينية، وتؤكد ضرورة الموازنة بين نقل المعلومات واحترام هذه الضوابط.

إن المطلوب ليس إصدار أحكام مسبقة، وإنما تطبيق القانون والتحقيق في الوقائع، وضمان ألا تكون حماية المجتمع من التحريض انتقائية، أو مقتصرة على خطاب يستهدف جهة دون أخرى. فالقضاء الذي يحمي حرية التعبير هو نفسه الذي ينبغي أن يحمي المجتمع من التجاوز على حقوق الآخرين، وأن يضمن المساواة أمام القانون.

كردستان شريك في تأسيس الدولة لا خصم لها

من الضروري أن نتذكر أن إقليم كردستان ليس كيانا طارئا على الدولة العراقية، ولا طرفا غريبا عن تاريخها السياسي والدستوري. لقد كان للكرد دور أساسي في مقاومة الدكتاتورية، وفي بناء العراق الجديد، وفي صياغة الدستور الاتحادي، وفي مواجهة الإرهاب ودحر تنظيم داعش، فضلا عن دورهم في حماية الاستقرار ومنع انزلاق البلاد مجددا إلى الحرب الطائفية.

ولم تكن الشراكة الكردية مع العراق مجرد تفاهمات سياسية عابرة، بل كانت خيارا تاريخيا أسهم في تأسيس النظام الاتحادي، وترسيخ التعددية، وإعادة بناء المؤسسات على أساس الاعتراف بالحقوق والمشاركة في إدارة الدولة.

إن الكرد الذين أسهموا في بناء هذا النظام الدستوري، ليسوا اليوم في مواجهة مع الدولة عندما يطالبون بتطبيق الدستور، كما أن دفاعهم عن حقوق إقليم كردستان لا يعني رفض صلاحيات الحكومة الاتحادية. فالمعادلة الصحيحة هي احترام صلاحيات المؤسسات الاتحادية، بالتوازي مع احترام الحقوق والاختصاصات الدستورية للإقليم.

ومن هنا، فإن اختزال الخلافات بين بغداد وأربيل في خطاب عدائي ضد كردستان، أو تصوير الحقوق الدستورية باعتبارها امتيازات ينبغي التخلص منها، لا ينسجم مع فلسفة الدستور ولا مع مفهوم الدولة الاتحادية.

الزيدي أمام مسؤولية حماية المناخ الوطني

إن رئيس مجلس الوزراء الزيديالذي يؤكد أن تحركاته تستند إلى الدستور ولا تستهدف الإقليم وحقوق شعبه، معني بأن ينتبه إلى طبيعة الخطاب الإعلامي الذي يرافق هذه التحركات، وألا يسمح للمنابر التي تتغذى على الكراهية بأن تتحول إلى مصدر لتوجيه القرار السياسي أو التأثير في مساراته.

فليس كل من يرفع شعار فرض سلطة الدولة حريصا بالضرورة على بناء دولة المؤسسات، وليس كل من يهاجم إقليم كردستان مدافعا عن الدستور.

إن فرض القانون مسؤولية دستورية، لكنه لا يعني فرض إرادة سياسية أحادية، ولا يبرر المساس بالشراكة الوطنية أو الانتقاص من حقوق المكونات.

وعلى السيد الزيدي أن يدرك أن الوقوع في فخ الخطاب التحريضي أخطر من معالجة الملفات الخلافية نفسها؛ فالتهريب والمخالفات الإدارية والمالية يمكن أن تواجهها الدولة بالقانون والإجراءات القضائية والرقابية، أما ضرب الثقة بين المكونات وإحياء مشاعر العداء القومي، فقد يفتح أبوابا من الأزمات يصعب إغلاقها.

إن الحكمة السياسية تقتضي عدم الخلط بين قوة الدولة وتصعيد الخطاب ضد مكوناتها، وبين فرض القانون وإنتاج مناخ من الإقصاء. فالدولة القوية هي التي تستطيع تطبيق القانون من دون انتقائية، وتحمي حقوق مواطنيها من دون تمييز، وتدير خلافاتها بالحوار والمؤسسات لا بالتعبئة الإعلامية.

وحرية الإعلام في العراق مكسب ديمقراطي ينبغي حمايته، لكن حمايته لا تتحقق بإطلاق العنان للتضليل والتحريض، كما لا تتحقق بإخضاع الصحافة للسلطة أو تقييد حقها في النقد والمساءلة فالعراق لا يحتاج إلى إعلام يعبئ الشارع ضد كردستان، ولا إلى إعلام كردي يعبئ الشارع ضد بغداد، بل إلى فضاء إعلامي قادر على كشف الأخطاء، ومناقشة الخلافات، ومساءلة السلطات، من دون المساس بالثوابت الدستورية وحقوق المواطنين.

فلا بغداد تستقر بإضعاف كردستان، ولا كردستان تحافظ على استقرارها بالابتعاد عن العراق.

إن العلاقة بينهما ليست مجرد علاقة إدارية أو مالية أو سياسية، بل هي جزء من معادلة الاستقرار الوطني والإقليمي، وأي مساس بأسسها ستكون له انعكاسات تتجاوز حدود الخلاف الراهن.

الكراهية لا تبني دولة، وأن التحريض لا يحل خلافا

لقد أثبتت التجربة العراقية أن الكراهية لا تبني دولة، وأن التحريض لا يحل خلافا، وأن إقصاء الشركاء لا ينتج استقرارا. وما يحتاج إليه العراق اليوم هو العودة إلى روح الدستور، وإلى فلسفة الشراكة والتوازن والتوافق، بعيدا عن ضجيج المنابر التي تجعل من الاختلاف السياسي مناسبة لاستدعاء أحقاد الماضي.

إن حرية الإعلام ليست حرية التحريض، وفرض سلطة الدولة ليس تفويضا بإضعاف الشراكة، والاحتكام إلى الدستور لا يعني أن يكون الدستور سلاحا بيد طرف ضد آخر.

وعليه، فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرح اليوم ليس كيف نفرض إرادة طرف على آخر، بل كيف نحمي الدولة من خطاب يعيد إنتاج الانقسام؟ وليس كيف ننتصر في معركة إعلامية ضد كردستان أو بغداد، بل كيف ننتصر جميعا لمشروع العراق الدستوري الاتحادي؟

ذلك هو الاختبار الحقيقي لحرية الإعلام، ولمسؤولية القضاء، ولحكمة الحكومة، ولإرادة القوى السياسية في الحفاظ على عراق يتسع لجميع أبنائه.

والعيون منصبة الى ما يؤل اليه مؤتمر الحوار الوطني الذي عليه ادانة هذه المنابر والابواق للكراهية من اية جهة و وكون كانت .

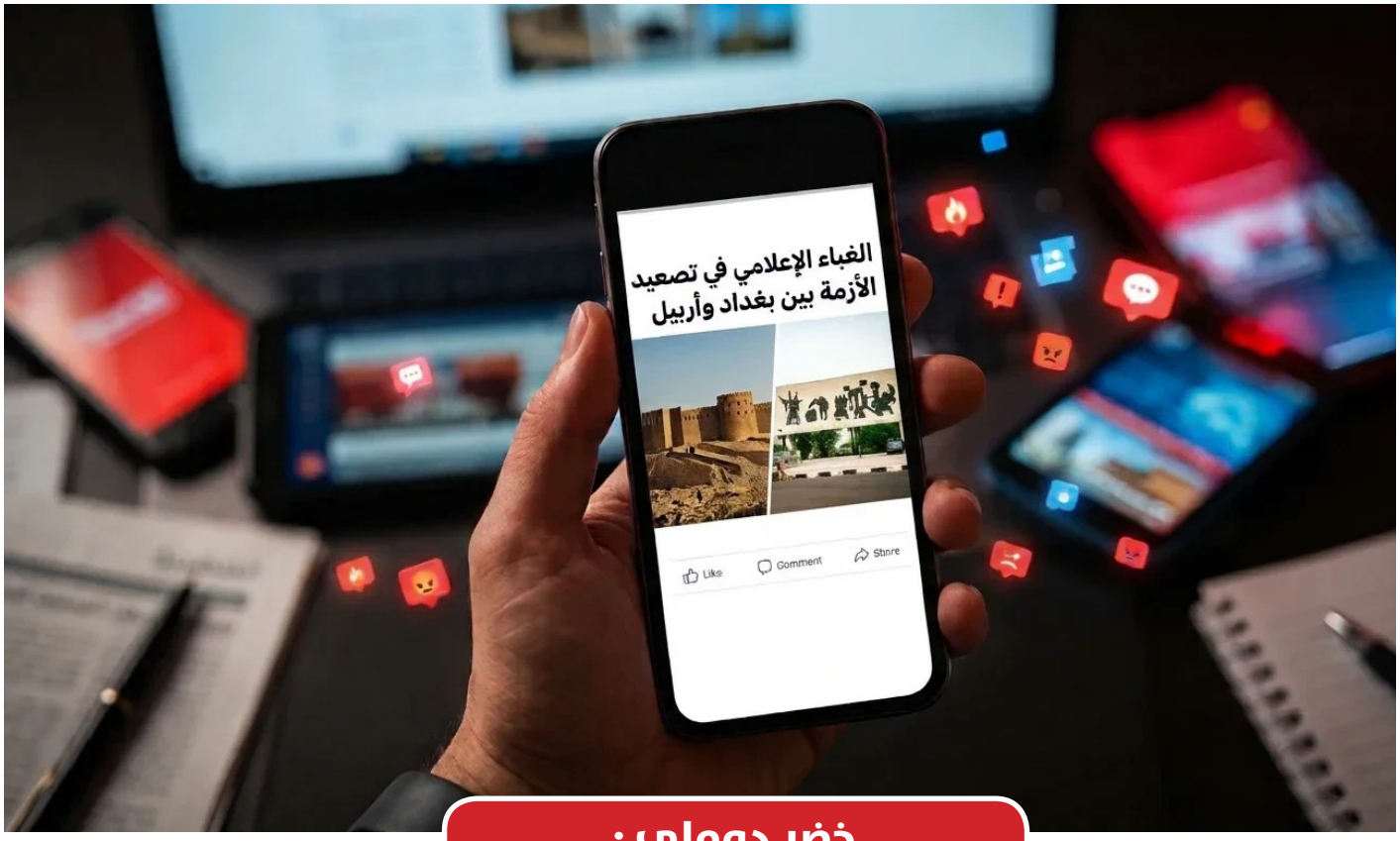

خضر دوملي :

الغباء الإعلامي في تصعيد الأزمة بين بغداد وأربيل

يبدو أن العشرات من وسائل الإعلام والمنصات الصحفية المؤسسية والشخصية قد نسيت ما سبّبه الإعلام الطائفي في سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ من آثار مدمرة للمجتمعات العراقية المختلفة، فباتت تمارس دوراً تخريبياً كبيراً في تصعيد الأزمة بين بغداد وأربيل، وكأن إقليم كوردستان عدو وبعبع خطير وهو سبب كل مشاكل العراق.

جاء تصعيد الموقف تجاه إقليم كوردستان مع بدء عملية فرض سيطرة الحكومة على جرف النصر (الصخر)، وكأن التصعيد للأزمة كان مهيئاً ومدروساً لإبعاد الأنظار عن حجم الانتهاكات والتجاوزات التي كانت تُرتكب هناك؛ آلاف الفيديوهات والمنشورات والتعليقات نُشرت تباعاً لتأجيج الوضع، وغالبية المنشورات تميزت بضعف الموثوقية، ومعلومات مضلّلة واضحة، ومواد مفبركة، وخطاب كراهية موجّه بدقة.

الغباء الإعلامي الذي تم رصده خلال الأيام الأربعة أو الخمسة الماضية، بيّن أن المؤسسات والمنصات الإعلامية نسيت دورها في النقد البنّاء وتشجيع الحوار عند حصول الأزمات، وهو ما دعت إليه حكومة إقليم كوردستان، أي الحوار على أساس الدستور. وعلى العكس من ذلك، صيغت الرسائل الإعلامية والمنشورات

وكأن حرباً وحشية لإنهاء وجود إقليم كوردستان على وشك أن تبدأ والأيادي على الزناد. إعلام السلام والحوار غاب بدرجة كبيرة جداً، وتبيّن أن هناك جهلاً كبيراً بالأسس والنظم الفدرالية وآليات التعامل مع الدستور في السرديات الإعلامية. إعلاميون وسياسيون تحولوا إلى دعاة للجهاد ضد إقليم كوردستان، وهم يقدمون أنفسهم وكأنهم قادة حضاريون ومدنيون ومدافعون عن حقوق جميع العراقيين، في تلفيق التهم أو نشر أخبار لا أساس لها من الصحة أو التصريح بالنيابة.

لا أحد ينكر وجود التجاوزات في إقليم كوردستان كما هو الحال في عموم العراق، ولكن لا أحد -من أشخاص فاعلين على وسائل التواصل الاجتماعي أو مؤسسات إعلامية أو سياسيي الصدفة- اهتم بعشرات النداءات التي أطلقتها حكومة إقليم كوردستان خلال الأشهر الماضية للدعوة إلى حل المشاكل وفق الدستور وبناءً على أساس الحوار والتفاهمات.

تناست المنصات والمؤسسات الإعلامية في برامجها الحوارية ونشر الفيديوهات والتصريحات أن إقليم كوردستان جزء من العراق، وأن إلحاق الأذى به سيلحق الأذى بجميع العراق، وسيكون سبباً لإضعاف العراق الاتحادي أولاً، وسيترك آثاراً عميقة وقد يسبب حرباً طائفية ونزاعاً قومياً أو انتشار الكراهية بين مجتمعاته وتعزيز الإقصاء والتفتيت ثانياً. الغباء الإعلامي في هذه الأيام يهيئ بدقة متناهية الأرضية لنشر خطابات الكراهية والتحريض والتخوين.

هذه الآراء والتعليقات والتصريحات التي توجهت إلى بنائها وسائل إعلام مختلفة، حتى كوردستانية أيضاً، ستكون سبباً لعزل الزيدي وتقليل الدعم والمساندة له، من خلال تقديم سرديات إعلامية تُبيّن بأن كل المشاكل العراقية سببها الكورد وإقليم كوردستان، في وقت أعلنت فيه، ولا تزال، حكومة إقليم كوردستان والحزبان الكورديان الرئيسيان (الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني) منذ أول أيام استلامه للسلطة، دعمها الكامل للزيدي وسياساته في مكافحة الفساد. ويبدو هنا أن توجيه الأنظار إلى إقليم كوردستان بلغة الخيانة، والادعاء بأن إقليم كوردستان سبب تهريب النفط والفساد ويشكل عبئاً على العراق، هدفٌ مخطط بذكاء لإبقاء الأصوات المتنفذة في العراق تسيطر على مقدرات البلاد.

الغباء الإعلامي أسفر عن وجوه لا تريد للعراق عموماً خيراً، وليس فقط لإقليم كوردستان، فتشجيع التحريض ونشر مواد إعلامية هدّامة ومضللة حول الأزمة بين بغداد وأربيل لا يخدم سوى أعداء العراق. تذكروا أنكم تستخدمون سلطة مفرطة في التحريض، وتشجعون بناء أجواء مشحونة لنشر الكراهية، وأنكم ترتكبون انتهاكات خطيرة لا تمتّ إلى العمل الإعلامي المهني ولا إعلام الحوار والسلام بصلة.

الغباء في عرض الأزمة إعلامياً وعرض بنود الدستور، وكأن الإعلام الآن فقط اكتشف أن هناك بيشمركة وحرس حدود وإدارة للمنافذ المشتركة.

خلق عداء بين الزيدي وإقليم كوردستان هو جزء من طريقة إبقاء حكومة الزيدي ضعيفة ومعزولة.



إقليم كردستان وليس الشمال

الاعتراف بالاسم والمكانة الدستورية ليس مجاملة، بل معيار احترام الدولة الاتحادية

التسميات السياسية والجغرافية ليست مجرد مفردات، بل قد تعكس موقفا من التاريخ والهوية والحقوق الدستورية، ومن هنا، فإن استخدام تسمية «إقليم كردستان» أو استبدالها بـ«شمال العراق» ليس موضع خلاف لغوي بقدر ما هو سؤال عن احترام الدستور العراقي والنظام الاتحادي الذي اختاره العراقيون.

فكردستان ليست تسمية طارئة فرضتها ظروف سياسية عابرة، ولا إقليم اكتسب وجوده من قرار إداري حديث، بل اسم متجذر في التاريخ والهوية والجغرافيا، وكيان اعترف به الدستور العراقي صراحة، وحدد مكانته ضمن الدولة الاتحادية.

الدستور العراقي لم يسمه شمال العراق، بل إقليم كردستان، فالمادة ١١٧ تنص صراحة على الاعتراف بإقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحاديا، فيما تؤكد المواد ١١٦ و١٢٠ و١٢١ طبيعة النظام الاتحادي وحقوق الأقاليم وصلاحياتها الدستورية وهو اعتراف قانوني لا يحتمل الاستبدال أو الانتقاص وفق المزاج السياسي.

أما «شمال العراق»، فهي تسمية جغرافية صحيحة عندما تستخدم لتحديد الاتجاه أو الموقع، من الجنوب إلى الشمال، لكنها لا تشكل بديلا عن الاسم الدستوري للإقليم. فالفارق بين الوصف الجغرافي والتسمية السياسية واضح، ولا ينبغي تحويل الأول إلى وسيلة لتغييب الثاني أو الالتفاف على دلالته التاريخية والدستورية.

إن احترام اسم كردستان لا ينتقص من وحدة العراق، بل يعززها، فالدولة الاتحادية لا تقوم على محو خصوصيات أقاليمها، وإنما على الاعتراف بها وتنظيم العلاقة بينها على أساس الدستور والشراكة المتكافئة.

والوحدة التي تتجاهل أسماء مكوناتها وحقوقها ليست وحدة راسخة، بل وحدة معرضة لاختبارات الثقة والاحترام.

وينطبق ذلك أيضا على علم كردستان، بوصفه رمزا للإقليم وهويته، إلى جانب العلم العراقي الذي يمثل الدولة وسيادتها ووحدتها فوجود العلمين في إطار قانوني ومؤسساتي لا يمثل ازدواجية في السيادة، بل تعبير عن طبيعة النظام الاتحادي وتعدد مستوياته. الدولة الواثقة من وحدتها لا تتحسس من رموز أقاليمها، بل ترى فيها مساحة لتعزيز الانتماء المشترك.

كما أن الدستور لا يجوز أن يكون محل احترام انتقائي؛ فمن يتمسك بنصوصه عندما تخدم موقفه، لا يمكنه تجاهلها عندما تتعلق بحقوق إقليم كردستان ومكانته، فالدستور منظومة متكاملة، واحترامه يبدأ من الالتزام بجميع مواده، لا من انتقاء ما يوافق الحسابات السياسية.

كردستان جزء من العراق، وإقليم كردستان كيان دستوري اتحادي، والاعتراف باسمه لا يتعارض مع وحدة الدولة، بل يمثل جوهرها الاتحادي.

من يحترم «اقليم كردستان» بالتاكيد يحترم دستوره، ويؤمن بالشراكة لا الإقصاء، وبالتعدد لا الإنكار، وبالوحدة التي تصان بالحقوق لا التي تفرض بتجاهلها، فكردستان ليست مجرد اتجاه في خارطة العراق، بل اسم وتاريخ وحقوق ومكانة دستورية. واحترامها هو احترام لعراق اتحادي يتسع لجميع أبنائه.

ومن مسؤوليات الدولة الاتحادية والمجلس القضائي الموقر ادراج اصحاب هذه التسميات اللادستورية في خانة الكراهية القومية والانقسام المجتمعي يشملهم اجراءات هيئة العدالة والمساءلة لان «الشمال» عبارة استخدمها النظام البائد للانقضاضا حتى على اسم كردستان بعد حملات قتل جماعي بحق الشعب الكردي وسياسة الارض المحروقة .



نظرة فاحصة.. أوجه الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان؟

وكالة رويترز – أمر رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي يوم الثلاثاء السلطات الاتحادية بتولي إدارة المنافذ الحدودية في إقليم كردستان شبه المستقل ووجّه وزارة النفط بإدارة الحقول النفطية الخاضعة لسيطرة القوات الأمنية الكردية في أربع محافظات، عقب تحقيق في تهريب نفط بشركة نفط الشمال الحكومية.

وتأتي هذه التوجيهات في إطار حملة أوسع يشنها الزيدي على تهريب النفط. وتعيد كذلك فتح نزاعات قائمة منذ فترة طويلة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان بشأن السيطرة على النفط والأموال والأراضي والتجارة.

* الحق في بيع النفط

تقول بغداد إن شركة تسويق النفط العراقية الحكومية (سومو) هي الجهة الوحيدة المخولة بتصدير الخام العراقي، لكن إقليم كردستان العراق ظل لسنوات يصدر الخام على نحو مستقل عبر خط أنابيب إلى ميناء جيهان التركي.

ورفع العراق في ٢٠١٤ دعوى تحكيم على تركيا أمام غرفة التجارة الدولية ومقرها باريس، والتي أمرت أنقرة في

٢٠٢٣ بدفع نحو ١/٥ مليار دولار للعراق عن صادرات غير مصرح بها بين ٢٠١٤ و٢٠١٨. وأوقفت تركيا خط الأنابيب، مما أوقف بدوره تدفق نحو ٤٥٠ ألف برميل يوميا لمدة عامين ونصف العام.

واستؤنفت التدفقات في سبتمبر أيلول ٢٠٢٥ بموجب اتفاق مؤقت بين بغداد وحكومة إقليم كردستان ومعظم المنتجين الأجانب العاملين في الإقليم شبه المستقل. ونص الاتفاق على أن يسلم الإقليم الخام إلى شركة سومو.

ووقعت تركيا والعراق في أغسطس آب اتفاقا لمدة عام يتيح استمرار استخدام خط الأنابيب بعد انتهاء الاتفاق السابق بين الجانبين. ويغطي الاتفاق طاقة قدرها ٧٥٠ ألف برميل يوميا، في وقت تتفاوض فيه الحكومتان على اتفاق طويل الأجل.

وتظهر بيانات تركية أن متوسط صادرات الخام العراقي إلى ميناء جيهان بلغ نحو ٣٧٠ ألف برميل يوميا في أكتوبر تشرين الأول.

* العقود مع الشركات الأجنبية

بدأت حكومة إقليم كردستان توقيع عقود لتقاسم الإنتاج مع شركات نفط أجنبية بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في ٢٠٠٣. لكن المحكمة الاتحادية العليا في العراق قضت في ٢٠٢٢ بعدم دستورية قانون النفط والغاز في الإقليم، وأمرت بتسليم إنتاج النفط إلى بغداد، وأذنت لوزارة النفط الاتحادية بالسعي إلى إبطال العقود التي وقعها الإقليم. ورفضت حكومة الإقليم القرار، وظلت العقود محل تقاض أمام المحاكم العراقية.

وتجاوز اتفاق التصدير المؤقت لعام ٢٠٢٥ النزاع الأساسي بشأن العقود، إذ نص على منح المنتجين ١٦ دولارا للبرميل بصورة مؤقتة لتغطية تكاليف الإنتاج والنقل، لحين إجراء مراجعة مستقلة لتكاليف الإنتاج.

ولم تنضم شركة دي.إن.أو النرويجية، أكبر منتج في إقليم كردستان، إلى الاتفاق واستمرت في بيع إنتاجها لمشترين محليين بخصم عن الأسعار العالمية.

* الميزانية والرواتب

يعتمد العراق على مبيعات النفط الخام في أكثر من ٩٠ بالمئة من إيراداته. وتعول حكومة إقليم كردستان على التحويلات من الميزانية الاتحادية لدفع رواتب موظفي القطاع العام.

لكن بغداد أخّرت أو حجبت هذه التحويلات، متهمة السلطات الكردية بعدم تسليم كميات النفط والإيرادات المتفق عليها. وفي المقابل، تقول حكومة الإقليم إن بغداد لم تدفع حصتها بالكامل.

وواجه موظفو القطاع العام في كردستان العراق تأخيرات متكررة في صرف الرواتب خلال فترة توقف خط الأنابيب والنزاع المرتبط بالميزانية، بينما تعرضت حكومة الإقليم لضغوط متزايدة لتمويل الخدمات العامة.

* كركوك والمناطق المتنازع عليها

أمر القرار الصادر يوم الثلاثاء وزارة النفط بإدارة الحقول التي قال إنها تخضع لسيطرة أمن إقليم كردستان في محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى.

وتقع كركوك الغنية بالنفط خارج الحدود الرسمية لإقليم كردستان لكن كلا الطرفين يطالب بالسيطرة عليها. وسيطرت قوات كردية على المحافظة في ٢٠١٤، قبل أن تنتزع القوات الاتحادية السيطرة عليها في ٢٠١٧ بعد أن أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاء على الاستقلال.

* تأثير خطوط الأنابيب

تمنح شبكة خطوط الأنابيب الكردية حكومة الإقليم نفوذا على صادرات النفط من شمال العراق. وبعد أن أدت الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران إلى تقييد حركة الشحن بشدة عبر مضيق هرمز، تراجع إنتاج العراق النفطي وصادراته تراجعا حادا.

وطلبت بغداد نقل النفط الخام الاتحادي من كركوك عبر شبكة خطوط الأنابيب الخاضعة لسيطرة الإقليم إلى تركيا. وقال مسؤول كبير في حكومة الإقليم إنه لن تمر «قطرة نفط واحدة» ما لم تقدم بغداد تسهيلات بالدولار للواردات وضمانات أمنية لشركات النفط.

وتوصلت بغداد وحكومة إقليم كردستان في مارس آذار إلى اتفاق لنقل نفط كركوك عبر شبكة الخطوط الكردية إلى ميناء جيهان. وأعاد العراق، بصورة منفصلة، تشغيل خط أنابيب اتحادي يربط كركوك بجيهان، وكانت الصادرات عبر هذا المسار توقفت في ٢٠١٤ عقب هجمات متكررة شنها تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال وزير النفط العراقي في ١٧ نوفمبر تشرين الثاني إن الضخ عبر هذا المسار الذي جرى إصلاحه بدأ بمعدل ١٢٠ ألف برميل يوميا، مع وجود خطط لزيادة التدفقات تدريجيا إلى ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

* الحدود والجمارك

تمثل المنافذ الحدودية مصدرا مهما للإيرادات غير النفطية لحكومة إقليم كردستان. وأدخلت بغداد هذا العام نظاما إلكترونيا للجمارك يتيح لها مراقبة الواردات والإيرادات في الإقليم، وهي خطوة اعتبرتها حكومة الإقليم تقويضا لاستقلالها. واتهمت بغداد أيضا بفرض حصار خانق عبر تقييد وصول المتعاملين إلى الدولار.

وقرر الزيدي تسليم جميع المنافذ الحدودية في الإقليم إلى هيئة المنافذ الحدودية الاتحادية.

* الغاز

اتهمت حكومة إقليم كردستان في أغسطس آب شركتي دانة غاز وكريسنت بتروليوم بمخالفة التزاماتهما التعاقدية، بعد بدء توريد الغاز من حقل خور مور إلى وزارة الكهرباء العراقية من دون موافقتها. وكانت الشركتان بدأتا تزويد محطة كهرباء كركوك بنحو ١٠٠ مليون قدم مكعبة قياسية يوميا لمدة عام.

وقالت حكومة الإقليم إن القرار اتخذ بصورة أحادية وخارج الإطار التعاقدي المنظم للمشروع.

ونفت الشركتان ارتكاب أي مخالفة، وقالتا إن حكومة الإقليم كانت على علم بالاتفاق منذ يناير كانون الثاني.



وزير النفط: نعمل مع إقليم كوردستان لرفع الطاقة الانتاجية والتصديرية

أعلن وزير النفط الاتحادي باسم محمد خضير، أن وزارته تعمل بالتنسيق مع اقليم كوردستان على زيادة الطاقة لانتاجية والتصديرية للنفط الخام، مؤكدا أنه لا تهاون تجاه أي قطرة نفط تصدر خارج السياقات القانونية.

وقال باسم محمد خضير، خلال مؤتمر صحفي عقده الجمعة ٢٠٢٦/٢٢/٢٧، في كركوك: «لدينا عقود وشركات عالمية كبيرة، ونخوض حالياً مفاوضات مع كبرى الشركات الأمريكية، ومنها شيفرون وإكسون موبيل وكونوكو فيليبس وهاليبرتون وشلمبرجير، فضلاً عن شركات أخرى»، مبيناً أن «وجود الشركات الأمريكية في العراق يعزز الاستثمار الأمثل للنفط والغاز، ويعكس تمتع العراق ببيئة استثمارية جاذبة».

وبشأن مشروع أنبوب العراق – تركيا، أوضح الوزير أن «الوزارة افتتحت اليوم مشروع تأهيل أنبوب العراق – تركيا، الذي يعد إنجازاً كبيراً لوزارة النفط وشركة نفط الشمال، وقد أُنجز بالجهد الوطني»، مشيرا الى أن «الأنبوب المؤهل يمكنه حالياً ضخ طاقة تصل إلى ٣٠٠ ألف برميل، وخلال الأيام المقبلة ستستكمل أعمال التأهيل لرفع الطاقة الإنتاجية إلى أكثر من ٥٠٠ ألف برميل».

وفي ما يتعلق بحصة العراق الإنتاجية، قال الوزير: إن «لدينا مفاوضات مع منظمة أوبك لفتح سقف الإنتاج، وهي مفاوضات لا تقوم على المجاملة»، مبيناً أن «العراق تعرض على مدى أكثر من خمسة عقود لتحديات كبيرة وحروب فرضت عليه، ودفع عن العالم كله في الحرب الأخيرة مع داعش».

لدينا تواصل مع الاقليم لإدارة الثروة النفطية

وفي ما يخص العلاقة مع إقليم كوردستان، أشار وزير النفط إلى أن «لدينا تواصلاً مع الإقليم لإدارة الثروة النفطية بالشكل الأمثل والحفاظ عليها، فحقول الإقليم والبصرة والوسط والمناطق الغربية هي ملك لجميع العراقيين، وما دامت تحت مظلة العلم العراقي فإن هذه الثروة يجب أن تُحافظ عليها وتُستثمر بالشكل الأمثل».

وأضاف، أن «الوزارة لن تترك أي قطرة نفط تهدر خارج السياقات العامة، وسنعمل مع الإخوة في الإقليم بروح الفريق الواحد من أجل الاستثمار الأمثل للثروة النفطية وزيادة الطاقات الإنتاجية والتصديرية».

وتابع الوزير قائلا: «نشكر الحكومة المحلية في كركوك، التي تمكنت من العمل وفق خطة جيدة مع شركات إنتاج النفط في كركوك. ونرغب مستقبلاً في أن يعمل خريجو جامعاتنا في تلك المجالات ضمن القطاعات النفطية وداخل تلك الشركات، وأن يسهموا في تطوير وزيادة إنتاج النفط في العراق، ولاسيما في كركوك».

وأوضح: «نسعى في العراق وإقليم كوردستان أيضاً إلى استكشاف حقول نفطية جديدة وإنتاج النفط من الحقول التي توقف الإنتاج فيها حالياً؛ حيث سنعمل على إعادة تشغيلها، وذلك بهدف تأمين إيرادات أفضل وأعلى من خلال النفط لصالح جميع مواطني العراق».

ولفت خضير إلى أن «هناك حواراً مع شركة BP لتوقيع تمديد العقد أو تعديل العقد الحالي لاستثمار الرقعة الاستكشافية»، مبيناً أن «هدف الحكومة هو رفع الطاقات الإنتاجية إلى أكثر من ٨ ملايين برميل يومياً، وهذا لا يتحقق إلا من خلال استثمار جميع الحقول والرقع الاستكشافية، سواء الموجودة ضمن وزارة النفط أو ضمن رقعة الإقليم، ولن نترك أي مساحة من دون استثمار أمثل».



رئيس الجمهورية: النجف الأشرف مدينة عريقة وشاركت في نضال العراقيين

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الجمعة ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦، محافظ النجف المهندس يوسف مكي كناوي، ورئيس مجلس المحافظة السيد حسين وحيد العيساوي، وذلك ضمن زيارته للمحافظة.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في المحافظة، ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن أبرز الاحتياجات والتحديات التي تواجه الإدارة المحلية وسبل معالجتها.

وعقب ذلك، عقد فخامته لقاءً موسعاً ضمّ المحافظ ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة ورؤساء الوحدات الإدارية، ألقى خلاله السيد الرئيس كلمة استعرض فيها المكانة التاريخية والدينية والوطنية لمحافظة النجف الأشرف، ودورها في تاريخ العراق ونضال شعبه. وفي ما ياتي نص كلمة فخامته:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور

من دواعي السرور أن أكونَ معكم اليوم في مدينةٍ تمتد جذورُها إلى عمقِ التاريخ وقد جمعت بين الدين والثقافة، والعلمِ والأدب، والحضارةِ والمدنية، فضلاً عن طابعِها السياسي، فالنجف وإن كانت دينيةَ الطابع

وإسلامية الملامح فإن السياسةَ لم تنفك عنها في عهدٍ من العهود.

النجفُ مدينةُ إمامِ البلاغة وسيدِ الفصاحةِ الإمام علي (عليه السلام)، وهي التي احتضنت المرجعيةَ الدينية التي امتد عمرُها لأكثرَ من ألفِ سنةٍ، وهي مدينةُ شاعرِ العربِ الأكبر الراحل محمد مهدي الجواهري الذي ملأت بلاغته الدنيا وشغلت قصائده الناس، والنجف بهذا التاريخ والحاضر لم تكن في يومٍ من الأيام للشيعة حسب، وإنما للشعب العراقي بأطيافِه وقومياتِه ومكوناتِه الاجتماعية، وهي قِبلةٌ للباحثين عن الحرية، فقد قاومت وقارعت وتصدت على طولِ تاريخِها لكلِّ الطغاة ومنها انطلقت الثوراتُ لتُسقطَ حكمَ المستبدين قبل المحتلين، ولم تكن النجف بعيدةً عن نضالاتِ شعبنا وهو يقارع الطغاةَ الذين أرادوا بالعراقِ سوءاً. ويشهد تاريخُ العراق المعاصر على ذلك.

ولا تزال آثارُ فتوى الجهادِ الكفائي التي أطلقها الإمامُ السيستاني ماثلةً والعراقُ يتصدى لهجمةٍ قلَّ نظيرها في التاريخ المعاصر بعد أن أجتمعت جهودُ كلِّ المبغضين من ظلاميّي الأرضِ للنَيلِ منه، بعد أن نهضَ العراقُ وتعافى من آثارِ الاستبدادِ والاحتلالِ بحكمةِ مرجعيتِه وإرادةِ قادتِه وعزمِ شعبِه.

السيدات والسادة

يقف العراقُ اليوم على أعتابِ مرحلةٍ تصويبية تصحيحية طال انتظارُها، وقد عقدنا العزمَ على المضيِّ بها دونَ تراجعٍ ولن تثنينا الأصواتُ المشكّكة والساعية لإجهاضِها، بعد أن نجحنا معاً في تجنيبِ العراقِ الانجرارَ إلى هذا الصراع.

وبالتأكيد فإنَّ وجودَنا اليوم بينكم في ظلِّ التحدياتِ التي تواجهنا يتواصل مع استمرارِنا في الوقوفِ على ما تحتاج إليه محافظاتُنا العزيزة.

فمحافظاتُنا جميعاً دون استثناءٍ تواجهُ تحديات إعادةِ الإعمار وتوفيرِ الخدماتِ وتهيئة فرصِ العمل للباحثين عنها من الكفاءات وحملةِ التخصصاتِ الدقيقة والذين يمكن أن يسهموا ببناءِ الدولة وإعادةِ الإعمار لو تمَّ استثمارُ طاقاتِهم على النحوِ الصحيح.

ومن هنا نعلن أننا لن ندخرَ جهداً لدعمِ المحافظات، وسنعملُ بإذنِ الله مع الحكومة على تذليلِ العقباتِ التي تواجهها وعلى نحو ينسجم ومكانتها والتحديات التي تواجهها.

السيدات والسادة

لقد شهدت محافظةُ النجفِ الأشرف نهضةً عمرانية كبيرةً تستحقُّ الإشادة، ومن بابِ العرفانِ بالجميل لابد من التذكير أنها كانت نتيجةَ تضافرِ جهودِ السادة المحافظين الذين تعاقبوا على إدارةِ المحافظة ومجالسِ المحافظة الساندة والداعمة لهذا الجهدِ العمراني والخدمي، وبالرغم مما شهدت النجف الأشرف من نهضةٍ عمرانية إلا أننا نتطلع للمزيد من البناءِ وتقديمِ الخدمات وتوفير فرصِ العملِ وعلى نحوٍ ينسجمُ وتاريخ هذه المدينة التي كثيراً ما عانت من الإهمالِ والتهميشِ على مدى الأزمنةِ المتعاقبة.

وفي الختام لابد من تقديم كلمةِ شكرٍ وعرفان للمرجعيةِ الدينيةِ العليا التي كانت المظلة الجامعة للعراقيين جميعاً، ولابد من التوجّهِ بالشكرِ إلى أهالي هذه المدينةِ على كرمِ ضيافتِهم وكثرة عطائهم، والشكر موصول للسيد المحافظ وأعضاء مجلس المحافظة، ورؤساء الدوائر الذين أدركوا حجمَ المسؤولية وثقلَ المهمة فحملوها أمانة وتحملوا المسؤولية، والشكر للأجهزة الأمنية التي واصلت الليلَ بالنهار لحفظِ أمنِ المدينة وشعبِها وقاصديها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

مراسم زيارة مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

هذا و أدّى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الجمعة ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦، مراسم زيارة مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، خلال زيارته إلى محافظة النجف الأشرف.

والتقى السيد الرئيس بالأمين العام للعتبة العلوية المقدسة وعدد من المواطنين، واستمع إلى مطالبهم واطلع على أوضاعهم المعيشية.

رعاية تخريج الدفعة الأولى من مبادرة أطفال الذكاء الرقمي

وبرعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الجمعة ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦، أُقيم في قصر الثقافة بمحافظة النجف الأشرف حفل تخرج الدفعة الأولى من مبادرة أطفال الذكاء الرقمي، التي ضمت (١٧٠) طفلاً، بحضور عدد من المسؤولين والشخصيات الأكاديمية والتربوية، وعوائل الطلبة المشاركين في المبادرة.

وتجول السيد الرئيس في أروقة متحف الشخصيات والعلماء في قصر الثقافة وزار معرض ابتكارات الأطفال المشاركين في المبادرة، واطلع على نتاجات الأطفال ومشاريعهم في المجالات الرقمية والتقنية، مستمعا إلى شرح عن طبيعة البرامج التدريبية والمهارات التي اكتسبوها خلال مشاركتهم.

وألقى فخامة رئيس الجمهورية كلمة أكد خلالها اعتزازه بمدينة النجف الأشرف ومكانتها التاريخية والدينية والعلمية، مشيدا بما تمثله من إرث عريق وقيم أصيلة، ومستذكرا الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بوصفه إمام العدل والعلم والتضحية، كما أشاد بجهود البناء والإعمار التي تشهدها المحافظة، مؤكداً أهمية الاستثمار في قدرات الأجيال الناشئة وتوسيع فرص تعلمهم في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، ومهنئا الأطفال الخريجين وعوائلهم ومعلميهم.

كما أشار السيد الرئيس إلى أن الاستقرار الأمني الذي تحقق بإرادة الشعب وجهود القوات المسلحة يمثل عاملاً أساسيا في تحفيز التطور العلمي، مؤكدا نجاح العراق في الحفاظ على أمنه وسيادته واستقراره، والاضطلاع بدور فاعل في إرساء السلام والتفاهم بين دول المنطقة، مشددا على أهمية الحوار الوطني ومكافحة الفساد في تهيئة أسس سليمة لبناء مستقبل البلاد.



محمد شيخ عثمان:

عن عراق الكرد وعراقهم..بين تأسيسين

حضور تأسيسي في رسم ملامح الدولة العراقية، منذ نشأتها الأولى

دور الكرد في العراق لم يكن دور جماعة تبحث عن موقع لها داخل دولة قائمة فحسب، ولم تنحصر علاقتهم بالعراق في مطالب إدارية أو حقوق قومية أو صراع على السلطة، فالتاريخ السياسي الحديث يوثق محطات مفصلية كان للكرد فيها حضور تأسيسي في رسم ملامح الدولة العراقية، منذ نشأتها الأولى، وصولا إلى إعادة

> شراكة في صناعة الدولة، لا مجرد شراكة في السلطة

بناء نظامها السياسي بعد سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣، وصياغة هويتها الدستورية على أساس الديمقراطية والتعددية والفيدرالية،فقراءة التجربة العراقية من منظور كردي لا تعني قراءة موازية أو منفصلة عن تاريخ العراق، بل تكشف جوانب من تاريخ تأسيس الدولة، والالتزامات التي نشأت عند تشكيلها، والجهود التي بذلت لاحقا لتجاوز الدولة المركزية الاستبدادية وإقامة نظام سياسي يضمن التعدد والشراكة والتوازن.

وفي هذا السياق، تتجلى حقيقة ربما لا تحظى بما يكفي من الاهتمام في الخطاب السياسي العراقي: أن الكرد لم يكونوا مجرد شركاء في العراق الذي تأسس في القرن العشرين، بل كانوا أيضا من أبرز المساهمين في إعادة تأسيس العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري، وفي تحديد فلسفة الدولة الجديدة ودستورها ومؤسساتها.

عنوان المقال هذا لا يحمل معنى الانقسام بين عراقين جغرافيين أو سياسيين، بقدر ما يعبر عن التباين بين رؤيتين للدولة؛ عراق يريده الكرد وطنا دستوريا لجميع مكوناته، قائما على الشراكة والحقوق والتوازن والتعايش، وعراق ما زالت بعض القوى تتعامل معه باعتباره امتدادا لمفهوم السلطة المركزية، حيث تتحول الدولة أحيانا إلى أداة نفوذ وتفرد واستحواذ بدلا من أن تكون إطارا جامعا لإدارة التنوع وصون الحقوق.

وما بين هاتين الرؤيتين، تتشكل واحدة من أبرز مفارقات التاريخ السياسي العراقي الحديث.

الكرد و التأسيس الأول للعراق..

لم يكن انضمام المناطق الكردية إلى الدولة العراقية في بدايات تأسيسها حدثا منفصلا عن السياقات السياسية والمواثيق والالتزامات الدولية التي رافقت رسم حدود العراق الحديث. فقد كانت ولاية الموصل، بما تضم من مناطق كردية واسعة، موضوعا لنقاشات دولية وسياسية معقدة بعد الحرب العالمية الأولى، في ظل ترتيبات الانتداب البريطاني، وتنافس المصالح الإقليمية، وتقرير مصير المناطق التي لم تكن حدودها قد استقرت بعد.

وفي قراءة الرئيس مام جلال لهذه المرحلة، تتكشف جملة من الوقائع المتعلقة بالحقوق والوعود التي طرحت على الكرد قبل حسم مصير ولاية الموصل وإلحاقها بالعراق.

لقد أكد مام جلال، في مرافعته أمام أعضاء مجلس الحكم في ٩ شباط ٢٠٠٤، أن المناطق الكردية لم تكن جزءا من الدولة العراقية عند تأسيسها عام ١٩٢٠، وأن ترتيبات تأسيس المملكة العراقية تضمنت استثناء كردستان من الاستفتاء الذي أجري بشأن مستقبل الدولة واستند في ذلك إلى ما ورد في كتاب «تاريخ الوزارات العراقية»، من اشتراط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخابات أو عدمه، وألا يؤثر ذلك على قرارها النهائي بشأن موقفها من حكومة العراق ومكانتها لديها.

وكانت هذه المسألة ترتبط أيضا بمعاهدة سيفر لعام ١٩٢٠، التي تضمنت مواد تتعلق بحقوق الكرد وإمكانية إقامة كيان كردي، ووضعت تصورات بشأن مستقبل المناطق الكردية في ولاية الموصل، بما في ذلك إمكانية انضمامها إلى كيان كردي مستقل وفق شروط وإجراءات محددة. وقد شكلت هذه النصوص، في نظر مام جلال، خلفية قانونية وسياسية مهمة لفهم طبيعة الخيارات التي كانت مطروحة أمام الكرد في تلك المرحلة، قبل أن تتجه التطورات الدولية إلى مسار آخر.

وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٢٢، صدر بيان مشترك عن

الحكومة البريطانية والحكومة العراقية تضمن اعترافا بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية داخل تلك الحدود، ودعـوة الكرد إلى الاتفاق على شكل الحكومة التي يرغبون فيها والحدود التي يودون أن تمتد إليها، وإرسال ممثلين إلى بغداد لبحث العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والعراقية.

لم يكن هذا البيان تفصيلا عابرا في تاريخ المفاوضات، بل يمثل محطة توثيقية في مسار العلاقة بين الكرد والدولة العراقية، ويكشف أن مسألة الحقوق الكردية وشكل الإدارة السياسية للمناطق الكردية كانت حاضرة في ترتيبات تأسيس العراق، ولم تكن مجرد مطالب ظهرت في مراحل لاحقة من تاريخ الدولة.

وتشير الوثائق والمراسلات التي استند إليها مام جلال إلى أن النقاش حول حدود العراق ومصير ولاية الموصل كان مرتبطا بوعود وشروط تتعلق بحقوق الكرد، وإدارة مناطقهم، واللغة، والتعليم، والتعيينات الإدارية، والعدالة، واحترام خصوصيتهم القومية. كما أشار إلى المداولات التي جرت في إطار عصبة الأمم خلال عامي ١٩٢٤ و١٩٢٥ بشأن ولاية الموصل، وما رافق قرار إلحاقها بالعراق من شروط والتزامات تتعلق بالمناطق الكردية ومن بين تلك الالتزامات، ما يتعلق بمراعاة رغبات الكرد في تعيين الموظفين الكرد لإدارة مناطقهم، وتنظيم شؤون العدالة والتعليم، واعتماد اللغة الكردية في المجالات التي نصت عليها التفاهمات، فضلا عن الحفاظ على خصوصية المناطق الكردية ومراعاة هويتها.

لا يستهدف استحضار هذه الوثائق إعادة فتح التاريخ بمنطق الخصومة أو التشكيك في شرعية الدولة العراقية، بل يهدف إلى تذكير الأجيال والفاعلين السياسيين بأن العلاقة بين الكرد والعراق تأسست، منذ بداياتها، على تفاهمات وحقوق والتزامات، وأن هذه الحقوق كانت جزءا من النقاش السياسي والدولي حول شكل العراق وحدوده

> **الدستور.. جوهر المشروع الكردي في بناء عراق جديد**

ومستقبله.

فالعراق الذي دخلت إليه المناطق الكردية لم يكن، وفق هذه القراءة التاريخية، عراقا ينبغي أن يتخلى فيه الكرد عن هويتهم أو حقوقهم، بل كان يفترض أن يكون إطارا سياسيا يضمن تلك الحقوق، ويمنح الكرد موقعا متساويا في الدولة، ويحول التعدد القومي إلى عنصر قوة واستقرار.

لكن المسار الذي اتخذته الدولة العراقية لاحقا لم يلتزم دائما بهذه التفاهمات، فقد شهدت العلاقة بين بغداد والمناطق الكردية مراحل طويلة من التوتر والصراع، وتعرض الكرد لسياسات القمع والتهجير والتغيير الديموغرافي، وصولا إلى جرائم الأنفال والتطهير العرقي التي ارتكبها النظام السابق، وما رافقها من محاولات لطمس الهوية وإعادة تشكيل المناطق المتنازع عليها، ولا سيما كركوك.

وهكذا، فإن التأسيس الأول للعراق حمل في بداياته وعودا وحقوقا وتفاهمات لم تتحول جميعها إلى واقع مستقر. وظلت القضية الكردية، طوال عقود، اختبارا حقيقيا لطبيعة الدولة العراقية، ولمدى قدرتها على الانتقال من منطق السيطرة المركزية إلى منطق الاعتراف والتعايش والشراكة.

الكرد والتأسيس الثاني للعراق..

إذا كان التأسيس الأول قد ارتبط بوعود وحقوق لم تجد طريقها الكامل إلى التنفيذ، فإن التأسيس الثاني

الكرد من أبرز مهندسي التأسيس الثاني للعراق

للعراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ مثّل فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة على أسس مختلفة، وفرصة للكرد والعراقيين معا لتجاوز إرث الحروب والاستبداد، وصياغة عقد سياسي جديد يضمن عدم عودة العراق إلى دائرة الحكم الفردي والسلطة المطلقة.

لم يتعامل الكرد مع مرحلة ما بعد سقوط النظام باعتبارها مجرد فرصة لتثبيت مكاسب إقليم كردستان أو توسيع صلاحياته، بل انخرطوا في مشروع سياسي أوسع لإعادة بناء العراق، وتحديد هويته الدستورية، وتغيير طبيعة نظام الحكم، وترسيخ التعددية، وإيجاد ضمانات تحول دون استعادة المركزية الاستبدادية التي عانى منها العراق والكرد على حد سواء.

وكانت المعارضة العراقية، التي احتضنتها كردستان في سنوات المواجهة مع النظام السابق، قد شكلت فضاء مهما للحوار والتنسيق بين القوى السياسية العراقية المختلفة، فلم تكن كردستان مجرد ملاذ آمن للمعارضين، بل تحولت إلى مساحة للتلاقي السياسي، ومناقشة مستقبل العراق، وبناء تصورات مشتركة بشأن شكل الدولة ونظامها السياسي، وحقوق مكوناتها، وآليات إدارة السلطة بعد إسقاط النظام.

وفي هذا المسار، برز الرئيس مام جلال ورفاقه، إلى جانب شخصيات وقوى كردية وعراقية أخرى، ضمن جيل سياسي ساهم في دفع مشروع الانتقال من نظام دكتاتوري إلى نظام تعددي وقد كان هذا المشروع يستند إلى فكرة جوهرية: إسقاط النظام لا يكفي ما لم يترافق مع تغيير بنية الدولة، وتغيير فلسفة الحكم، وإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين المركز والمناطق، وبين المكونات القومية والدينية والسياسية،فالعراق الجديد، في الرؤية التي تبناها الكرد، لم يكن ينبغي أن يكون نسخة معدلة من العراق السابق، تتغير فيه الوجوه وتبقى أدوات الحكم ذاتها؛ بل كان يفترض أن يؤسس لنظام سياسي يمنع احتكار السلطة، ويضمن تداولها، ويخضع المؤسسات للقانون، ويجعل التعددية والشراكة ركائز دستورية وليست مجرد شعارات سياسية.

ومن هنا جاءت أهمية الدفع نحو نظام برلماني اتحادي، بدلا من إعادة إنتاج النظام الرئاسي الذي ارتبط في التجربة العراقية الطويلة بتضخم السلطة التنفيذية، وضعف المؤسسات، وإمكانية تحول الدولة إلى منظومة خاضعة لإرادة فرد أو حزب أو مركز سياسي واحد.

لم تكن هذه المسألة تفصيلا تقنيا في شكل النظام، بل كانت جوهر الصراع حول طبيعة العراق المقبل: هل يكون العراق دولة مؤسسات تتوزع فيها السلطات وتراقب بعضها بعضا، أم دولة تتركز فيها القرارات المصيرية بيد جهة واحدة؟

لقد كان التحول إلى النظام البرلماني، وإقرار التعددية السياسية، واعتماد الدستور، والاعتراف بإقليم كردستان بوصفه إقليما اتحاديا، خطوات في اتجاه بناء دولة مختلفة، دولة لا تستمد شرعيتها من القوة أو الهيمنة، وإنما من الدستور والانتخابات والمؤسسات والتوافق الوطني.

كما أن الكرد دفعوا باتجاه صيغة تنفيذية لا تختزل إدارة الدولة في موقع واحد، بل تقوم على مؤسسات دستورية متكاملة، وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، ضمن منظومة من السلطات والاختصاصات والضوابط. وكان الهدف من ذلك تعزيز التوازن في إدارة الدولة، والحيلولة دون استعادة التفرد، وخلق آليات سياسية تجعل القرار الوطني مسؤولية مشتركة، لا امتيازا حصريا

لأي طرف.

وتجسد هذا المنحى في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الذي عرّف العراق في المادة الأولى بأنه دولة اتحادية واحدة، مستقلة، ذات سيادة كاملة، ونظام حكم جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وأن الدستور ضامن لوحدة العراق. كما نص على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى الاعتراف بإقليم كردستان وسلطاته القائمة بوصفه إقليما اتحاديا، وتحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية وصلاحيات الأقاليم.

الدستور.. جوهر المشروع الكردي

كان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أحد أهم التعبيرات عن فلسفة التأسيس الثاني، لأنه لم يقتصر على تنظيم السلطات، بل وضع تصورا لطبيعة الدولة، وعلاقتها بمكوناتها، وحدود صلاحياتها، والحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطنون.

وفي عدد من مواده، تبرز المبادئ التي شكلت جوهر الرؤية الكردية للعراق الجديد:

– الدولة الاتحادية: المادة الأولى تثبت أن العراق دولة اتحادية، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي، وهو تحول جوهري عن الدولة المركزية التي حكمت العراق لعقود.

– الفصل بين السلطات: المادة ٤٧ تقر الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتؤسس لمنع تركيز السلطات في جهة واحدة.

– مجلس الاتحاد: المادة ٦٥ تنص على تأسيس مجلس تشريعي يسمى مجلس الاتحاد، يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، بما يعزز تمثيل الوحدات الاتحادية في التشريع الوطني.

– الاعتراف بإقليم كردستان: المادة ١١٧ تعترف بإقليم كردستان وسلطاته القائمة بوصفه إقليما اتحاديا، وتقر إمكانية تأسيس أقاليم أخرى وفقا للدستور.

> **عراق الكرد..**
> **دولة متصالحة مع نفسها**
> **وشعوبها وجيرانها**

– تقاسم الصلاحيات: المواد ١١٠ إلى ١١٥ تحدد الاختصاصات الاتحادية والمشتركة، وتضع إطارا لتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

– الحقوق والحريات: الباب الثاني من الدستور يتضمن ضمانات لحقوق الإنسان والحريات العامة، والمساواة، والحقوق المدنية والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية.

– النفط والغاز: المادة ١١١ تؤكد أن النفط والغاز ملك لجميع الشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات، فيما تنظم المادة ١١٢ إدارة الحقول الحالية، وتوزيع الإيرادات بصورة عادلة، وصياغة السياسات الاستراتيجية بمشاركة الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة.

– المناطق المتنازع عليها: المادة ١٤٠ وضعت مسارا دستوريا لتطبيع الأوضاع، وإجراء إحصاء، واستفتاء لتحديد إرادة سكان كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها.

– القوات المسلحة: المادة ٩ تؤكد أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تخضع للسلطة المدنية، ولا تستخدم أداة لقمع الشعب، ولا تتدخل في الشؤون السياسية أو تداول السلطة.

هذه المواد ليست مجرد نصوص متفرقة، بل تعكس محاولة تأسيس نظام يقوم على التوازن، والتوزيع الدستوري للصلاحيات، وحماية التنوع، وإدارة الخلافات عبر المؤسسات، وتوفير ضمانات

> الدستور بالنسبة للكرد مشروع دولة، وضمانة لمستقبل العراق كله

تمنع العودة إلى الاستبداد.

وكان من بين الملفات التي أصر الكرد على أهميتها في بناء الدولة الجديدة، ضرورة تشريع قانون النفط والغاز، بما ينظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة، ويضمن إدارة الثروة وفق الدستور، ويحمي حقوق جميع العراقيين، ويمنع تحويل الموارد الوطنية إلى أداة للصراع السياسي أو الهيمنة الاقتصادية.

كما شكل ملف كركوك والمناطق المتنازع عليها أحد الاختبارات الأساسية لمصداقية التأسيس الثاني. فالمادة ١٤٠ لم تكن مجرد معالجة إدارية لمناطق محددة، بل جاءت لمعالجة آثار سياسات التغيير الديموغرافي والتعريب والتهجير، وفتح طريق دستوري لتسوية النزاع على أساس التطبيع والإحصاء والاستفتاء. وكان الإصرار الكردي على إدراج هذه المادة تعبيرا عن خيار الاحتكام إلى الدستور بدلا من فرض الحلول بالقوة أو تثبيت الوقائع غير العادلة.

مؤسسات خاضعة للسلطة المدنية

وفي سياق حماية النظام الديمقراطي، كان بناء مؤسسات أمنية وعسكرية خاضعة للسلطة المدنية، ومنع استخدامها في النزاعات السياسية الداخلية، من المبادئ الأساسية التي أرادها الكرد للعراق الجديد. فالدولة التي تملك جيشا وأجهزة أمنية خارج الرقابة الدستورية، أو تستخدم قواتها في الصراعات الداخلية، لا تستطيع أن تضمن الديمقراطية أو تحمي مواطنيها.

وكانت فكرة إخضاع القرارات العسكرية الكبرى للضوابط التشريعية والتوافق الوطني، ومنع استخدام القوات المسلحة أداة لإخضاع المكونات أو الأقاليم، جزءا من فلسفة بناء دولة يشعر الجميع بأنها دولتهم، لا دولة طرف على حساب طرف آخر.

إن ما أراده الكرد من التأسيس الثاني كان، في جوهره، عراقا مدنيا، ديمقراطيا، تعدديا، اتحاديا، يحمي حقوق الإنسان، ويضمن المشاركة السياسية، ويحقق التنمية المتوازنة، ويمنح جميع مكوناته الثقة بأن مستقبلهم لا يتوقف على إرادة حاكم أو حزب أو مركز قوة.

ولذلك، فإن الدستور لم يكن بالنسبة للكرد مجرد وثيقة تنظم العلاقة بين أربيل وبغداد، أو تمنح إقليم كردستان صلاحيات معينة؛ بل كان مشروع دولة، وضمانة لمستقبل العراق كله، وحاجزا أمام عودة التجارب التي حولت السلطة إلى احتكار، والمؤسسات إلى أدوات، والثروة إلى امتياز سياسي.

عراق متصالح مع نفسه وشعوبه وجيرانه

كذلك رؤية الكرد للعراق الجديد لم تكن محصورة في شكل النظام السياسي أو توزيع السلطات أو معالجة الملفات العالقة، بل كانت تحمل تصورا أوسع لدولة تتصالح مع تاريخها، وتتصالح مع مكوناتها، وتنهي إرث الحروب الداخلية، وتفتح أبوابها أمام التنمية والازدهار والتكامل الإقليمي.

عراق الكرد هو عراق لا يرى في التنوع القومي والديني والمذهبي تهديدا لوحدته، بل يعتبره حقيقة وطنية ينبغي أن تتحول إلى مصدر قوة. عراق لا يحتاج إلى إخضاع مكوناته لكي يبقى موحدا، ولا إلى فرض إرادة المركز لكي يحافظ على سيادته، بل يستمد وحدته من ثقة مواطنيه، ومن عدالة مؤسساته، ومن شعور الجميع بأنهم شركاء في بناء الدولة وصناعة القرار وتوزيع الثروة.

إن عراق الكرد هو عراق مسالم مع نفسه وشعوبه،

ومع جيرانه، عراق يخرج من دائرة الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، ويستثمر موارده البشرية والطبيعية لبناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا، عراق يتبنى سياسة حسن الجوار، ويعتمد الحوار في حل خلافاته، ويحترم سيادة الدول، ويجعل الاستقرار الإقليمي جزءا من أمنه الوطني ومصالحه الاقتصادية.

وهي رؤية لا تتعارض مع مصالح أي مكون عراقي، بل تتقاطع مع تطلعات العراقيين الذين عانوا من الحروب، والحصار، والإرهـاب، والفساد، والتراجع الاقتصادي، وتآكل الثقة بالدولة. فالعراق الذي يريده الكرد هو عراق يستطيع فيه المواطن أن يعيش بكرامة، ويحصل على حقوقه، ويطمئن إلى مستقبله، وتكون الدولة قادرة على توفير الخدمات، وتحقيق التنمية، وحماية الحريات، وبناء المؤسسات.

ما بعد مام جلال..

لكن ما شهدته المرحلة التي تلت رحيل الرئيس مام جلال وغيابه عن المشهد السياسي الفاعل، أثار تساؤلات جدية بشأن مدى استمرار الالتزام الكردي بالمشروع العراقي الذي ساهموا في تأسيسه، ومدى قدرة القوى الكردية على الحفاظ على الرؤية التي جعلت من العراق الجديد مساحة مشتركة للمستقبل، وليس مجرد ساحة للتفاوض على الحقوق والمناصب.

لقد برز، في بعض الاتجاهات والممارسات السياسية الكردية، ميل متزايد إلى حصر الاهتمام في إدارة إقليم كردستان، والتعامل مع بغداد من زاوية الملفات المالية والإدارية والخلافات الآنية، على حساب الانخراط الفاعل في صياغة السياسات الوطنية، وتعزيز المؤسسات الاتحادية، والدفاع عن الدستور بمجموع مواده ومبادئه.

ولا يعني ذلك التقليل من أهمية حماية حقوق إقليم كردستان، أو الدفاع عن صلاحياته الدستورية، أو معالجة مشكلاته المالية والإدارية، فهذه مسؤوليات أساسية لا

> **النقاش حول حدود العراق ومصير ولاية الموصل كان مرتبطا بوعود وشروط**

يمكن تجاوزها، لكن الإشكالية تبدأ حين يتحول الاهتمام بالإقليم إلى بديل عن الاهتمام بالعراق، أو حين ينظر إلى بغداد باعتبارها طرفا خارج المعادلة الكردية، لا باعتبارها مركز الدولة التي ساهم الكرد في تأسيسها وإعادة بنائها.

إن كردستان لا يمكن أن تكون قوية ومستقرة في عراق ضعيف ومضطرب، كما أن حماية التجربة الاتحادية في الإقليم لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن حماية النظام الاتحادي العراقي وتعزيز مؤسساته الدستورية، فكل تراجع في الديمقراطية العراقية، وكل انتهاك للدستور، وكل عودة إلى التفرد في القرار، لا يهدد العراق وحده، بل ينعكس بصورة مباشرة على مكانة إقليم كردستان ومستقبله وحقوقه.

ومن هنا، فإن الانكفاء عن العراق لا يمثل مكسبا سياسيا للكرد، بل قد يترك فراغا في ميدان المشاركة الوطنية، ويمنح القوى التي لا تؤمن بالشراكة فرصة أوسع لإعادة تشكيل الدولة وفق رؤيتها الخاصة.

أما الحضور الكردي الفاعل في بغداد، والمشاركة في صناعة القرار الوطني، والدفاع عن الدستور، وبناء التحالفات الديمقراطية، فهي عناصر لا تقل أهمية عن إدارة الإقليم وحماية مكتسباته.

لقد كان مام جلال يدرك أن القضية الكردية لا تنفصل عن القضية العراقية، وأن تحقيق الحقوق الكردية يتطلب بناء عراق ديمقراطي قادر على استيعابها وحمايتها. ولذلك لم يكن حضوره في بغداد مجرد تمثيل سياسي للكرد، بل كان تعبيرا عن مشروع وطني يرى في العراق فضاء

> لا يستهدف استحضار هذه الوثائق إعادة فتح التاريخ بمنطق الخصومة

للتعايش والشراكة، وفي الديمقراطية الاتحادية ضمانة لمستقبل جميع مكوناته.

كما أن تجربة نوشيروان مصطفى، بما حملته من أفكار بشأن بناء المؤسسات، والتغيير السياسي، والديمقراطية، وتجديد الحياة العامة، كانت جزءا من مدرسة سياسية كردية لم تتعامل مع العراق بوصفه عبئا على كردستان، بل باعتباره ميدانا أساسيا للتغيير والإصلاح.

وإن استعادة هذه المدرسة اليوم لا تعني العودة إلى الماضي، بل استلهام المبادئ التي تجعل السياسة أداة لبناء الدولة، وتمنع تحولها إلى إدارة للمصالح الضيقة أو صراع دائم على النفوذ.

من إرث مام جلال إلى حضور بافل طالباني

ومع رحيل الرئيس مام جلال، واستمرار حضور بافل طالباني في المشهد السياسي الكردي، كان من المفترض أن تتواصل الروح التي أسس بها مام جلال معادلة العراق الجديد، وأن يتحول الإرث السياسي الذي تركه إلى مشروع متجدد للدفاع عن الدولة الدستورية، وترسيخ الديمقراطية، وحماية الحريات، وتعزيز الشراكة الوطنية.

لكن ما شهدته السنوات اللاحقة، في ظل سياسات التفرد التي انتهجها الحزب الديمقراطي الكردستاني في إدارة الإقليم ومؤسساته، ساهم في دفع جانب من الاهتمام السياسي الكردي نحو الانكفاء على الشأن الإقليمي، وكأن العراق لم يعد جزءا أصيلا من مسؤولية الكرد السياسية والوطنية، أو كأن مستقبل الدولة العراقية شأن يخص القوى السياسية في بغداد وحدها.

وهنا تكمن المفارقة التي تستوجب مراجعة عميقة؛ فالكرد الذين كانوا من أبرز مهندسي التأسيس الثاني للعراق، ومن الذين أصروا على صياغة نظام برلماني اتحادي، وتضمين الدستور ضمانات تمنع عودة الاستبداد والتفرد، كان يفترض أن يكونوا الأكثر حضورا في الدفاع عن العراق الجديد، والأشد حرصا على حماية مساره الدستوري، والحريات العامة، واستقلال المؤسسات، ومبادئ الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

إن الدفاع عن العراق لم يكن يوما خارج المشروع الكردي، بل كان في صلبه، ولذلك فإن ترك الساحة العراقية أو التعامل مع أزماتها باعتبارها شأنا بعيدا عن كردستان لا يضعف العراق وحده، بل يضعف أيضا الأسس التي قام عليها الإقليم ومكتسباته الدستورية. فالعراق الذي ساهم الكرد في تأسيسه، وفي مقدمتهم مام جلال ورفاقه، ليس عراق الآخرين، وليس دولة ينبغي أن يكتفي الكرد بمراقبة مسارها من بعيد؛ إنه عراقهم أيضا، ومن حقهم بل من مسؤوليتهم أن يدافعوا عن دستوره، وعن حرياته، وعن مؤسساته، وعن حق مواطنيه في دولة عادلة وديمقراطية.

وفي ظل الدستور الحالي، ينبغي أن يكون الحضور الكردي في الدفاع عن الديمقراطية والحريات والحوكمة والتوازن الاتحادي حضورا متقدما، لا باعتباره منافسة مع العرب أو بقية المكونات، بل باعتباره امتدادا لمسؤولية تاريخية حملها الآباء المؤسسون للعراق الجديد، وإيمانا بأن حماية العراق من التفرد والاستبداد هي حماية لكردستان، وللمشروع الاتحادي، وللمستقبل المشترك.

بين مشروع الدولة ومشروع السلطة

إن جوهر الخلاف الذي يعبر عنه عنوان «عراق الكرد وعراقهم» ليس خلافا بين الكرد والعراقيين، ولا بين كردستان وبغداد، ولا بين الهويات القومية. إنه

اختلاف في مفهوم الدولة، وفي كيفية إدارة السلطة، وفي فهم الشراكة الوطنية.

عـراق الكرد هو عـراق الدستور، والمؤسسات، والفيدرالية، والديمقراطية، والحقوق، والتوازن، والتنمية، والتعايش، عراق يريد أن تكون السلطة محدودة بالقانون، وأن تكون المؤسسات أقوى من الأشخاص، وأن يكون القرار الوطني نتاج مشاركة حقيقية، وأن تكون الثروة ملكا لجميع العراقيين، وأن تكون الدولة ضمانة لمستقبل أبنائها.

أما عراقهم، حين تختزله بعض القوى في منطق التفرد والاستحواذ والهيمنة، فهو عراق تتراجع فيه الشراكة إلى تفاهمات ظرفية، ويصبح الدستور مجالا للانتقاء، وتتحول المؤسسات إلى ساحات نفوذ، وتغيب الثقة بين المكونات، ويعاد إنتاج الأزمات التي كان يفترض أن ينهيها التأسيس الثاني.

والمفارقة أن العراق الذي ساهم الكرد في تأسيسه وإعادة بناء نظامه بعد ٢٠٠٣، هو نفسه العراق الذي يحتاج اليوم إلى استعادة تلك الروح التأسيسية؛ روح التوافق، والتوازن، والشراكة، واحترام الدستور، والابتعاد عن سياسات الإقصاء والتفرد.

فلم يكن مشروع الكرد في العراق الجديد مشروعا لتثبيت حقوقهم وحدهم، بل كان مشروعا لبناء دولة تحمي حقوق الجميع ولم تكن الفيدرالية مطلبا جغرافيا أو إداريـا فحسب، بل رؤية لإعادة تنظيم الدولة بما يضمن استقرارها، ويمنع عودة الاستبداد، ويحول التنوع إلى عنصر قوة.

وفي خضم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والإقليمية فان العراق اليوم يحتاج إلى مراجعة عميقة لمسار التأسيس الثاني، وإلى استعادة فلسفة الدولة التي أرادها الدستور، وإلى إعادة الاعتبار للشراكة الوطنية باعتبارها أساسا للاستقرار، لا خيارا سياسيا مؤقتا.

> **التأسيس الأول للعراق حمل في بداياته وعودا وحقوقا وتفاهمات**

كما أن القوى الكردية، وفي مقدمتها الاتحاد الوطني الكردستاني، أمام مسؤولية تاريخية في إعادة تأكيد حضورها الوطني، واستعادة دورها في الدفاع عن العراق الاتحادي الديمقراطي، وعدم السماح بتراجع المشروع الذي ساهمت في بنائه، أو اختزال تجربتها السياسية في حدود الإدارة الإقليمية ومفاوضات السلطة.

فالعراق ليس خارج القضية الكردية، وكردستان ليست خـارج القضية العراقية، إنهما مساران متداخلان، وأي نجاح في أحدهما يحتاج إلى استقرار الآخر.

وكلما كان العراق أكثر ديمقراطية وعدالة وتوازنا، كانت كردستان أكثر أمنا واطمئنانا وقدرة على حماية تجربتها الدستورية. وكلما كانت كردستان قوية سياسيا، ومتماسكة داخليا، ومنخرطة وطنيا، ازدادت فرص العراق في بناء دولة متوازنة ومستقرة.

لقد كان مام جلال من الذين فهموا هذه المعادلة مبكرا، وتعاملوا مع العراق باعتباره وطنا يجب إعادة بنائه، لا ساحة ينبغي الانسحاب منها، ومع بغداد باعتبارها مركزا لصناعة التوازن الوطني، لا مجرد طرف في نزاع سياسي فالعراق الذي أسهم الكرد في تأسيسه مرتين، يستحق أن يصان مرة ثالثة، لا بتأسيس جديد على أنقاض ما تحقق، بل بالعودة إلى روح التأسيس: الدستور، والشراكة، والديمقراطية، والعدالة، والتوازن، والدولة التي تكون ملكا لجميع أبنائها.



عبد المنعم الأعسم:

تهـــريب وتألـــيب

يحاولون الافلات من طوق القصاص، ومن النقمة الشعبية العارمة، عبر التأليب الاعلامي المحموم على الكرد والفيدرالية ومبدأ الشراكة السياسية

تهريب النفط، وعمليات السطو على الانابيب الموصلة، وجني الثروات الحرام، واستباحة القوانين والأمانات، جريمة بمستوى جرائم الخيانة، لا ينبغي ان تكون هناك رحمة لمرتكبيها، فليس ثمة فروض اعتبارية فئوية تسمح للسطو المسلح (المسلح دائما) على الثروة الوطنية، على أي ارض ارتكبت هذه الجريمة غير الخاضعة للمناقشة خارج القوانين والمحاكم، فيما سكوت الحكومات السابقة عنها، يضعها في صف المتورطين، المطلوبين للعدالة.

وحين جرى الحديث عن تهريب النفط من كركوك ونينوى، بعد فضائح التهريب في الجرف والنجف، كان ينبغي حصر الموضوع في اطار هذا الملف، وفي حدود شبهة التهريب، من دون مدّ الاجراءات خارج صلاحيات الحكومة الاتحادية، او التلويح العسكري بها، لتمس الوضع الدستوري الفيدرالي لاقليم كردستان، حيث تناقش مشكلاته، والعلاقة بين بغداد واربيل، على مستوى آخر، وعلى خلفية مفاوضات لم تنقطع.

واللافت ان من تلاحقهم المحاكم ومفارز القاء القبض، في جرف الصخر والنجف والبصرة والناصرية، يحاولون الافلات من طوق القصاص، ومن النقمة الشعبية العارمة، عن طريق التأليب الاعلامي المحموم على الكرد والفيدرالية ومبدأ الشراكة السياسية، بهدف إيقاف ملاحقة المهربين. والحديث يجري عن تحويل جريمتهم الى قضية سياسية قابلة للنقاش .. أي قابلة لمناقشة ما لا نقاش بشأنه.

إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَان.. إِنَّه كَانَ ظَلوما جَهولا».

القرآن الكريم



كرديار دريعي:

تحولات موازين القوى في واشنطن وانعكاساتها على مستقبل سوريا والقضية الكردية

*مركز روجافا للدراسات الاستراتيجية

لا يمكن قراءة نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية لعام ٢٠٢٦ بوصفها مجرد تبدل في الأوزان الحزبية داخل الولايات المتحدة، بل تمثل متغيرا سياسيا ومؤسساتيا عميق الأثر في آليات إدارة واشنطن لملفات السياسة الخارجية، ولا سيما في الشرق الأوسط الذي يشهد إعادة رسم متسارعة لخرائط النفوذ وموازين القوة. فحصول الحزب الديمقراطي على أغلبية مجلسي الكونغرس عقب انتخابات الثالث من تشرين الثاني يضع إدارة الرئيس دونالد ترامب أمام معادلة حكم جديدة؛ عنوانها انتهاء مرحلة الهيمنة الجمهورية الموحدة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبداية مرحلة من التوازن والانقسام المؤسساتي مع انطلاق أعمال الكونغرس الجديد في كانون الثاني ٢٠٢٧.

ورغم أن هذا التحول لا يغل يد الإدارة الأمريكية كليا في القرار الخارجي، فإنه يقلص هامش حركتها التشريعية والمالية، ويمنح الديمقراطيين أدوات رقابية ومحاسبية أوسع للتأثير في أولويات الإنفاق وتوجيه السياسة العامة. وتكتسب هذه المحطة الانتخابية دلالات مضاعفة لارتباطها الوثيق بالضغوط الاقتصادية والأمنية التي سبقت الاقتراع، وفي مقدمتها موجات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة وتداعيات التوترات العسكرية في المنطقة، إلى جانب تصاعد الجدل الداخلي حول جدوى الانخراط الخارجي وكلفة الالتزامات العسكرية. وعليه، فإن ارتدادات هذا التحول ستتجاوز الداخل الأمريكي لتطال أدوات إدارة الأزمات الإقليمية، ومستقبل الانتشار الأمريكي في الشرق الأوسط، وشكل العلاقة مع الحلفاء والشركاء المحليين.

وفي السياق السوري تحديدا، تبرز أهمية هذا المتغير بالتزامن مع مخاض إعادة بناء مؤسسات الدولة عقب التغيير السياسي، والتفاوض حول هوية النظام السياسي والإداري الجديد، ومكانة المكونات القومية والدينية في البنية الدستورية، وفي طليعتها القضية الكردية التي غدت ركيزة أساسية في معادلة الاستقرار السوري والإقليمي.

أولا: التحول في واشنطن ومستقبل المسار السوري

تأتي نتائج التجديد النصفي في منعطف دقيق من مسار إعادة تشكيل الدولة السورية، حيث تعمل الحكومة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع على ترسيخ سلطتها وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وسط تحديات مركبة تتصل بالشرعية السياسية، وإدارة التنوع المجتمعي، ومتطلبات إعادة الإعمار، وضمانات الشراكة الوطنية. وكانت السياسة الأمريكية خلال عام ٢٠٢٦ قد اتجهت إلى إعادة تموضعها العسكري والدبلوماسي في سوريا، عبر تقليص نقاط الانتشار والاعتماد المتزايد على الشركاء المحليين في الترتيبات الأمنية.

بيد أن هذا المسار لا يعني انسحابا استراتيجيا من الملف السوري، بقدر ما يعكس إعادة توزيع لأدوات النفوذ الأمريكي، بالانتقال من الانخراط العسكري المباشر إلى توظيف الروافع السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

ضمن هذا المشهد، يثير صعود الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس تساؤلات جوهرية حول مسار السياسة الأمريكية تجاه دمشق، لا سيما في ملفات العقوبات، وتمويل إعادة الإعمار، والتعاون الأمني، والضمانات السياسية للمكونات السورية. فمن المتوقع أن تتصاعد الرقابة التشريعية على أي إجراءات لتخفيف العقوبات أو تخصيص مساعدات لإعادة الإعمار، وأن تتصدر ملفات حقوق الإنسان، وصون الملكيات العقارية، والعودة الآمنة للنازحين واللاجئين، وضمانات عدم التمييز، واجهة النقاش السياسي في واشنطن حول مستقبل سوريا.

كما أن التوازن الجديد في الكونغرس من شأنه أن يقيد قدرة الإدارة على إبرام تفاهمات إقليمية كبرى بمعزل عن المساءلة المؤسساتية، خصوصا إذا انطوت تلك التفاهمات على المساس بأوضاع الحلفاء المحليين أو الانتقاص من الحقوق السياسية للمكونات. مع ذلك، تقتضي الواقعية السياسية عدم البناء على وجود تطابق آلي بين مواقف الحزب الديمقراطي وتطلعات القوى المحلية في سوريا؛ إذ تخضع السياسة الخارجية الأمريكية لشبكة معقدة من المصالح الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية، فضلا عن حسابات التوازن مع تركيا وإسرائيل ودول الخليج. وعليه، ينبغي التعامل مع المتغير الانتخابي في واشنطن بوصفه نافذة لتوسيع هوامش الضغط الدبلوماسي والرقابة التشريعية، لا بوصفه تحولا جذريا وتلقائيا في ثوابت الإدارة الأمريكية.

ثانيا: مستقبل الدولة السورية ومعركة الضمانات الدستورية

تتمثل الإشكالية الجوهرية في المرحلة السورية الراهنة في هوية الدولة المنشودة وطبيعة نظامها: هل تتجه البلاد نحو إعادة إنتاج دولة مركزية تحتكر السلطة بصيغ جديدة، أم نحو بناء دولة وطنية تعددية تقوم على توزيع الصلاحيات والاعتراف الدستوري بالتنوع القومي والثقافي والسياسي؟ إن هذه المفاضلة تتخطى حدود التنظيم الإداري لصلاحيات المحافظات والبلديات، لتلامس جوهر العقد الاجتماعي الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع ومختلف مكوناته. في هذا السياق، تبرز أهمية التفاهمات المبرمة بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، ولا سيما اتفاق الثامن عشر من كانون الثاني ٢٠٢٦ وما أعقبه من تفاهمات تنفيذية في الشهر ذاته؛ إذ نص هذا المسار على ترتيبات لوقف إطلاق النار، ودمج الهياكل المدنية والعسكرية والأمنية ضمن مؤسسات الدولة، ونقل إدارة عدد من الملفات السيادية والإدارية إلى المركز. غير أن المعيار الحقيقي لنجاح هذه التفاهمات لا يكمن في الجانب الإجرائي للدمج فحسب، بل في قدرتها على معالجة الجذور السياسية والاجتماعية التي أفرزت تجربة الإدارة الذاتية، وتوفير ضمانات دستورية تحول دون العودة إلى المركزية الإقصائية التي فجرت الأزمة السورية. فإنهاء البنى الإدارية أو العسكرية القائمة دون إرساء بدائل دستورية وقانونية راسخة لا يضمن الاستقرار، بل قد يولد فراغا مؤسساتيا ويعيد إنتاج بؤر التوتر بأشكال مستجدة.

ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة للانتقال من منطق الدمج الإداري والأمني المجرد إلى منطق الشراكة الوطنية، بحيث يقوم الاندماج في مؤسسات الدولة على الاعتراف بالحقوق والخصوصيات المحلية، وتقاسم الصلاحيات، وضمان التمثيل الفعلي في مراكز صنع القرار. في المقابل، تميل رؤية إدارة الرئيس ترامب إلى دعم بناء دولة مركزية موحدة تحت شعار سوريا واحدة، حكومة واحدة، وجيش واحد، مع الاكتفاء بضمانات دستورية تدريجية للمكونات كتأييد حقوق المواطنة والتمثيل والاعتراف الثقافي واللغوي للكرد وبقية المكونات مقابل منح دمشق مهلة زمنية لصياغة الدستور الدائم دون اشتراطات غربية مسبقة.

ويترافق هذا التوجه مع السعي لترسيخ الاستقرار الإقليمي، وربط التعافي الاقتصادي بضبط الأمن الداخلي لجذب الاستثمارات، ومنع الاحتكاك بين القوى الإقليمية (خصوصا تركيا وإسرائيل) على الساحة السورية. وقد وفرت هذه المقاربة المتساهلة والمتناغمة مع أنقرة ودمشق هامشا واسعا للطرفين لتمرير أجنداتهما مستفيدَين من المرونة الأمريكية المفرطة؛ لذا، فإن تراجع الجمهوريين في الانتخابات النصفية قد يعيد قدرا من التوازن إلى تعاطي واشنطن مع حكومة دمشق والكرد وسائر المكونات.

ثالثا: القضية الكردية بين الفرصة الدولية والضرورة الوطنية

أمام هذه التحولات المتسارعة، تقف القضية الكردية في سوريا على أعتاب مرحلة مفصلية تتقاطع فيها الفرص الدولية مع الاستحقاقات الداخلية والإقليمية فالتغير في موازين القوى بواشنطن، والحرص الدولي على تثبيت الاستقرار الإقليمي ومنع عودة التنظيمات المتطرفة، عوامل تتيح نافذة لإدراج الحقوق الكردية في صلب التسوية الشاملة لمستقبل الدولة السورية وأمن المنطقة.

غير أن تحويل هذه الفرصة الدولية إلى مكاسب دستورية مستدامة يتطلب مقاربة كردية تتجاوز الرهان الأحادي

على المتغيرات الخارجية، وتستند إلى رؤية استراتيجية واضحة وتوافق سياسي داخلي يتجاوز الاستقطابات الحزبية والحسابات الضيقة. وتفرض المرحلة الراهنة إعادة صياغة العلاقة بين الشعب الكردي والدولة السورية على قواعد المواطنة المتساوية، والشراكة الوطنية، والاعتراف بالتعددية، بعيدا عن منطق التبعية للمركز أو الانكفاء عن بقية المكونات. فالقضية الكردية ليست مجرد معضلة أمنية تحل بترتيبات عسكرية، ولا مسألة إدارية تحتوى بتوسيع شكلي لصلاحيات البلديات، بل هي قضية حقوق قومية وسياسية وثقافية تستدعي معالجة دستورية جذرية ضمن إطار سوريا موحدة تقوم على الاعتراف المتبادل وتوزيع السلطة.

ومن هذا المنطلق، لا تتعارض المصلحة الكردية مع وحدة سوريا، بل إن دسترة الحقوق الكردية تمثل إحدى الركائز الضرورية لبناء دولة سورية مستقرة، شريطة أن تستند هذه الوحدة إلى الإرادة الوطنية الحرة لا إلى فرض نموذج مركزي يعيد إنتاج أسباب الصراع.

وعليه، فإن القوى الكردية في روجآفا مطالبة بقراءة متأنية للمتغير السياسي في واشنطن وصعود الديمقراطيين، وإعادة ترتيب أولوياتها التفاوضية والدبلوماسية لاستثمار هذا التحول بفعالية. فرغم التوافق الأمريكي العام على وحدة الأراضي السورية، يبدي مشرعون ديمقراطيون استياء واضحا من طريقة التعامل مع الحلفاء الكرد خلال التطورات الميدانية مطلع عام ٢٠٢٦، ويتجهون إلى توظيف أغلبيتهم البرلمانية أداةَ ضغط حقوقية وسياسية. وقد تجلى ذلك في مواقف تربط استمرار رفع العقوبات والتطبيع الاقتصادي بالتزام دمشق بحماية حقوق الأقليات؛ إذ لوح النائب الديمقراطي البارز غريغوري ميكس، كبير الديمقراطيين في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، في شباط ٢٠٢٦ بإمكانية إعادة فرض عقوبات صارمة على غرار «قانون قيصر» في حال الإخلال بحماية الكرد وبقية المكونات. كما يحظى «قانون حماية الكرد» (Save the Kurds Act) الذي شارك في تقديمه السيناتور الديمقراطي ريتشارد بلومنتال والسيناتور الجمهوري ليندسي غراهام لفرض عقوبات على منتهكي حقوق الكرد بدعم متنام قد يفضي، مع سيطرة الديمقراطيين على مجلسي الكونغرس، إلى إعادة تقييم شاملة للموقف الأمريكي من وضع الكرد في روجآفا.

رابعا: التوصيات السياسية:

-الانتقال من الدمج الإجرائي إلى الضمانات الدستورية: ربط أي خطوات تنفيذية تتعلق بدمج المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية في روجافا- تطبيقا لتفاهمات كانون الثاني ٢٠٢٦- بإطار دستوري وقانوني ملزم يكرس اللامركزية الإدارية الموسعة، بما يحول دون تحول الدمج إلى عملية إلحاق أو تفكيك للبنى القائمة دون ضمانات للشراكة الفعلية.

-بناء مرجعية تفاوضية كردية موحدة ذات أفق وطني: تجاوز الانقسامات الحزبية وتشكيل وفد أو مرجعية سياسية كردية موحدة تتبنى خطابا وطنيا سوريا جامعا، يقدم القضية الكردية بوصفها مدخلا لإعادة بناء دولة المواطنة والتعددية، لا بوصفها ملفا أمنيا معزولا أو مشروعا انفصاليا، ما يعزز الموقف التفاوضي أمام دمشق والعواصم الإقليمية والدولية.

-الاستثمار الدبلوماسي في المتغير التشريعي الأمريكي: تفعيل التواصل الدبلوماسي المؤسساتي مع اللجان المختصة في الكونغرس الأمريكي الجديد مع بدء ولايته في كانون الثاني ٢٠٢٧ لربط ملفات تخفيف العقوبات، ودعم

التعافي الاقتصادي، وتخصيص أموال إعادة الإعمار في سوريا بمدى التزام دمشق بحماية حقوق المكونات القومية والدينية، ودعم التشريعات الحقوقية ذات الصلة مثل قانون حماية الكرد.

-صياغة عقد اجتماعي تشاركي ومعالجة المظالم التاريخية: إطلاق حوار وطني شامل لصياغة دستور دائم يعترف بالتعددية القومية والثقافية واللغوية، ويبدأ بخطوات بناء ثقة ملموسة، في مقدمتها: معالجة آثار إحصاء عام ١٩٦٢ وإعادة الجنسية للمحرومين منها، والاعتراف الدستوري باللغة الكردية، وإنهاء سياسات التغيير الديمغرافي (الحزام العربي)، بما يسحب الذرائع أمام التدخلات الإقليمية.

-إرساء آلية وطنية شفافة لإدارة الثروات وتوزيع العائدات: تحييد حقول النفط والغاز في الحسكة ودير الزور عن التجاذبات العسكرية، وتأسيس هيئة وطنية مشتركة ذات غطاء قانوني ومالي شفاف لإدارة الموارد الطبيعية، تضمن تخصيص نسبة عادلة من العائدات لتنمية المناطق المنتجة وإعادة إعمارها، بما يحول الثروة النفطية إلى رافعة للتكامل الاقتصادي والاستقرار الداخلي.

ثامنا: الخلاصة والاستنتاجات:

يدخل المشهد السوري والشرق الأوسطي في أعقاب الانتخابات النصفية الأمريكية مرحلة جديدة من إعادة ترتيب الأولويات وموازين التأثير، بيد أن هذا التحول لا يعني انقلابا شاملا في العقيدة الاستراتيجية لواشنطن، بقدر ما يعكس تبدلا في أدوات التنفيذ وحدود المناورة.

فالإدارة الأمريكية ستبقى متمسكة بحماية مصالحها الحيوية، وضمان أمن إسرائيل، وتأمين إمدادات الطاقة، ومنع عودة التنظيمات المتطرفة، وكبح تمدد القوى المنافسة، إلا أن المعادلة السياسية الداخلية الجديدة ستدفعها نحو مقاربات أكثر خضوعا للرقابة المالية، وأكثر ميلا للتسويات الدبلوماسية وتقاسم الأعباء. وفي الداخل السوري، تظل فرص نجاح المرحلة الانتقالية رهينة بقدرة الحكومة في دمشق على مغادرة منطق استعادة السيطرة المركزية نحو منطق بناء دولة تشاركية تستوعب التعدد القومي والثقافي والسياسي.

فالتحدي الحقيقي لا يقتصر على إعادة توحيد المؤسسات الإدارية والعسكرية، بل يكمن في تحديد طبيعة السلطة وصلاحياتها، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي على أسس دستورية تكرس المساواة والعدالة وتوزيع السلطات والموارد.

أما بالنسبة إلى القضية الكردية، فإن المرحلة المقبلة تفرض الانتقال من إدارة التوازنات المؤقتة إلى معركة تثبيت الحقوق في صلب الدستور والقوانين والمؤسسات؛ فالضمانات الدولية، مهما تعاظمت أهميتها، لا تغني عن التوافق الوطني السوري ولا عن بلورة رؤية كردية موحدة قادرة على التعاطي المرن والفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وعليه، فإن مستقبل روجآفا لن يرسم فقط في أروقة التفاهمات بين واشنطن وأنقرة ودمشق، بل بمدى قدرة السوريين أنفسهم على إنتاج صيغة سياسية تعترف بالحقوق الكردية، وتصون خصوصية المناطق، وتضمن الشراكة الحقيقية لجميع المكونات. فالاختبار الحقيقي للمرحلة المقبلة لا يكمن في قدرة دمشق على استعادة مركزية القرار، ولا في قدرة القوى الإقليمية على فرض أجنداتها الأمنية، بل في إمكانية تأسيس دولة سورية حديثة لا ترى في التنوع تهديدا لوحدتها، ولا في اللامركزية انتقاصا من سيادتها؛ فالدولة التي تبنى على الاعتراف المتبادل وتوزيع السلطة والثروة والحقوق هي وحدها القادرة على تجاوز إرث الأزمات وبناء استقرار مستدام.



علي شمدين:

لا بد من فتح صفحة جديدة وتفعيل الوفد الكردي المشترك

مع مرور سوريا بمرحلة بالغة الحساسية والتعقيد، في ظل حكومة انتقالية تحتكر مقاليد السلطة وتتفرد في بناء نظام مركزي في البلاد، تسود الشارع الكردي السوري حالةٌ من التذمر واليأس من أداء الحركة السياسية الكردية، بسبب تشتتها وانشغالها بخلافاتها العقيمة. وقد بلغ هذا الاستياء حدّ مطالبة البعض، بقصد أو من دونه، بنسف هذه الحركة والشطب على تاريخها النضالي الطويل، بينما يصفها آخرون بالجمود والعجز عن مواكبة المتغيرات المتلاحقة التي تعصف بالبلاد.

وأمام هذه الحقيقة المرة، لا بد من مراجعة عاجلة ومسؤولة لأداء الأطراف الرئيسية للحركة الكردية في سوريا، والإقرار بشجاعة بإخفاقها في القيام بمهامها التاريخية. فقد توزعت هذه الأطراف، على اختلاف أحجامها، بين إطار المجلس الوطني الكردي في سوريا، بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني-سوريا، وإطار أحزاب الوحدة الوطنية الكردية، بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي، وكذلك الأحزاب التي بقيت خارج هذين الإطارين، ولا سيما حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، اللذين شكّلا مؤخراً، مع ستة أحزاب كردية أخرى، تجمعاً باسم «اللقاء التشاوري».

وقد كانت تلك الخلافات تتركز، على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية، اللذين يتحملان، وإن بدرجات متفاوتة، المسؤولية الرئيسية عن انقسام الحركة الكردية في سوريا، وعن دفع الخلافات فيما بينهما نحو دائرة التخوين والاتهامات القاسية. ولم تفلح الجهود

المخلصة كافة، الكردستانية والدولية، في إلزامهما بالخروج من هذه الدائرة المغلقة من الخلافات العقيمة وتجاوزها، والقبول بالتعاون معاً من أجل بناء مرجعية كردية شاملة، من دون إقصاء أو شطب.

ونتيجة للتطورات الدراماتيكية للأحداث في المناطق الكردية، وتدخل القوى الدولية والكردستانية، والضغط الجماهيري الواسع، نجح ممثلو الفعاليات الكردية السورية، السياسية والثقافية والاجتماعية، في عقد كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي في مدينة القامشلي، بتاريخ ٢٦ نيسان ٢٠٢٥، بحضور ممثلي القوى الكردستانية الرئيسية وممثلي التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في سوريا. وقد خرج الكونفرانس برؤية سياسية مشتركة، وانبثق عنه تشكيل وفد مشترك يتمتع بشرعية قومية للحوار مع الحكومة الانتقالية في دمشق.

وما إن انفضّت أعمال الكونفرانس حتى عاد الإطاران السابقان إلى التنافس من جديد، والتسابق على تجاوز مخرجات هذا الكونفرانس، الذي شكّل خطوة تاريخية نالت تأييد الرأي العام الكردي والكردستاني، وكذلك تأييد أصدقاء الشعب الكردي في كل مكان. فلم تدم تلك الفرحة طويلاً حتى تجاوز هذان الطرفان مخرجات الكونفرانس، وتواصلا بمفردهما مع الحكومة الانتقالية في دمشق، الأمر الذي نال رضا هذه الحكومة، التي لم تكن ترغب في استقبال الوفد المشترك أصلاً. وانتهى الأمر إلى حصر الملف الكردي في منح بعض المناصب الحكومية والمقاعد البرلمانية، دون التعامل معه بوصفه قضية وطنية تخص ثاني أكبر قومية في البلاد.

ومن هنا، ولإعادة الاعتبار للحركة الكردية في سوريا، التي لم تبخل طوال مسيرتها النضالية الطويلة في تقديم الغالي والنفيس في سبيل نيل الحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا، لا بد من المبادرة، بأسرع وقت، إلى طي صفحة الخلافات الحزبية الضيقة، وفتح صفحة جديدة للتعاون والعمل المشترك، ونبذ عقلية التعالي

> **لا خيار أمام الأطراف الكردية سوى العودة إلى مخرجات كونفرانس القامشلي**

والتفرد والاستئثار. إذ إن المرحلة السابقة أثبتت، بنتائجها الكارثية، عقم تلك الأساليب التي لم يستفد منها سوى أعداء الشعب الكردي.

ولهذا، لا خيار أمام أطراف الحركة الكردية في سوريا سوى العودة، دون مماطلة أو تسويف، إلى إحياء مخرجات كونفرانس القامشلي لعام ٢٠٢٥، وتفعيل الوفد الكردي المشترك، والتوجه كفريق موحد نحو دمشق، للقاء الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع، الذي، وكما يبدو من تصريحاته، لا يحمل حقداً شوفينياً ملموساً تجاه المكون الكردي.

لا بد من تفعيل الوفد الكردي المشترك

إن المتغيرات الجذرية التي أعقبت سقوط نظام البعث، والتطورات اللاحقة التي شهدتها البلاد في ظل الحكومة الانتقالية الجديدة، وخاصة خلال المرحلة التي تلت الإعلان عن إنجاز عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية والمؤسسات التابعة لها في المؤسسات الإدارية والعسكرية للدولة، أصابت أطراف الحركة الكردية في سوريا عموماً، والأطر التي تصدرت المشهد الكردي خلال العقد الأخير بشكل خاص، بحالة شديدة من القلق والإرباك، ودفعتها نحو دوامة من اليأس والجمود، فأفقدها ذلك الكثير من ثقة جماهيرها، ولا سيما فئة الشباب،ما يستدعي إجراء مراجعة عاجلة لسياساتها وآليات عملها، بعدما أثبتت التجربة عدم جدواها.

لا شك أن اللائحة الاسمية للأحزاب والمجاميع

> على الأطراف الكردية أن تبادر إلى مراجعة سياساتها

التنظيمية التي لا يتجاوز عدد أعضاء الكثير منها أصابع اليدين، باتت طويلة جداً، إلا أن اللوحة السياسية للحركة الكردية في سوريا، تتوزع عملياً على ثلاثة اتجاهات رئيسية، رغم التفاوت بينها من حيث التوجه والدور الذي يمثله كل منها ميدانياً: اتجاه يمثله حزب الاتحاد الديمقراطي والأحـزاب المتحالفة معه، واتجاه يمثله المجلس الوطني الكردي في سوريا الذي يتصدره الحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا، واتجاه آخر ظل يمثله حزبا (الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، والديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا)، اللذان يجمعهما تنسيق سياسي مشترك، وباتا مؤخراً يعملان مع ستة أحزاب كردية أخرى تحت تسمية (أحزاب اللقاء التشاوري).

وبالرغم من استمرار الخلافات بين هذه الاتجاهات، التي فشلت لأكثر من مرّة في توحيد موقفها، تمكّنت أخيراً، بتضامن دولي وكردستاني وبتأييد جماهيري كردي واسع، من عقد كونفرانس القامشلي في ٢٦ نيسان ٢٠٢٥، الذي خرج بوثيقة كردية مشتركة تضمنت الرؤية السياسية للحركة الكردية في سوريا على الصعيدين الوطني والكردي. كما تمخض عنه تشكيل وفد موحد ومخوّل بالحوار مع الحكومة الانتقالية في دمشق باسم الشعب الكردي في سوريا. ولذلك شكّل الكونفرانس خطوة تاريخية مهمة في مسار وحدة الصف والموقف الكردي، الأمر الذي بعث الأمل والتفاؤل في نفوس الكرد وأصدقائهم في كل مكان.

ولكن، وكما كان متوقعاً، سرعان ما استيقظت الخلافات العقيمة بين الأطراف الكردية من جديد، وخاصة بين تلك التي نظمت بنفسها هذا الكونفرانس. وبدأت بالتسابق على التوجه بمفردها نحو دمشق التي فتحت هي الأخرى أبوابها أمام هذه الأطراف واستقبلتها بحفاوة، في الوقت الذي كانت تمتنع فيه عن استقبال الوفد الكردي الموحد. وبذلك تمكنت الحكومة الانتقالية من قتل عصفورين بحجر واحد، فمن جهة نجحت في إجهاض مهمة الوفد الكردي الموحد الذي يتمتع بشرعية تمثيل القضية الكردية، ومن جهة أخرى استطاعت أن تحول هذه القضية إلى مجرد ملف إداري يمكن حصره في بعض الوظائف الحكومية والمقاعد البرلمانية، التي لا تشكل، رغم أهميتها، حلاً نهائياً لهذه القضية الوطنية التي تتطلب حلاً دستورياً عادلاً وشاملاً.

ولهذا، فإن الحركة الكردية في سوريا، باتجاهاتها المختلفة، مدعوة إلى تجاوز خلافاتها البينية، وإدراك أنها لن تستطيع استعادة ثقة جماهيرها ما لم تُسارع إلى توحيد صفوفها، وبناء شخصيتها الاعتبارية، وتحرير قرارها السياسي من القيود التي تكبله هنا وهناك. ويتطلب ذلك تحقيق توازن دقيق بين البعدين القومي والوطني لهذا القرار، الذي لا بد أن يخضع لمصلحة الشعب الكردي، لا للمصالح الحزبية والشخصية الضيقة.

ومن هنا، فإنه يترتب على أطراف الحركة الكردية في سوريا، أن تبادر، ومن دون استثناء، إلى مراجعة سياساتها التي لم تثمر مع الأسف الشديد عن مكاسب ترتقي إلى حجم التضحيات الجسيمة التي قدّمتها منذ انطلاقتها، وفتح صفحة جديدة من التعاون والعمل المشترك تحت مظلة مخرجات كونفرانس نيسان ٢٠٢٥، التي لا تزال تحتفظ بشرعيتها القومية، والعمل من دون مماطلة أو تسويف على عقد اجتماع عاجل للوفد الكردي المشترك، يكون كفيلاً بتفعيله وإعادته إلى ساحة الدفاع من أجل تأمين المشاركة الحقيقية للشعب الكردي في بناء سوريا الجديدة، التي لا بد وأن يسودها نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي، يضمن دستورياً حقوقه القومية بعيداً عن سياسات القهر والصهر والتمييز.



د. حمدي محمود :

حروب الطاقة وصناعة النفوذ

كيف تعيد الولايات المتحدة وروسيا والصين رسم خريطة القوة العالمية؟

* مدير المركز الديمقراطي العربي

لم تعد الطاقة مجرد سلعة استراتيجية تتحكم في معدلات النمو الاقتصادي أو تضمن استمرار الإنتاج الصناعي، بل أصبحت أحد المحددات الرئيسية للقوة والنفوذ في النظام الدولي. فخلف التنافس الأمريكي الروسي الصيني على الأسواق والموارد والتكنولوجيا،

> مستقبل النظام الطاقي العالمي، يظل مفتوحا على ثلاثة مسارات

تدور معركة أعمق تتعلق بمن يمتلك القدرة على التحكم في تدفقات الطاقة، وتحديد مساراتها وأسعارها وشروط تداولها، ومن يستطيع توظيف الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية. ومن هذا المنطلق، تكتسب القمة المرتقبة بين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين وشي جين بينغ أهمية تتجاوز اللقاء الدبلوماسي التقليدي، لأنها تفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية بشأن مستقبل التوازنات الدولية، وحدود التفاهم بين القوى الكبرى، وإمكانية إعادة ترتيب قواعد النظام العالمي.

تكمن أهمية هذا التنافس في اختلاف مصادر القوة لدى الدول الثلاث، فالولايات المتحدة تمتلك قاعدة إنتاجية كبيرة من النفط والغاز، إلى جانب تفوقها في التكنولوجيا والأسواق المالية وتأثيرها في المؤسسات الاقتصادية الدولية. وروسيا تستند إلى ثقلها في إنتاج المحروقات وتصديرها، وإلى موقعها الجغرافي الذي يربط أسواق الطاقة الأوروبية والآسيوية. أما الصين، فرغم اعتمادها الكبير على استيراد النفط والغاز، فإنها تمتلك قاعدة صناعية وتكنولوجية واسعة، وتتمتع بموقع متقدم في سلاسل تصنيع البطاريات والطاقة المتجددة والمكونات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر. وهكذا لا تتنافس القوى الثلاث بالأدوات نفسها، بل تحاول كل منها توظيف مصادر قوتها لتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي.

بالنسبة إلى واشنطن، لا تتوقف أهمية الطاقة عند حجم الإنتاج أو القدرة على التصدير، وإنما تمتد إلى إمكانية الربط بين الأسواق والعقوبات والنظام المالي والتكنولوجيا والتحالفات الأمنية. فالقوة الأمريكية تمنحها قدرة على التأثير في حركة الاستثمارات وتكاليف التمويل وشروط الوصول إلى الأسواق، بما يجعل الأدوات الاقتصادية جزءا من سياستها الخارجية. وقد أظهرت العقوبات المفروضة على روسيا كيف يمكن استخدام النظام المالي والتجاري للضغط على دولة منتجة للطاقة، وإعادة توجيه تدفقاتها نحو أسواق بديلة. غير أن هذه السياسة تطرح تساؤلا مهما حول حدود فاعليتها، خصوصا عندما تدفع الدول المستهدفة إلى البحث عن شركاء جدد وآليات تجارية ومالية أقل اعتمادا على المنظومة الغربية.

أما روسيا، فقد كشفت الحرب الأوكرانية عن الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها موارد الطاقة في حماية المصالح الوطنية والحفاظ على النفوذ الخارجي. فإعادة توجيه صادراتها نحو الأسواق الآسيوية لم تكن مجرد استجابة للقيود الغربية، بل شكلت جزءا من تحول أوسع في علاقاتها الاقتصادية الدولية. ومع ذلك، فإن تنامي الاعتماد على السوق الصينية يفتح إشكالية تتعلق بتوازن العلاقة بين الطرفين: هل تستطيع موسكو الحفاظ على استقلال قرارها الاقتصادي والاستراتيجي، في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية بكين باعتبارها سوقا رئيسية لصادراتها؟ وهل يمكن لأي تفاهم أمريكي روسي أن يعيد تشكيل سوق الطاقة الأوروبية دون أن يؤثر في المصالح الصينية؟

في المقابل، تنظر الصين إلى الأمن الطاقي باعتباره قضية ترتبط مباشرة باستقرارها الاقتصادي والصناعي وقدرتها على مواصلة الصعود الدولي. فاعتمادها على واردات الطاقة يجعل أمن الممرات البحرية وسلاسل الإمداد أولوية استراتيجية، خاصة في ظل أهمية مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس للتجارة العالمية. لكنها لا تكتفي بتأمين احتياجاتها من النفط والغاز، بل تسعى

إلى تعزيز موقعها في الصناعات التي ستحدد مستقبل الطاقة، من البطاريات وتخزين الكهرباء إلى السيارات الكهربائية والألواح الشمسية والمعادن الاستراتيجية. وبذلك تحاول الانتقال من موقع المستهلك المتأثر بقواعد السوق إلى موقع المنتج الذي يمتلك أدوات التأثير في قواعد الاقتصاد الطاقي الجديد.

وهنا تظهر إحدى أهم التحولات في طبيعة الصراع الدولي؛ فالمنافسة لم تعد تدور حول امتلاك منابع النفط والغاز وحدها، وإنما حول التحكم في المنظومة التي تنتج هذه الموارد وتنقلها وتخزنها وتمولها وتسوقها. فقد تمتلك دولة احتياطيات ضخمة، لكنها تظل محدودة القدرة على توظيفها إذا كانت تعتمد على الخارج في التكنولوجيا أو البنية التحتية أو التمويل. وفي المقابل، تستطيع دولة لا تمتلك موارد طبيعية كبيرة أن تحقق نفوذا واسعا من خلال سيطرتها على التصنيع والتكنولوجيا وشبكات النقل والأسواق. ومن هنا يمكن فهم الانتقال من جيوسياسية الموارد إلى جيو-اقتصاد التحكم في المنظومة الطاقية، بوصفه تحولا يعيد تعريف مفهوم السيادة ومصادر القوة الوطنية.

ويتسع هذا التنافس ليشمل المعادن الاستراتيجية، مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل والنحاس والعناصر الأرضية النادرة، التي أصبحت مدخلات أساسية في صناعة البطاريات والسيارات الكهربائية والرقائق الإلكترونية وتقنيات الطاقة النظيفة. ولم تعد هذه المعادن مجرد موارد صناعية، بل تحولت إلى أصول استراتيجية تتصل بالأمن الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري. كما أن التداخل بين الطاقة والذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة يضيف بعدا جديدا للصراع؛ فإدارة شبكات الكهرباء، وتحسين كفاءة الإنتاج، وتطوير أنظمة التخزين، وتشغيل مراكز البيانات العملاقة، كلها أصبحت تعتمد على قدرات تكنولوجية متقدمة واستهلاك متزايد للطاقة. ولذلك فإن من يمتلك التكنولوجيا اللازمة لإدارة هذه

> **لن تكون القوة لمن يمتلك الموارد فقط، بل لمن يعرف كيف يحولها إلى قيمة**

المنظومة يمتلك أحد مفاتيح التأثير في الاقتصاد العالمي المقبل.

ولا يمكن فصل هذه المعادلة عن أهمية الممرات البحرية والبنية التحتية العابرة للحدود. فمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس ليست مجرد ممرات جغرافية، بل شرايين استراتيجية ترتبط باستقرار أسواق الطاقة وانتظام التجارة الدولية.

وأي اضطراب فيها يمكن أن يرفع تكاليف النقل والتأمين ويؤثر في الأسعار والاستثمارات وسلاسل الإمداد. كما تتزايد أهمية الموانئ ومحطات الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب والكابلات البحرية، بما يجعل السيطرة على البنية التحتية وحمايتها عنصرا أساسيا في حسابات الأمن القومي. وهكذا تتحول الجغرافيا من مجرد موقع على الخريطة إلى مصدر للقوة والتأثير في العلاقات الدولية.

وتكتسب هذه التحولات أهمية خاصة بالنسبة إلى المنطقة المغاربية، التي تمتلك موقعا استراتيجيا بين أوروبا وإفريقيا، فضلا عن إمكاناتها في النفط والغاز والطاقات المتجددة. فالجزائر تستطيع تعزيز مكانتها في سوق الغاز الأوروبية من خلال تطوير الإنتاج والاستثمار في البنية التحتية والصناعات التحويلية، لكن الحفاظ على موقعها يتطلب تجاوز الاكتفاء بدور المورد إلى بناء شراكات تشمل التكنولوجيا والتصنيع والاستثمار طويل الأجل.

أما ليبيا، فإن امتلاكها احتياطيات نفطية كبيرة لا

> القوة لمن يشارك في صياغة قواعد النظام العالمي الجديد.

يكفي وحده لتحويلها إلى قوة مؤثرة ما لم يرتبط ذلك باستقرار مؤسسات الدولة وتحديث البنية التحتية وتوحيد السياسات النفطية. وفي المغرب وتونس، تبرز فرص الطاقة الشمسية والرياح والربط الكهربائي والهيدروجين منخفض الانبعاثات، بما يتيح لهما الاندماج في التحولات الجديدة للأسواق الأوروبية والإفريقية.

غير أن المعضلة المغاربية لا تتعلق بالإمكانات الطبيعية بقدر ما ترتبط بضعف التكامل الاقتصادي والاستراتيجي بين دول المنطقة. فالتعامل المنفرد مع القوى الكبرى قد يوفر مكاسب آنية، لكنه لا يضمن بالضرورة امتلاك قدرة تفاوضية مستقلة على المدى الطويل.

ومن هنا تبرز أهمية بناء تصور مغاربي مشترك لأمن الطاقة، يقوم على تطوير شبكات الربط الكهربائي والغازي، وتنسيق الاستثمارات، وتبادل الخبرات، وتوطين التكنولوجيا، وتوسيع الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية. فالقيمة الحقيقية للثروة لا تتحدد بما يتم استخراجه وتصديره فقط، وإنما بما تستطيع الدولة إنتاجه من قيمة مضافة وفرص عمل ومعرفة ونفوذ اقتصادي.

أما مستقبل النظام الطاقي العالمي، فيظل مفتوحا على ثلاثة مسارات؛ أولها تفاهمات جزئية بين القوى الكبرى تخفف التوترات وتدعم استقرار الأسـواق، وثانيها استمرار التنافس دون مواجهة مباشرة، مع بقاء العقوبات والقيود التجارية وتعدد الشراكات، وثالثها تعمق الاستقطاب الدولي بما يؤدي إلى انقسام الأسواق وسلاسل الإمداد إلى كتل اقتصادية وتكنولوجية متنافسة. وفي جميع الحالات، لن يكون التحول الطاقي مجرد انتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، بل إعادة توزيع للفرص ومصادر النفوذ بين الدول، وربما ظهور أشكال جديدة من التبعية ترتبط بالتكنولوجيا والمعادن والتمويل بدلا من الاعتماد التقليدي على النفط والغاز.

وفي تقديرنا، فإن جوهر الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا والصين لا يتمثل فقط في التنافس على الموارد أو الأسـواق، وإنما في تحديد من يمتلك القدرة على صياغة قواعد الاقتصاد العالمي والتحكم في أدواته.

فالدولة التي تملك الموارد دون التكنولوجيا قد تجد نفسها أسيرة لشروط الآخرين، والدولة التي تمتلك التكنولوجيا دون تأمين احتياجاتها من الطاقة تظل معرضة لمخاطر سلاسل الإمـداد، بينما تتطلب القوة المستدامة القدرة على الجمع بين الموارد والمعرفة والتصنيع والتمويل والشراكات المتوازنة.

وبالنسبة إلى المنطقة المغاربية، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في انتظار نتائج تفاهمات القوى الكبرى أو الاكتفاء بالاستفادة المؤقتة من احتياجات الأسواق الأوروبية، بل في بناء قدرة مستقلة على توظيف الموارد والموقع الجغرافي في خدمة التنمية والسيادة والنفوذ. فالعالم لا يعاد تشكيله عند آبار النفط والغاز وحدها، وإنما في المصانع ومراكز التكنولوجيا والموانئ وشبكات التمويل وسلاسل القيمة.

وفـي عالم تتداخل فيه الطاقة مع الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن، لن تكون القوة لمن يمتلك الموارد فقط، بل لمن يعرف كيف يحولها إلى قيمة، وكيف يحمي استقلال قراره، وكيف يشارك في صياغة قواعد النظام العالمي الجديد.



د. عبد المنعم سعيد:
*رئيس المركز الاقليمي للدراسات الاستراتجية

إعادة الاصطفاف في الشرق الأوسط!

في ٢٤ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، كتب مايك واتسون مقالا بعنوان «إعادة الاصطفاف وحقائق الشرق الأوسط» في منصة «واشنطن فري بيكون»؛ وجاء في مقدمته: «يقيِّم معظم الدبلوماسيين بقدرتهم على البقاء بعيدا عن الأخبار»، ولكن السفير الامريكي لدى تركيا، توم برَّاك، تصدر عناوين الأخبار هذا الأسبوع. ففي كلمة ألقاها خلال منتدى الأمن العالمي في الدوحة، قال: «إن امريكا، بوصفها الضامن للعالم على مدى السنوات الثمانين الماضية، لم تعد كذلك». وبناء على ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تغيير نهجها في الشرق الأوسط. وتجري إعادة هيكلة الترتيب القديم الذي كان الامريكيون بموجبه يوفرون الأمن لصادرات النفط من المنطقة. وقال: «ما يحدث في هذه الإدارة ليس تخليا؛ بل هو رسالة لإعادة الاصطفاف».

ما قيل ليس جديدا، فقد صرَّح كثيرون بتغييرات مهمة في الشرق الأوسط تأخذ سمة «الجديد»؛ وللحق لم يكن جديدا، ولكنه كان لإقرار السلام والتكامل في الشرق الأوسـط، كما حدث في الإقليم الأوروبـي بعد الحرب العالمية الثانية.

ما حدث لدينا كان بعد حرب تحرير الكويت، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، ولكن نهايات القرن العشرين لم تحقق ذلك؛ وحل معها بعد بزوغ القرن الـ٢١ حرب جديدة ضد الإرهاب الذي بات العرب والمسلمون متهمين به.

بدأت القصة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة؛ حيث تلتها حرب أفغانستان؛ وتلتها حرب الغزو الامريكي للعراق. وعندما امتلأت العروق الأصولية الشرق أوسطية بامتداد «الثورة

> هناك بدايات لإعادة الاصطفاف العربي بعقد تحالفات إقليمية

الإيرانية» إلى أربع عواصم عربية (بغداد، ودمشق، وبيروت، وصنعاء)؛ وتلاها الالتحام مع كل الجماعات الراديكالية التي تخلط الدين بالدولة؛ والإرهاب بالمقاومة والممانعة. لم يكن هناك نقص في الإرهابيين ولا فكرهم الذي تسلل لحظة الارتجاج الإقليمي الذي حدث مع «الربيع العربي»، وكان هدفها خلخلة الساحة العربية في لحظة حرجة لوجوب التغيير الذي لا يعود إلى الخلف، وإنما يذهب تقدما إلى الأمام.

التغيير جعل من البناء والتعمير والحداثة هدفا قوميا ووطنيا؛ ومعه بات الاستقرار الإقليمي مطلوبا؛ وهو ما تجسَّد في «إعلان العلا» في مطلع العقد الحالي، عندما دفع في اتجاه التهدئة بما فيها التعامل مع إيران، فجرى استئناف العلاقات الدبلوماسية، وجرى كثير من العلاقات الودية. ولم يكن بعيدا عن ذلك وجود تيار في المنطقة يتحمس لمعسكر «المقاومة والممانعة» الذي بات غطاء للانقلاب على الدولة الوطنية.

استمرار إسرائيل في احتلال أراضٍ عربية وفلسطينية، مع قدر كبير من غطرسة اليمين الإسرائيلي الذي قضى على أي شعاع نور بقي من اتفاقيات أوسلو؛ غذَّى كثيرا من طموحات إيران وعروقها في العراق وسوريا ولبنان واليمن. غزوة ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ الحمساوية كسرت التوازنات القائمة، ووصل الأمر إلى الحرب الإيرانية التي نعرفها. باتت إيران ممسكة بأكثر من مضيق (هرمز، وباب المندب) وشللهما يشل التجارة الدولية ومعها قناة السويس. كل ذلك والنفط يفقد المنطقة العربية مميزاتها الاستراتيجية؛ وأكثر من ذلك أن الغطاء الأمني ذا الصبغة «الترمبية» بات واضحا أنه ليس جاهزا لكي يفك عقَد المنطقة الفلسطينية، وباتت حمايتها أمرا تنكره حقائق الحرب الجارية.

فوز الديمقراطيين يؤكد على هذا التوجه، ويدفع إلى ما أشرنا له قبلا: «ليس لنا إلا أنفسنا»، ويعني ضرورة إعادة الاصطفاف؛ لأن الرئيس ترمب جاء إلى السلطة وفي جعبته استراتيجية الخروج من التحالفات الاستراتيجية في أوروبـا والخليج، ما لم تكن هناك مشاركة كاملة بالمال والسلاح.

لا شك في أن هناك بدايات لإعادة الاصطفاف العربي بعقد تحالفات إقليمية بدأت بالاتفاقية السعودية – الباكستانية، ثم الاتفاق البحري والدفاع عن المنطقة بالمشاركة مع باكستان وتركيا، ثم وقِّعت «اتفاقية مكة» بين السعودية وباكستان وتركيا؛ ووافق مجلس النواب المصري على تقديم كل ما هو ممكن للدفاع عن المملكة العربية السعودية.

ما يحتاج إليه الاصطفاف استراتيجية متكاملة، والاستراتيجية تحتاج إلى أهـداف، والأهـداف تتطلب أدوات، والأدوات لا تكفي إلا بعد التدريب على استخدامها وتقييمها. الهدف الأول هو التأكيد للمواطنين والعالم على حق الدفاع عن المشروع الوطني للدول العربية المتجاورة والمتشاطئة مع الممرات البحرية الأهم في العالم. وثانيا صياغة موقف مرتبط بالقانون الدولي، للدفاع عن الحقوق البحرية ضد الدول وأذرعها المناوئة لهذا الأمر. ثالثا إن إقامة شرق أوسط على أساس من التنمية والدفاع عن الحقوق يتطلب التعامل مع الدول المجاورة الأخرى –إسرائيل وإيران– والواقعة في موقع الخصومة مع دول وشعوب عربية من نافذة المصالح المشتركة. في وقت سابق كان ذلك جوهر «إعلان العلا» الذي خص إيران، ومعاهدات السلام التي قامت بين سبع دول عربية وإسرائيل.



حلف مكة.. من التعهد السياسي إلى بناء القدرات

تسريع بناء قيادة عسكرية مشتركة لمواجهة التهديدات الإقليمية

إسلام آباد – يتجه حلف مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان إلى مرحلة جديدة من بناء هياكله العسكرية والمؤسسية، مع بحث إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وتحديد آليات العمليات والتدريب وتخصيص القوات، في تحرك يعكس انتقال الاتفاق من إعلان التضامن السياسي إلى وضع أسس تعاون دفاعي أكثر تنظيما، وسط تصاعد التهديدات الأمنية في المنطقة.

وجاءت هذه الخطوات خلال الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية السياسية والدفاعية للحلف، الذي استضافته العاصمة الباكستانية إسلام آباد في ٢٧ نوفمبر، بمشاركة وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء هيئات الأركان في الدول الثلاث، حيث استعرض المجتمعون التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الاجتماعات السابقة، وبحثوا تعزيز القدرات العسكرية والصناعات الدفاعية والتنسيق المشترك.

وكشف وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن الدول الثلاث اتخذت قرارات مبدئية بشأن إنشاء الأمانة العامة للحلف، بوصفها مقره المدني، والقيادة العسكرية المشتركة باعتبارها مقره العسكري، مشيرا إلى أن اللجنة صادقت على معظم هذه القرارات، فيما أرجأت بعض المسائل إلى الاجتماع المقبل.

نحو إيجاد إطار مؤسسي لإدارة التعاون الدفاعي

وأوضح فيدان أن الملفات التي لا تزال قيد البحث تشمل هيكل الأمانة العامة والعمليات المشتركة وتخصيص القوات والتدريب والتخطيط والتنظيم والعلاقات الدولية، معلنا أن تركيا ستستضيف الاجتماع المقبل للجنة لمواصلة استكمال هذه الترتيبات.

ويشير طرح القيادة العسكرية المشتركة إلى توجه الدول الثلاث نحو إيجاد إطار مؤسسي لإدارة التعاون الدفاعي، بدلا من اقتصاره على المشاورات السياسية واللقاءات الثنائية. غير أن استكمال الهيكل التنظيمي وتحديد صلاحيات القيادة وآليات عملها وتوزيع الأدوار بين الأطراف لا يزال يتطلب مزيدا من القرارات والتفاهمات.

وتأسس حلف مكة بموجب اتفاق دفاع مشترك وقعه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، في ٧ أغسطس ٢٠٢٦ بمدينة مكة المكرمة، بهدف تعزيز التعاون العسكري والدفاعي وتطوير آليات التضامن المتبادل في مواجهة التهديدات.

وتنص الاتفاقية على الدفاع الجماعي في حال تعرض أحد الأطراف لاعتداء مسلح، مع احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها والتشريعات الوطنية لكل منها. كما تتضمن تعزيز التعاون في مجالات الجاهزية والتوافق العملياتي والصناعات الدفاعية وتبادل الخبرات والتقنيات.

وفي اجتماع إسلام آباد، أكد وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان أن الحلف يجسد موقف الدول الثلاث الموحد، وأن انطلاقه من مكة المكرمة يعكس التزاما بحماية أمن أعضائه واستقرارهم، مشددا على أهمية مواصلة التنسيق في المسارات السياسية والدفاعية.

وعلى هامش الاجتماع، أجرى الوزير السعودي لقاءات مع رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، وقائد الجيش المشير عاصم منير، ووزير الدفاع التركي يشار غولر، تناولت تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتطوير القدرات العسكرية والدفاعية ومتابعة نتائج اجتماعات الحلف.

من جهته، قال فيدان إن الهدف الأكبر للاتفاق يتمثل في جمع الإمكانات العسكرية وقدرات الصناعات الدفاعية للدول الأعضاء، بما يعزز قوتها وتأثيرها وإسهامها في دعم الأمن والاستقرار. كما أشار إلى أن الدول الثلاث بحثت وضع مبادئ أولية للتعامل مع طلبات دول أخرى قد ترغب في الانضمام إلى الحلف.

ويعكس هذا التوجه رغبة الأطراف في توسيع قاعدة التعاون الدفاعي، لكنه لا يعني أن الحلف حسم بالفعل شروط العضوية الجديدة أو استكمل جميع ترتيباته العسكرية، إذ لا تزال هذه المسائل ضمن المشاورات الجارية.

وتزامن الدفع نحو استكمال البنية الدفاعية مع تصاعد التهديدات التي تواجه السعودية، خصوصا الهجمات الحوثية على أراضيها ومنشآتها الحيوية. فقد أعلن التحالف الذي تقوده الرياض اعتراض صاروخ كروز أطلق باتجاه العاصمة، بينما تحدثت السلطات السعودية عن تعرض مصفاة في منطقة جازان لهجوم بمقذوف جوي تسبب في حريق ووفاة عامل وإصابة آخرين.

وفي المقابل، أعلن التحالف تدمير ٥٠ هدفا عسكريا في محافظات صنعاء والحديدة وصعدة، بينها منصة لإطلاق الصواريخ الباليستية في الحديدة، قال إنها استخدمت في الهجوم على منشأة جازان.

كما أعلن الجيش اليمني تنفيذ مئات العمليات ضد

مواقع الحوثيين وتجمعاتهم، وهي حصيلة صادرة عن المؤسسة العسكرية اليمنية ولم يتسن التحقق منها بصورة مستقلة.

وفي هذا السياق، جددت الدول الثلاث خلال اجتماع إسلام آباد إدانتها للهجمات الحوثية التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية في السعودية، وتعهدت مواصلة وتسريع جهود دعم أمن المملكة وسيادتها وسلامة أراضيها، وفق أحكام الدفاع الجماعي المنصوص عليها في الاتفاقية.

ولا يقتصر التحدي على حماية الأراضي السعودية، بل يمتد إلى تطورات الجبهة اليمنية، حيث اقتربت قوات الحوثيين إلى مسافة تقارب ٦٠ كيلومترا من عدن، بعد انسحاب قوات موالية للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا من مناطق ذوباب ومحيط باب المندب.

وتقول مصادر عسكرية يمنية إن القوات الحكومية تعمل على إعادة تنظيم خطوط الدفاع حول عدن، عبر إقامة حزام أمني وعسكري يتضمن مواقع دفاعية متعددة لمنع تقدم الحوثيين نحو المدينة.

ويضيف هذا التطور بعدا آخر للتحديات الإقليمية، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب وتأثير أمنه في حركة التجارة والملاحة الدولية.

ويضع تزامن هذه التطورات حلف مكة أمام اختبار يتعلق بقدرته على تحويل التعهدات السياسية إلى آليات دفاعية قابلة للتطبيق، خصوصا أن بناء قيادة مشتركة يتطلب تحديد طبيعة القوات التي يمكن تخصيصها، وقواعد اتخاذ القرار، ومستويات التنسيق وتبادل المعلومات، إلى جانب ترتيبات الانتشار والتدريب.

كما أن اختلاف الأدوار والمصالح الجغرافية للدول الثلاث يفرض تنسيقا دقيقا بشأن طبيعة التهديدات التي تستدعي تفعيل الالتزامات الدفاعية، والوسائل المناسبة للتعامل معها، وفقا للاتفاقيات والتشريعات الوطنية.

وفي الوقت نفسه، تؤكد الدول الأعضاء أن الحلف

> **يبقى التحدي الأساسي في استكمال بنيته المؤسسية وآليات تفعيل التزاماته**

يستهدف تعزيز الدفاع المشترك ودعم الاستقرار، مع مواصلة المشاورات السياسية وتشجيع تسوية النزاعات بالحوار والدبلوماسية.

وأشار فيدان إلى أن اجتماع إسلام آباد تناول أيضا الأزمة في الخليج والمفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب قضايا أخرى، في مقدمتها أوكرانيا، خلال اجتماع اللجنة واللقاءات الثنائية.

وتابع فيدان أن الهدف الأكبر لهذا الحلف هو أن تجمع الدول إمكاناتها، ليس العسكرية فحسب، بل أيضا إمكاناتها في مجال الصناعات الدفاعية، بما يعزز قوتها وتأثيرها وإسهامها في السلام والاستقرار.

وشدد على أن الإرادة التي أبداها الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان بشأن «حلف مكة» تحظى بتأييد قادة الدول الأخرى الأعضاء في الحلف.

وكشف عن إجراء مباحثات مهمة بشأن المسار الذي ينبغي اتباعه إزاء الدول الأخرى الراغبة في الانضمام إلى الحلف، والتوصل إلى جملة من القرارات المبدئية بهذا الخصوص.

وبينما تتواصل الخطوات الرامية إلى إنشاء الأمانة العامة والقيادة العسكرية المشتركة، يبقى التحدي الأساسي أمام الحلف في استكمال بنيته المؤسسية وتحديد آليات تفعيل التزاماته، بما يتيح للدول الثلاث تنسيق قدراتها في مواجهة التهديدات، دون أن تتحول التعهدات المعلنة إلى التزامات عملياتية غير محددة.

***صحيفة «العرب» اللندنية**

مؤتمر الحوار الوطني
وخيمة الدستور..

الترحيب بمبادرة رئيس مجلس القضاء الأعلى ، لعقد حوار وطني برعايته في الأول من كانون الأول ٢٠٢٦، وبحضور الرئاسات الأربع، خطوة مهمة باتجاه احتواء الأزمة الدستورية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وفتح نافذة جديدة للتفاهم، في ظل حاجة العراق إلى تجاوز الخلافات وترسيخ الاستقرار والشراكة الوطنية.

لا تقاس أهمية هذا الاجتماع بما قد يسفر عنه في جلسته الأولى من اتفاقات نهائية، بل بما يمثله من انتقال نحو لغة الحوار والاحتكام إلى الدستور، وتغليب منطق الدولة والمؤسسات على لغة التصعيد والتنافر. فالأزمات المعقدة لا تحل في جلسة واحدة، وإنما تحتاج إلى مسار متواصل، وجلسات متعددة، ولجان متخصصة تبحث الملفات الخلافية من جوانبها القانونية والسياسية والمالية، وصولا إلى حلول واقعية قابلة للتنفيذ، تحفظ الحقوق وتحدد الالتزامات.

والأهم أن تكون لغة الدستور هي الطاغية في هذا الحوار، بعيدا عن لغة التهجم والإقصاء والإنكار والتصعيد، التي لم تؤد في مراحل سابقة إلا إلى تعميق الخلافات وإضعاف الثقة فقد عانى شعب كردستان كثيرا من سياسات التهميش والإنكار عبر مراحل مختلفة، ولذلك فإن العودة إلى الحوار الدستوري تمثل فرصة لتجاوز تراكمات الماضي، وبناء علاقة أكثر توازنا واحتراما، تقوم على الاعتراف المتبادل والحقوق والشراكة، لا على فرض الإرادات.

ومن حسن الحظ أن الأطراف الأساسية المعنية بهذه الأزمة كانت حاضرة في مراحل كتابة الدستور وإقراره، وأسهمت في التوافقات الوطنية التي قامت عليها الدولة العراقية الجديدة، وحظي الدستور بتأييد غالبية أصوات المكونات الثلاثة الرئيسية في البلاد وهذا ما يجعل الدستور مسؤولية مشتركة ومرجعية جامعة، وليس سلاحا بيد طرف ضد آخر، أو نصوصا يتم التعامل معها بصورة انتقائية وفقا للمواقف السياسية، فالدستور يمثل خيمة الجميع وملاذهم في معالجة الخلافات، وضمانة الحقوق، والأساس الذي ينظم العلاقة بين مكونات الدولة.

توفر رعاية رئيس مجلس القضاء الأعلى لهذا الحوار، ومشاركة الرئاسات الأربع، فرصة مؤسساتية مهمة ينبغي على بغداد وأربيل اغتنامها، عبر إظهار المرونة السياسية، والاستعداد للتفاهم، والابتعاد عن المواقف التي تعيد الأزمة إلى نقطة البداية، فالاتفاق ليس انتصارا لطرف على حساب الآخر، بل انتصار للعراق الاتحادي ولجميع مكوناته، والتفاهم لا يعني التنازل عن الحقوق، وإنما ضمانها ضمن آليات دستورية مستقرة.

وفي خضم هذه الخلافات، لا ينبغي أن ننسى أن شعوب العراق بحاجة إلى حلول وخدمات وتنمية وازدهار، وليس إلى مزيد من التنافر والانقسام والأزمات التي تستنزف مؤسسات الدولة وتؤخر مصالح المواطنين،فالمسؤولية الوطنية تقتضي أن تتقدم لغة الحلول على لغة الخصومة، وأن تتحول الخلافات إلى فرص لإصلاح العلاقة الاتحادية وتعزيز الثقة وبناء مستقبل أكثر استقرارا.

إن مؤتمر الحوار الوطني المرتقب ينبغي أن يكون بداية لمسار جاد ومستمر، تتراجع فيه لغة التصعيد أمام لغة القانون، وتتحول الملفات الخلافية إلى قضايا قابلة للحل من خلال الحوار واللجان والتفاهمات والالتزام بالتنفيذ،فخيمة الدستور تتسع للجميع، وليست ملكا لطرف دون آخر وبدون الدستور والشراكة والحوار، قد يعود العراق إلى المربع الأول، حيث تتسع الانقسامات وتتعقد الأزمات وتصبح النتائج أكثر خطورة.

أما تحت خيمة الدستور، فإن الخلاف يبقى قابلا للحل، والاختلاف قابلا للتفاهم، والعراق قادرا على استعادة طريق الاستقرار والازدهار بوجود اقليم كردستان مستقر يحظى بجميع حقوقه الدستورية .

رئيس التحرير